



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة السادسة - الدورة الخريفية 2003 م - العدد: 05

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 22 والثلاثاء 23 رمضان 1424 هـ
الموافق 17 و18 نوفمبر 2003 م

1- محضر الجلسة العلنية السادسة: ص 03

■ عرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2004م.

2- محضر الجلسة العلنية السابعة : ص 31

■ مواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2004م.

■ رد السيد وزير المالية.

3- ملحق : ص 65

■ سؤال كتابي

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 22 رمضان 1424هـ
الموافق 17 نوفمبر 2003م (ليلا)**

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم
وصح فطوركم.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة، يشرفني باسم الحكومة أن أقدم
لكم نص قانون المالية لسنة 2004 وسينقسم هذا
العرض إلى أربعة أبواب، الباب الأول يخص العوامل
الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية التي أثرت
وستؤثر على تحضير وتطبيق هذا النص.

ففيما يخص العوامل الاقتصادية والمالية الداخلية
للبلد هي:

أولا، معدل النمو في الجزائر، كما تعلمون، لقد طرأ
فيه ارتفاع معقول إذ في نهاية سنة 2003 سيكون معدل
النمو في الجزائر 6,5% وفي سنة 2004 يتوقع أن يكون
معدل النمو 5,5% حسب المعطيات الحالية.

فيما يخص التضخم، كما تعلمون كان في سنة 2003
يقدر بنسبة 2% ويبقى في نفس المستوى سنة 2004.
أيضا فيما يخص العوامل الخارجية المالية
والاقتصادية فهي مرتبطة بصفة رئيسية بسعر النفط
ويختلف الخبراء حاليا في تحاليلهم فيما يخص تطور
سعر النفط لسنة 2004، ومعلوم أن بعضا من الخبراء
يعتبر أن في سنة 2004 ولاسيما في السداسي الثاني
من سنة 2004 يمكن أن يكون هناك انخفاض معقول في
سعر النفط في الأسواق الدولية، والبعض من الخبراء
الآخرين يختلف في الرأي وهذا ما أدى بالحكومة إلى
أن تتخذ موقعا حذرا وحددت السعر المرجعي للنفط
لسنة 2004 في مستوى 19 دولارا للبرميل.

أما العامل الخارجي الثاني الذي سيؤثر من دون
شك على تطبيق الميزانية هو التطور في سعر الصرف
مابين الدينار والأورو والدولار وهنا أيضا متوقع أن
يرتفع الأورو مقابل الدولار وهذا ناتج عن السياسات
المالية المتبعة حاليا في الولايات المتحدة ولهذا يمكن
أن يبقى الأورو مرتفعا أو على الأقل يبقى في نفس

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس
الأمة.

تمثيل الحكومة: – السيد عبد اللطيف بن أشنهو،
وزير المالية.

– السيد محمود خوذري، وزير
العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة
الواحدة والعشرين ليلا.**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة وصح
فطوركم.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ورجال
الصحافة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض
ومناقشة نص قانون المالية والميزانية لسنة 2004،
وإيكم بعض المعلومات فيما يخص سير أشغالنا،
طبعا بعد عرض السيد وزير المالية والاستماع إلى
التقرير التمهيدي للجنة المختصة ننتقل إلى المناقشة
العامة وستكون لنا غدا جلسة أخرى على الساعة
الحادية عشرة صباحا لمواصلة المناقشة ويتوقف
وقت أشغالنا وفق عدد المتدخلين وعلى مدى استعداد
السيد الوزير للرد على الأسئلة في الوقت الذي يساعد
الأطراف المعنية. سوف يخصص للجنة المختصة
الوقت الكافي لكي تعد التقرير التكميلي ومتى أعدته
نقوم بعملية الفصل أي عملية المصادقة على نص
قانون المالية. ذلكم هو التصور الأولي وسوف يبقى
التشاور قائما بيننا وبين السادة أعضاء المكتب
ورؤساء المجموعات البرلمانية ودون إطالة أحيل
الكلمة إلى السيد وزير المالية ليقدم نص قانون المالية
والميزانية لسنة 2004، إيكم الكلمة السيد الوزير.

فيما يخص نفقات التجهيز فهي ترتفع من 669 مليار دينار إلى 720 مليار دينار ومعدل الارتفاع يقدر بنسبة 7,6% ما بين سنتي 2003 و 2004؛ والمهم هو تحليل دوافع هذه النفقات العمومية.

فيما يخص نفقات التسيير فإن الدافع الأول وبدون شك هو رواتب الموظفين؛ قبل القرار الأخير الذي خص قطاع التربية الوطنية كانت النفقات المرتبطة برواتب الموظفين تقدر بـ 577 مليار دينار وبعد القرار المتعلق بقطاع التربية الوطنية الذي اتخذ قبل أمس من طرف الحكومة ارتفعت النفقات المتعلقة برواتب الموظفين إلى 603 ملايين ويمكن مقارنة هذا الرقم المقدر بـ 603 ملايين بميزانية التسيير ككل والمقدرة بـ 1200 مليار دينار، ويعني هذا بكل بساطة أن النفقات المرتبطة برواتب الموظفين تمثل 50% من ميزانية التسيير، ثم نقارن هذه النفقات مع المداخل المرتبطة بالجباية العادية، هذا هو المحرك أو الدافع الأول لميزانية التسيير في الجزائر.

أما الدافع الثاني فهو طبعا النفقات الاجتماعية في البلد، معروف حاليا أن حجم هذه النفقات ارتفع إلى 480 مليار دينار، وهو يساوي نسبة 9,6% من الناتج الداخلي الخام ولدي هنا أيضا ملاحظات ستدرج في آخر العرض.

فيما يتعلق بالمحرك أو الدافع الثالث في ميزانية التسيير هو خدمة المديونية، كما تعلمون فإن حجم المديونية العمومية في الجزائر حاليا يقدر بـ 2435 مليار دينار ويساوي ما يقارب نسبة 45% إلى 46% من الناتج الداخلي الخام، وطبعا هذه المديونية تتطلب خدمة سنوية في إطار الميزانية السنوية للتسيير ولها ثقل وآثار على التوازنات في الميزانية؛ هذه هي الدوافع الخاصة بتطور ميزانية التسيير.

فيما يخص تطور ميزانية التجهيز فإن الدافع الأول هو مواصلة برامج التجهيز العادية في البلد في مختلف القطاعات.

أما الدافع الثالث، فهو أيضا كما تعلمون، مواصلة تمويل برنامج الإعمار بعد الزلزال الذي ضرب ولايتي بومرداس والجزائر، والدافع الرابع هو بدون شك ما قرره فخامة الرئيس خلال زيارته في مختلف ولايات

المستوى في سنة 2004 بالمقارنة مع الدينار؛ وطبعا هذا تابع للسياسة النقدية وسياسة أسواق سعر الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري.

أما العامل الخارجي الثالث فهو التطور في معدل الفائدة دوليا وهنا أيضا يختلف الخبراء في التحاليل بخصوص هذا التطور ويرجو البعض منهم أن ينخفض معدل الفائدة دوليا في الأسواق الدولية وهذا ناتج عن سياسة الولايات المتحدة في تحضير الانتخابات في نوفمبر سنة 2004 وهذا مؤسس على التحليل الذي يقول بأن الرئيس بوش يواصل سياسة معدل الفائدة المنخفض لتشجيع الاقتصاد الأمريكي خلال سنة لتحضير الانتخابات الرئيسية.

بعض الخبراء الآخرين يعتبر أن الطلب في الأموال في الأسواق الدولية سيرتفع نتيجة ما هو حاصل من عجز في الميزانية في عدد كبير من الدول الأوروبية التي تدفع لطلب الأموال في الأسواق الدولية، هذه هي العوامل الداخلية والخارجية الاقتصادية والمالية التي تؤثر على ميزانية الدولة لسنة 2004.

طبعا طرّح سؤال لماذا اعتماد سعر مرجعي بـ 19 دولارا للبرميل ولم لا أكثر منه؟ يمكن أن يكون هذا السؤال نقطة للنقاش وسيكون الجواب عنه حيث هناك غموض كبير لتحليل هذه النقطة بدقة وسيأتي الحديث عنها ضمن هذا العرض.

فيما يخص الميزانية الموجودة في نص قانون المالية لسنة 2004، أود أن أقول أولا إن هناك ارتفاعا سريعا في النفقات وهذا يدل على كل النفقات الموجودة في ميزانية التسيير والتجهيز؛ وللمقارنة بين 2003 و 2004 فقد كانت النفقات في قانون المالية التكميلي لسنة 2003 تقدر بـ 1811 مليار دينار وفي سنة 2004 ستقدر هذه النفقات العمومية بـ 1920 مليار دينار، هذا يعني أن النفقات ترتفع بمعدل 6% من 2003 إلى 2004. وهذه النفقات العمومية التي تقدر بـ 1920 مليار دينار تساوي نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام وهذا الرقم بحد ذاته يمكن تحليله في الملاحظات الأخيرة.

فيما يخص نفقات التسيير لسنة 2003 كانت تقدر بـ 1141 مليار دينار وترتفع إلى 1200 مليار دينار، وهذا يعني أن ارتفاع نفقات التسيير يقدر بنسبة 5,1%. أما

الوطني. ما هو أثر هذه النفقات وهذه المداخل على التوازنات في الميزانية؟ بالنسبة للتوازنات في الميزانية نجد أن هناك عجزا في الميزانية لسنة 2004 يقدر بـ 392 مليار دينار، أكرّر، العجز في الميزانية لسنة 2004 يقدر بـ 392 مليار دينار وهو ما يساوي نسبة 7,9 من الناتج الداخلي الخام. هذا يعني بكل صراحة أن هذا العجز ثقيل جدا ويستدعي تمويلا ولنكن صرحاء، فحتى لو بنينا الميزانية على سعر مرجعي يقدر بـ 29 مليار دينار يبقى هناك عجز ولهذا بودنا قبل أن تُرفع أصوات في بعض الأوساط تنادي برفع السعر المرجعي أوكد لكم بأن لدينا عجز كبير ومرتفع جدا ويطلب تمويلا وستبحث الحكومة إن شاء الله عن كل الوسائل لتمويل هذا العجز لكي يبقى الاستقرار في معدل التضخم.

فيما يخص أيضا هذه التوازنات في الميزانية يمكن القول إن العجز المقدر بـ 392 مليار دينار ليس فيه ما يسمى بخدمة أصل المديونية (Le principale de la dette) هو غير موجود في هذا العجز، وأصل المديونية لسنة 2004 يؤثر أيضا على هذه التوازنات في الميزانية، وبكل صراحة فإن هذا العجز ليس بخطر ولكنه يستدعي تحليلا دقيقا ومواجهة من طرف الحكومة.

تلكم هي كل الأرقام المتعلقة بالميزانية وكانت لي فرصة في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وقدمت الأرقام بتفصيل.

فيما يخص كل الإجراءات ذات الطابع القانوني أو الإجراءات التشريعية بودي أن أقدمها مقسمة إلى بعض المجموعات.

المجموعة الأولى من الإجراءات، هي دعم الإنتاج والاستثمار، الإجراء الأول منها هو مواصلة خفض رسم الدفع الجزافي (Versement forfaitaire) من 3% إلى 2% وانخفاض أيضا في رسم النشاطات المنتجة من 2,55% إلى 2% ويعتبر هذا الإجراء بحد ذاته كمساعدة لكل المؤسسات الاقتصادية للبلد وله أيضا آثار على الميزانية لأنه كلما انخفض هذا الرسم أو الدفع الجزافي، طبعا انخفضت معه الأموال التي تدخل الخزينة ونحن الآن بصدد البحث عن كيفية لتمويل الميزانية بطرق أخرى. وهناك أيضا في هذه المجموعة

البلد، وهذا أيضا يدخل بصفة عامة في التجهيز المبرمج في نص قانون المالية لسنة 2004، ويمكن هنا أيضا أن أعطيكم بعض التحليل وبعض الملاحظات في آخر هذا العرض.

فيما يخص مداخل ميزانية 2004 فقد ارتفعت من 1475 مليار دينار إلى 1528 مليار دينار لسنة 2004 منها مداخل مرتبطة بالجباية النفطية وترتفع من 836 مليار دينار إلى 862 مليار دينار، طبعا على أساس 19 دولارا للبرميل كما هو معروف حاليا.

فيما يخص الجباية العادية، سترتفع من 494 مليار دينار إلى 532 مليار دينار وهنا أيضا نرى أن الجباية العادية سترتفع ارتفاعا معقولا بنسبة 7,7% من سنة 2003 إلى سنة 2004، في حين أن الجباية النفطية سترتفع بنسبة 3,2% بين سنتي 2003 و2004؛ وستمثل الجباية النفطية لسنة 2004 نسبة 56% من مداخل الميزانية وأؤكد أن هذه الأرقام مبنية على السعر المرجعي الذي يقدر بـ 19 دولارا للبرميل.

لو قارنا سنجد بصفة عامة أن مداخل الدولة قد ارتفعت من سنة 2003 إلى سنة 2004 بنسبة 3,6% فقط وكما لاحظتم فإن النفقات سترتفع بنسبة 6% بمعنى أن المداخل لها سرعة 3,6% والنفقات 6% وهذا يعني بكل صراحة أن النفقات في الجزائر حاليا لها معدل نمو أكبر من معدل النمو وهذا بحد ذاته تحدّي المستقبل.

ماهي دوافع موارد المداخل؛ الدافع الأول هو طبعا التطور في الحجم والكميات المنتجة والمصدرة في قطاع المحروقات، هناك حاليا ارتفاع معقول في الكميات المنتجة في قطاع المحروقات ولكن ليس لهذه الكميات أثر مباشر على المداخل لأن المداخل تابعة للأسعار أكثر مما هي تابعة لحجم الكميات.

فيما يخص الجباية العادية، هنا أيضا نرى أن هناك نموا وارتفاعا معقولا ولكن هذا الارتفاع في الجباية العادية مرتبط أولا بالارتفاع في الاستيراد وثانيا بانخفاض قيمة الدينار بالمقارنة مع الأورو ومع الدولار ولاسيما مع الأورو في السنة الأخيرة، هذا يعني بكل صراحة أن الجباية العادية الداخلية المرتبطة بالنشاطات الداخلية للبلد ماتزال ضعيفة جدا وهذا يعني أنها لا تتماشى مع معدل النمو في الاقتصاد

متوازن، هناك فرق بين الشرق والغرب وفرق بين الجنوب والشمال وهناك فرق بين الشرق داخليا والغرب داخليا... إلخ ولهذا قررت الحكومة أن تتخذ بعض الإجراءات، والإجراء الأول طبعا هو إنشاء ما يسمى بصندوق النمو الاقتصادي للهضاب العليا ويمول هذا الصندوق بنسبة 3% من الجباية النفطية لكن الفرق بين هذا الصندوق وصندوق الجنوب هو فرق في العنوان بحد ذاته، فصندوق النمو الاقتصادي للهضاب العليا يعني أنه يمكن لهذا الصندوق أن يمول مشاريع في المؤسسات الاقتصادية مباشرة، أما صندوق الجنوب فإن تمويله موجه بصفة عامة للهياكل العمومية وليس موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية بالمعنى الدقيق.

الإجراء الثاني الموجه لدعم التوازن الجهوي هو الرفع في الرسم عن أرباح المؤسسات الاقتصادية في مناطق الجنوب وفي مناطق الهضاب العليا ولاسيما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه بصفة عامة مجمل الإجراءات، طبعا هناك إجراءات أخرى، أود أن أذكركم بالإجراء الموجه إلى دعم التضامن الوطني مع ضحايا الإرهاب وهذا بحد ذاته إجراء إيجابي وقد رفعنا في الحد الأدنى من المنحة التي تعطى لأسر ضحايا الإرهاب من 6 آلاف إلى 16 ألفا. هناك أيضا إجراءات أخرى، كالإجراء المرتبط باستيراد السيارات المستعملة إذ كان المنع يمس كل السيارات سواء السيارات الخاصة أو السيارات النفعية ولكن بعد النقاش الذي جرى في المجلس الشعبي الوطني تمّ منع السيارات المستعملة النفعية، هذه بصفة عامة أهم الإجراءات الموجودة في نص قانون المالية لسنة 2004.

قبل أن أنهي هذا العرض بودي أن أعطيكم بعض الملاحظات التي تهم مستقبل السياسة المالية في البلد، ماهي التحديات المستقبلية للسياسة المالية في البلد؟ إن نقطة الانطلاق في التحليل هي أن نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام تصرف من طرف الدولة، هذه هي نقطة الانطلاق في كل تحليل فيما يخص السياسة المالية للبلد، وبودنا أن نحلل ماذا يعني هذا المستوى المقدر بنسبة 40% من الناتج الداخلي الخام.

دعم لتشجيع الاستثمار في برنامج تشجيع الاستثمار لصالح الشباب، وفي هذا الشأن أيضا يوجد عدد من الإجراءات الموجودة في النص لتشجيع هذا الاستثمار لصالح الشباب أو ما يسمى بـ (Les Mécanismes de l'ANSEJ) وهناك أيضا إجراء جديد وقد درس اليوم مجلس الوزراء هذه الإجراءات التنظيمية التي تتبع الإجراء القانوني وهي لصالح المواطنين الجزائريين البطالين التي تزيد أعمارهم عن 35 سنة، طبعا هذا إجراء إيجابي وتعتبر كل هذه المجموعة من الإجراءات كوسيلة لدعم الاستثمار والإنتاج في الجزائر.

أما المجموعة الثانية من الإجراءات التشريعية فهي مرتبطة بتوسيع أموال الدولة ولاسيما الإجراء الذي ينص على أن كل الأموال الناتجة عن بيع السكنات الاجتماعية تدخل للخزينة وهذا يرجع لسبب بسيط هو كون تمويل برامج السكنات الاجتماعية كان عن طريق الخزينة وما خرج من الخزينة يرجع إلى الخزينة. هناك أيضا رسوم جديدة متعلقة بإنتاج الصيد البحري، هذه الرسوم الجديدة تدخل للخزينة وطبعا سيحول جزء منها إن شاء الله إلى صندوق نمو الصيد البحري وهكذا ستكون إن شاء الله كوسيلة لدعم الصيد البحري في البلد.

فيما يخص المجموعة الثالثة من الإجراءات فهي تتعلق بدعم الأمن المالي في البلد. أولا هناك إجراء يلزم مؤسسة البريد أن تضع أموالها في الخزينة العمومية وهذا إجراء مهم جدا وهي مواصلة لما كان عليه ولكن النصوص الأساسية لمؤسسة البريد تغيرت ولكن من ناحية تمويل الخزينة والنشاط المالي في البلد فضلت الحكومة أن تلزم هذه المؤسسة بوضع أموالها في الخزينة العمومية؛ وحدث نفس الإجراء فيما يخص الهياكل المكلفة بدعم وتسيير العقار (Les OPGI) إذ أن كل الأموال التابعة لهذه المؤسسات تدخل خزينة الدولة وبدون تعليق في هذا الموضوع، فما جرى في سنة 2002 كفيل بتوضيح ذلك.

هناك أيضا مجموعة من الإجراءات متعلقة بدعم التوازن الجهوي في البلد، لقد قمنا بتحليل مختلفة في بعض مؤسسات الدولة وكل هذه التحاليل تدل على شيء بسيط وهو أن النشاط الاقتصادي في البلاد غير

أما التحدي الثالث فهو دعم النجاعة فيما يخص النفقات العمومية وهي تقدر حاليا بنسبة 40% من الناتج الداخلي الخام ومن المستحيل أن نرفع هذا المعدل، مستحيل تماما (On ne peut pas aller plus de 40% de PIB)؛ ولهذا سيكون مستقبل السياسة المالية في الجزائر في تحسن بالنظر لنجاعة هذه الأموال المصروفة حاليا. وهنا أيضا لو قمنا بتحسين 5% من هذه النفقات الاجتماعية ونفقات التجهيز ونفقات التسيير... إلخ سيمكننا تمويل قطاع التعليم العالي مرة أخرى (On double le budget de l'enseignement supérieur) عن طريق النجاعة في تسيير أحسن لهاته النفقات.

أما التحدي الرابع فهو متعلق بتسيير المديونية العمومية، والحكومة حاليا تبحث عن طرق أحسن في تسيير هذه المديونية الداخلية. أعطيكم الأرقام، إن المبلغ المخصص لخدمة المديونية الداخلية يقدر بـ 273 مليار دينار لسنة 2004 وهو يساوي ميزانية قطاع التربية الوطنية وميزانية قطاع الصحة (L'Algérie consacre 273 milliards au service de la dette. C'est la somme du budget de l'éducation nationale et du budget de la santé).

ولهذا، فيما يخص خدمة المديونية، يظهر لي أن هناك نقطتين:

النقطة الأولى، هي ألا نزيد في المديونية وهذا بسيط، فقبل أن نحاول تخفيض المديونية علينا أن لا نزيد من المديونية! ولهذا أقول بكل صراحة، إن قضية تسيير القطاع العام أصبحت من أولويات الحكومة، لأن تمويل القطاع العام حاليا يستهلك الثروات! والهدف من السياسة الاقتصادية للبلد هو تحويل القطاع العام من استهلاك الثروات المالية للخزينة إلى إنتاج ثروات مالية لصالح الخزينة (On ne peut pas continuer à avoir un secteur public qui consomme des ressources publiques) وهذا لصالح الأجيال القادمة.

فيما يخص التحدي ما قبل الأخير، هو تنشيط الاستثمار والإنتاج، حاليا المقارنة بين الأموال المصروفة من طرف الدولة لدعم المجتمع تمثل 5 مرات الأموال المستعملة لدعم الاقتصاد. النفقات المرتبطة بما يسمى

قبل كل شيء قلت بأن النفقات المرتبطة برواتب الموظفين والمقدرة بـ 603 ملايين دينار في حين يقدر حجم مداخل الجباية العادية بـ 532 مليار دينار، هذا يعني أن الجزائر حاليا لا تغطي النفقات المرتبطة بالرواتب بمداخل الجباية العادية وهذا بكل صراحة غير موجود في أي بلد (La fiscalité ordinaire ne paye pas les fonctionnaires) بمعنى أن كل النفقات الأخرى تابعة لمداخل الجباية النفطية وهذا في حد ذاته أمر خطير جدا ولهذا بودي أن أقدم بعض الملاحظات. الملاحظة الأولى أو التحدي الأول هو مكافحة الغش الجبائي وقد أصبح هذا حاليا تحديا في البلد ولاسيما بعد التطور في تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني في السنوات العشرة الأخيرة وقد أصبح هذا التحدي أكبر تحد في السياسة المالية للبلد.

التحدي الثاني هو دعم مردودية الجباية النفطية، فالجزائر موجودة في حالة بسيطة، وهي لا تتحكم في الأسعار تماما لكن يمكن أن تتحكم في الكميات والتكاليف في قطاع المحروقات وهذا يعطينا تحليلا جديدا فيما يخص تنظيم وتسيير قطاع المحروقات في البلد ولكن هذا غير مضمون قانون المالية ولكن في المستقبل إن شاء الله ستشرع الحكومة مع كل الجزائريين في تنظيم وتسيير قطاع المحروقات في البلد؛ أما الآن فنحن في حالة لا يمكنها أبدا أن تسمح لنا بالتحكم في الأسعار، إنما يمكن أن نتحكم في الكميات والتكاليف. أعطيكم مثلا، فبعض الإخوان يفضلون أن يتكلموا بالأرقام، لو كان هناك تحسن بنسبة 5% من الجباية النفطية، 5% فقط عن طريق الكميات أو عن طريق السيطرة أحسن في التكاليف، فإن 5% الإضافية تساوي ميزانية التعليم العالي ككل، وتساوي تمويل صندوق النمو الفلاحي (5% d'amélioration de la recette pétrolière correspond au budget de l'enseignement supérieur, correspond au financement du plan de développement agricole).

هذا تحد بحد ذاته، ولهذا ستكون لنا إن شاء الله فرصة لمناقشة جديدة فيما يخص تنظيم وتسيير قطاع المحروقات. إن هذه الأمور لها آثار على الأجيال القادمة وسيكون النقاش إن شاء الله مثمرا.

وهي أنه نظرا لطول التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة عن نص قانون المالية لسنة 2004 (في حوالي 70 صفحة)، وبطبيعة الحال هذا الطول تبرره أهمية الموضوع وأكرر أهمية الموضوع البالغة، فإن اللجنة قررت إعداد ملخص عنه يقع في 12 صفحة فقط، وبالتالي سأتلو على مسامعكم زميلاتي، زملائي الملخص فقط وهو يتضمن أربع مسائل:

- 1 - مقدمة.
- 2 - أسئلة اللجنة.
- 3 - رد السيد الوزير على أسئلة اللجنة.
- 4 - وأخيرا رأي اللجنة.

وسبب عدم ذكر تقديم النص وعرض وزير المالية هو أن السيد وزير المالية قام الآن وأمامكم بعرض النص وأعطى كل التوضيحات اللازمة وبالتالي فلا داعي لقراءة التقرير كاملا بل الملخص فقط.

مقدمة

بناء على إحالة من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بتاريخ 12 نوفمبر 2003، تحت رقم 92-03، لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2004، وعملا بأحكام القانون العضوي رقم 99-02 الناظم للعلاقات وعملا بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة المعدل والمتمم، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، برئاسة السيد لزهراري بوزيد، رئيس اللجنة أربعة (04) اجتماعات في الفترة مابين 12 و16 نوفمبر 2003، عكفت فيها على دراسة ومناقشة النص المحال عليها، والذي يحتوي على 71 مادة موزعة على أجزاء وفصول وأقسام، فاستمعت في اجتماع عقده يوم 13 نوفمبر 2003 إلى عرض للنص قدمه السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية، ممثلا للحكومة، تناول فيه المحاور الكبرى للنص والترتيبات الواردة فيه، ودار نقاش مطول طرح فيه السادة أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والملاحظات ذات العلاقة بالأحكام والعناوين الواردة في النص تناولها السيد ممثل الحكومة بالرد.

وقد حضر هذا الاجتماع السيد محمود خونري، وزير العلاقات مع البرلمان. وفي أعقاب ذلك عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأحد 16 نوفمبر 2003، استعرضت

بالنشاط الاجتماعي للدولة تمثل 5 مرات النفقات المستعملة للنشاط الاقتصادي في البلد (L'action sociale représente cinq fois l'action économique de l'Etat).

هذا أيضا تحدّ، طبعا مستحيل أن نغير بسرعة كل هذه الأمور ولكن على الأقل يكون الاتجاه واضحا (l'action économique est trop faible comparée à l'action sociale) وهذه تتطلب تحاليل ونقاشا وإن شاء الله سيكون الحوار مبنيا على معطيات واضحة وبالتالي سيكون مثمرا ولصالح الجزائر.

أما الملاحظة الأخيرة سيدي الرئيس، فهي مرتبطة بضرورة التنسيق مابين الحكومة وبنك الجزائر. وكما تعلمون لدينا حاليا قانون جديد فيما يخص النقد والقرض ونحن نود أن تطبق هذه القوانين في الجزائر، نعم، نود أن تطبق القوانين في الجزائر، لست أدري كيف أترجم هذه العبارة إلى اللغة العربية: (l'Algérie est riche en lois et pauvre en jurisprudence!)

ولهذا أود أن أضيف إلى التحديات المستقبلية قضية تحسين وتدعيم العلاقات مابين بنك الجزائر والحكومة، لأن هذا التنسيق له أهمية في توجيه ونجاح السياسة الاقتصادية والمالية للبلد وبدون تعليق في هذا الشأن إذ كان لنا فرصة وتكلمنا في هذا الموضوع بكل دقة.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، طبعا لدي نقاط مختلفة وكثيرة أردت الإشارة إليها ولم أتطرق إليها وذلك ربعا للوقت المخصص للمناقشة والرد عليها. أشكركم على حسن الإصغاء وأشكر أيضا لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي أفادتنا بالنقاش المثمر ونأمل إن شاء الله أن تساعدنا اللجنة بطرح آرائها، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم، سيدي الرئيس، قبل قراءة التقرير، لدي ملاحظة

المادة 353/5؟

الجواب: إن المادة المذكورة تتعلق بإعفاء عقود العقارات التي يبرمها بعض الأشخاص والجمعيات، وليس بإقامة أو بناء مشاريع من أي نوع كانت.

– السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتنمية وتشجيع صناعة الكتاب في الجزائر، وهذا على ضوء الإعفاءات الخاصة بالكتب المستوردة والتي يجب التنويه بها؟

الجواب: الإجراءات المقترحة يدخل ضمن إطار سياسة ترقية القراءة من خلال وضع الكتاب في متناول أكبر عدد من شرائح المجتمع، سواء تعلق الأمر بالكتب المستورد أو المطبوع محليا.

فيما يخص الاستيراد، الإعفاء لا يخص كل الكتب ولكن بعضها، وهذا بعد رأي اللجان الخاصة.

– السؤال السادس: ألا ترون أن المادة 29 قاسية وأن العقوبة يجب أن تكون تدريجية، بمعنى أن المنع من ممارسة النشاط التجاري يكون للأشخاص الذين يكونون في حالة العود؟

الجواب: الغاية من هذه العقوبة هو طابعها الردعي الواضح والذي يجسد بما لا يدع مجالا للشك إرادة الحكومة في المحاربة الصارمة لظاهرة الغش الجبائي.

– السؤال السابع: ماهي أهم نتائج تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خصوصا، في جانبه المتعلق بإشباع حاجيات المواطنين من السكن والماء والصحة... إلخ، وأيضا وخاصة أثره على التشغيل؟

الجواب: عرف الإنفاق العمومي في شطره الخاص بالتجهيز ارتفاعا ملحوظا منذ 2001، هذا الارتفاع مرتبط بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص في قطاعات الري والصحة والسكن والتربية.

نفقات التجهيز (2000 – 2003):

التغير % (2000/2003)	2003	2002	2001–2000	
124	77.0	75.4	38.2 34.4	الري
176	18.8	16.9	7.3 6.8	الصحة
32	92.0	88.4	78.0 69.5	السكن
55	35.6	32.6	30.0 22.9	التربية

فيه النتائج التي أفضت إليها دراسة النص، وأعدت هذا التقرير التمهيدي، وصادقت عليه.

أسئلة وملاحظات اللجنة

ورد السيد ممثل الحكومة عليها

السؤال الأول: تنص المادة 8 على ولايات الجنوب الكبير وخاصة الولايات المستفيدة من صندوق الهضاب العليا، لكنها لاتحدد تلك الولايات بالاسم، هل لكم من توضيحات في هذا المجال؟

الجواب: إن الولايات المعنية بالتخفيض هي القابلة للاستفادة من الصناديق الخاصة بالجنوب الكبير والهضاب العليا طبقا لأحكام المادة 8 من المشروع.

حسب المادة 67 من المشروع فإن قائمة الجماعات المحلية القابلة للاستفادة من الصناديق الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا والجنوب الكبير يتم تحديدها عن طريق التنظيم.

السؤال الثاني: في شرح أسباب وضع نص المادة 8 في مشروع الحكومة، هناك إشارة إلى إمكانية تجديد فترة استفادة المؤسسات المقامة في الجنوب الكبير والهضاب العليا من تخفيضات لمدة خمس (5) سنوات أخرى بعد الخمس (5) سنوات الأولى، لكن نص المادة نفسه لا يذكر احتمال التجديد، فما هي حقيقة الأمر؟

الجواب: إن أهداف هذا الإجراء محددة بوضوح، إن إمكانية تجديد الاستفادة من هذا التخفيض لفترات أخرى مرتبط كما هو منصوص بوضوح في عرض الأسباب، بتقييم أثره. هذه العناصر تحمل طابعا عمليا، ولا يمكن الإشارة إليها بصراحة في نص القانون نفسه.

– السؤال الثالث: تنص المادة 10 وخصوصا 13/353 على التنازل عن الأراضي العمومية الفلاحية الخاضعة للقانون رقم 19/87، ما هو قصد المادة بالضبط؟

الجواب: إن المادة 10، المذكورة، من مشروع القانون تتعلق بموضوع آخر غير الأراضي الفلاحية. غير أن التنازل المذكور في مشروع القانون يتعلق بالتنازل عن حق الانتفاع الدائم المنصوص عليه في المادة 8 من القانون 87–19، السالف الذكر وليس التنازل عن حق الملكية.

– السؤال الرابع: هل تستفيد الجمعيات الخيرية التي تنوي إقامة مشاريع مستشفيات ودور للعجزة من

الجواب: على مستوى المعلومات الإحصائية، فإن المراجعة الجذرية للنظام الوطني للإحصاء هو حاليا محل دراسة هدفها الوصول إلى تأسيس حسابات وطنية حسب نمط SCN 93 (النظام الموحد للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة).

من خلال هذا الهدف ينتظر تحسين التنسيق بين مختلف المتعاملين (القطاعات المنتجة للمعلومات والديوان الوطني للإحصاء) وكذا القدرات التقنية لمنتجي الإحصائيات مع توسيع التغطية الإحصائية وتدقيقها وصحتها وتوفرها في الوقت المناسب. ومنه يمكن تحسين التقديرات الاقتصادية بالاستفادة من قاعدة معلوماتية شاملة وصحيحة.

– السؤال الثاني عشر: كيف تنوي الحكومة معالجة مسألة امتصاص السيولة البنكية الزائدة؟

الجواب: البنك الجزائري بصفته السلطة النقدية المكلفة بمتابعة السوق، قام في نهاية أكتوبر 2003 باستعادة السيولة من السوق بقيمة 250 مليار دج، مساهمة هكذا في امتصاص جزء كبير من السيولة الزائدة.

ستلجأ الخزينة للسوق لتمويل عجزها. ستلجأ سونطراك والخطوط الجوية الجزائرية إلى إصدار سندات ائتمان في إطار تمويل تنميتها.

– السؤال الثالث عشر: هل هناك رغبة في تحرير أكبر لسوق الصرف؟

الجواب: إن تحرير التجارة الخارجية في سنة 1994، رافقته حرية التحويل للدينار للمبادلات الخارجية الجارية. حرية التحويل الجاري للدينار يهدف إلى إيجاد مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي والتبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا لمستوى تنمية اقتصادنا فإن الرقابة على الصرف لا تزال سارية المفعول في مجال الاستثمار في الخارج وكذا على حركة رؤوس الأموال.

– السؤال الرابع عشر: كيف تتصورون تمويل عجز الخزينة خصوصا وأنه يمثل 10% من الدخل الإجمالي الخام؟

الجواب: يتم تمويل عجز الخزينة عن طريق:
■ رصد حسابات التخصيص الخاص،

– السؤال الثامن: عرض حال حول وضعية صندوق ضبط الإيرادات.

الجواب: سجل صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه في سنة 2000، الإيرادات التالية:

في سنة 2000: 453 مليار دج.

في سنة 2001: 123 مليار دج.

في سنة 2002: 26 مليار دج.

المجموع: 603,60 مليار دج.

تمت الاقطاعات التالية في إطار تخفيض المديونية العمومية:

في سنة 2000: 221 مليار دج.

في سنة 2001: 106,97 مليار دج.

المجموع: 328 مليار دج.

الحاصل المسجل في نهاية سنة 2002 هو: 275,3 مليار دج.

– السؤال التاسع: هل هناك نية في تمديد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لما بعد سنة 2004؟

الجواب: إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خصص للفترة من سنة 2001 إلى سنة 2004.

يبقى حتميا أن المشاريع التي هي في طور الإنجاز سيتم استكمالها حتى بعد الفترة المذكورة.

من جهة أخرى، انطلقت في الوقت الحاضر برامج أخرى في إطار زيارات فخامة رئيس الجمهورية للولايات (إلى حد الآن 21 ولاية).

– السؤال العاشر: هناك من يؤكد أنه لا يوجد اهتمام كاف بمسألة العلاقة بين النفقات والفوائد "COST-BENEFIT" في إطار اختيار المشاريع الاستثمارية خصوصا المتعلقة منها بالتنمية المحلية، ما رأيكم في ذلك؟

الجواب: إن ميزانية التجهيز تمول من جهة المنشآت الموجهة لتغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين، وتضمن سيرا حسنا لمختلف المصالح العمومية من جهة أخرى.

– السؤال الحادي عشر: ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحسين أداء النظام الإحصائي من أجل تقوية مدى التوقعات في الميدان الاقتصادي وأيضا تحديد السياسات الاقتصادية؟

(Prévision de clôture 2003, 6,5% de croissance).2003

رافقت هذا النمو تطورات ضعيفة في نسب التضخم:

— 04,2% سنة 2001،

— 01,4% سنة 2002،

— 01,8% سنة 2003،

تبقى هذه المستويات تحت نسب تطور أسعار الاستهلاك في البلدان المجاورة وقريبة من التضخم المسجل عند أهم شركائنا الاقتصاديين.

في الأخير، زميلاتي زملائي، سيدي الرئيس، هذا رأي اللجنة:

بعد دراستها للنص المعروض عليها تسجل اللجنة أن نص قانون المالية لهذه السنة يحتوي على أكثر من 60 إجراء جديدا، لكن ما لفت انتباه اللجنة، هو أن أهم الإجراءات الجديدة تتعلق ببعث وتشجيع وتوفير الجو اللازم للاستثمار، وخصوصا استثمار الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التأكيد على دعم الأنشطة الاستثمارية في المناطق الداخلية للبلاد والهضاب العليا والجنوب الكبير، ومن بين ما يؤكد ذلك بعض الإجراءات:

1 - إعفاء مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار الخاص بالإنشاء والتوزيع من الرسم على الأعمال، عندما يتعلق الأمر بمؤسسات تمارس نشاطات أنجزها الشبان الذين لهم مؤسسات تستفيد من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

كما أن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق استثمار الإنشاء والتوسيع لمؤسسات الشباب المذكورة سابقا، تستفيد أيضا من تطبيق نسبة 05% من الرسوم الجمركية وهي النسبة المخفضة.

2 - تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة في الولايات المستفيدة من صندوق الجنوب الكبير والهضاب العليا، وهذا بنسب جد مشجعة (15% و 20%).

3 - إنشاء الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا الذي تشكل إيراداته نسبة 03% من الجباية البترولية، أي حوالي 24 مليار دج لسنة 2004، وكما يدل عليه اسمه فهو مخصص للتنمية الاقتصادية،

■ القروض الداخلية والخارجية،

■ أسواق النقد،

■ تحصيل ديون الخزينة،

■ فوائد استثمارات الخزينة.

— السؤال الخامس عشر: لماذا لا يترك تحديد مسألة رفع سقف رقم الأعمال للشركات الخاضعة لمديرية المؤسسات الكبرى، للتنظيم، بدل إدراجه في قانون المالية كما كان سابقا؟

الجواب: مسألة مراجعة سقف صلاحيات مديرية كبريات الشركات غير مطروحة في نص هذا المشروع، وتجدر الإشارة بأنه لا يمكن تغيير نص قانوني إلا بنص قانوني آخر.

— السؤال السادس عشر: ألا تعتقدون أن إجبار دواوين التسيير العقاري على إيداع مواردها المالية لدى الخزينة، سوف يحرم هذه الدواوين من فوائد يمكن أن تستغلها في تطوير نشاطها؟

الجواب: إن غالبية هذه الموارد مصدرها الميزانية (إنجاز السكنات الاجتماعية على الخصوص)، فإن من المفروض إبقاء هذه الأموال في حساب الخزينة.

السؤال السابع عشر: كيف تنوي الحكومة تعويض المداخيل التي فقدت نتيجة الإعفاء من الحقوق الجمركية وتخفيض الرسم على القيمة المضافة لكثير من المواد المنصوص عليها في هذا القانون؟

الجواب: إن تخفيضات نسبة الرسم على القيمة المضافة الواردة في نص هذا المشروع ليس لها أثر معتبر.

بصفة عامة فإن تعويض القيم المنقوصة مضمون بتحكم أفضل في الوعاء الجبائي.

السؤال الثامن عشر: ما يلاحظ أنه رغم ارتفاع نسبة النمو - وهذا شيء جيد - فاستقرار الأسعار عند الاستهلاك لم يتحقق بعد، ما رأيكم في ذلك؟

الجواب: عرفت التنمية الاقتصادية تطورا موجبا خلال التسع سنوات الأخيرة.

هذا التطور تسارع خلال السنوات الثلاث الأخيرة بحيث إن الناتج المحلي الخام الحقيقي، خارج قطاع المحروقات سجل نسبة نمو تقدر بـ + 4,6% سنة 2003 و + 4,2% سنة 2002 و + 6,5% كتقديرات إقفال سنة

بإعفاء الكتب المدرسية والجامعية من الحقوق الجمركية، مع تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة إلى 7% . كما أن اللجنة تذكر بأن مجهود الدولة في مجال النفقات الاجتماعية ضخم إذ يصل إلى نسبة 10% من المنتج الداخلي الخام، أي بمبلغ 480 مليار دج. ذلكم هو، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، عن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2004، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية؛ ننتقل الآن إلى النقاش العام والمسجل الأول في القائمة هو السيد بوجمعة صويلح، الكلمة لكم.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله، سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الوزراء، السادة رجال الإعلام، الضيوف الكرام، سلام الله عليكم.

سيدي الرئيس، شكري واعتزازي في بداية الأمر لرئيس اللجنة المختصة وأعضائها على الجهد المبذول والواضح وعلى الدراسة المستفيضة لقانون المالية 2004 وماتم إبرازه من 60 إجراء إيجابيا، هذه الإجراءات الإيجابية الستون لها دلالة على بعد النظر وعلى الدراسة المستفيضة والموضوعية.

كما أشكر السيد الوزير على العرض المفصل الذي قدمه أمامنا وأيضا الوثائق التي أفادنا بها من خلال التقرير التمهيدي للجنة المختصة، واسمحو لي سيدي الرئيس، سيدي الوزير، السادة الحضور، أن تجردوني من هذا المنبر الذي هو منبر مجلس الأمة وهو المؤسس البارز في النظام المؤسساتي أنني أحاول أن أنهج في هذا التدخل لغة بعيدة عن لغة المصرفيين وبعيدة عن النقد والقرض وبعيدة عن الاقتصادية الكي أو نظريات الاقتصاد الجزئي وبعيدة عن أفكار الاقتصاديين عند دوركايم وآدم سميث وغيرهم، وإنما أحاول أن أدرس هذا القانون من الروح المتوخاة منه لسنة مالية كاملة

أي تمويل برامج ومشاريع البنى التحتية لمناطق الهضاب العليا وخصوصا دعم الاستثمارات الإنتاجية في المنطقة.

4 - توسيع دائرة نفقات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وهذا لتغطية مسألة منح القروض بدون فائدة لصالح المقاولين الشباب من أجل إقامة مؤسسات صغيرة، وخفض نسب فوائد الاعتمادات الممنوحة لهم، بالإضافة إلى منح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية.

5 - توسيع دائرة نفقات صندوق دعم الاستثمار وتحديث المؤسسات (La mise à niveau)، ليغطي نفقات التثبيت المالي للمؤسسات العمومية ذات القدرة الكامنة في السوق وأيضا وخاصة دعم تأهيل تلك المؤسسات.

6 - توسيع دائرة الاستفادة من نظام المزايا المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار للشركات التي استعادها الأجراء والشركات المحدثه بواسطة التنازل عن أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية المتواجدة أو المحلة.

7 - تطبيق المعدل المخفض من الحقوق الجمركية (5%) والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، على التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الذي يقوم به الأفراد المؤهلون للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أي (CNAC).

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الهامة فقد نص القانون أيضا على أمور أخرى لها علاقة مباشرة بالاستثمار، كالتخفيض المتواصل للدفع الجزافي وحذف سقف الاستهلاك بالنسبة للمؤسسة التي تشكل السيارات لديها الأداة الرئيسية للنشاط، وتخفيض حق نقل الملكية إلى 3% إذا تعلق الأمر بإرث يمس الأصول العقارية للمؤسسة عندما يلتزم الورثة بمواصلة الاستغلال.

كما اتخذت إجراءات هامة لدعم نشاطات البورصة. وفي النهاية تنوه اللجنة بالإجراءات المتخذة والمتعلقة

مقبلة إن شاء الله، ومن الفلسفة التي يحيها ويعيشها المواطن الجزائري وتحياها مؤسساتنا التجارية في التجارة الداخلية والخارجية والاقتصاد الوطني عموماً. سيدي الوزير، في مدخل هذه المناقشة التي نتمنى أن تكون مناقشة للإثراء والاستفاضة ولتبادل الرؤى وتقابس الأفكار، لدي مجموعة استفهامات ومجموعة تساؤلات، ومجموعة ملاحظات وأخيراً نقطة استفسارية. في باب التساؤلات، السيد الوزير، أرى بأن المديونية بصورة عامة عبارة عن شبح أثقل الوضع الاقتصادي للبلد، وهي بين التآرجح والمطاطية، تارة في الصعود وتارة في الانخفاض وتارة في الصعود من جديد، خاصة المديونية العمومية منها الداخلية، فما سر ذلك السيد الوزير؟ خاصة إذا ربطنا المديونية بنقطة ثانية وهي الاستثمار (L'investissement) سواء كان استثماراً وطنياً داخلياً أو استثماراً وطنياً مقيماً في الخارج أو استثماراً أجنبياً، ما يلاحظ اليوم أننا لا نعرف عن هذه الاستثمارات إلا من الأرقام التي تصدر من البنوك والمصارف المالية وهي إحصائيات وأرقام هائلة ومبالغ فيها، قد تُعرف وجهتها وقد لا تعرف، أموال بالدينارات والدولارات والأورو إلا أنه من حيث المنتج أو المشروع في طور الإنتاج أو المشروع عند إدخاله في التنمية لانجد حتى القواعد الأساسية أو الهيكلية له باستثناء بعض المشاريع الاستثمارية والتي هي نتيجة إعادة الهيكلة في مجال الحديد، الآلات الميكانيكية، البناءات وربما بعضها في مجال المطاحن والحبوب وغير ذلك.

وهو موضوع الإصلاحات، هذه الإصلاحات التي تتأخر، هل حان الوقت لاتخاذ رؤى جريئة شجاعة وإرادة قوية للوصول إلى إصلاح مالي منشود وفقاً لقانون النقد والقرض والأمرية الأخيرة لشهر أوت 2003، من هذه الزاوية ما أتمناه أن يكون نصيب التنمية أيضاً يضم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية التي تتكيف مع اقتصاد الإصلاحات ومع اقتصاديات العولمة وبالتالي مع الاقتصاد الكلي الذي هو محفز حالياً للبلد. بلغة الأرقام وددت لو ذكرنا السيد الوزير بنسبة البطالة، الفقر، الدخل الفردي الذي يقتطع منه أوتوماتيكياً الرسم الضريبية، بنسب الخدمات والمرافق التي قدمت للمواطن في مجال النقل، الغاز والإنارة العمومية والكهرباء والسكن، وفي مجال المحيط حتى نصل إلى مجال الإعلام الآلي والأترنت وغيره. هذه عبارة عن استفسارات تعتبر القوة الأولى في تدخل.

الملاحظات على قانون المالية: من بين الملاحظات حاولت إيجازها فيما يلي:

الملاحظة الأولى أن المغبون والمتضرر والذي يقتطع من راتبه أوتوماتيكياً هو الموظف أو الفرد لكن - وهو يشكل وعاء كبيراً في إيرادات الدولة - لما نأتي لنتصفح الإيرادات التي تخص الدولة ونقول: ياترى هل الدوائر الوزارية حققت التحصيل اللازم أم لا؟ نجد أن الكلام كثير. ومن باب النقص في تحصيل الموارد المالية للدولة - المجال الخاص بالشهر العقاري - الشهر العقاري، السيد الوزير، يعتبر دائرة مالية ووعاء مالياً قوياً لخزينة الدولة لكن الترتيبات التي تصفحتها ودرستها بدقة وتتبعها بإمعان في قانون المالية نجد بأنها تخلق صعوبات من الناحية الشكلية، من ناحية التعقيد، من ناحية عامل الوقت وضيقه ومن ناحية التأخر في إنجاز العقود التي تتعلق بهذه الضريبة وتشطيبها أو تسجيلها في السجلات، ونقصد بهذه العقود الأحكام القضائية وعقود الموثقين الذين قدموها للشهر وغير ذلك. ونجد هذا التأخر كله يحاسب بحصيلة رسم واحد فقط الخاص بـ (La pénalisation 1000 DA). لما استفسرنا عن العقود المتأخرة أمام (Le Trésor) وأمام مصالح التسجيل في هذا المجال والذي كان

هذا يؤدي بي إلى سؤال أو استفسار ثالث السيد الوزير، فيما يخص التنمية الوطنية.

النهج المتبع في التنمية الوطنية اعتمد مؤخرًا في السنوات الثلاث الأخيرة ونحن قادمون على السنة الرابعة في برنامج وخطة للإنعاش الاقتصادي. أغلب الاقتصاديين الذين استفسرتهم وتناقشت معهم في الموضوع يلاحظون أن هذا المجال مؤقت وظرفي ولا يجب أن يأخذ الصورة الدائمة. هل فكرت دائرتكم الوزارية والمؤسسات الساهرة على هذا المجال في كيفية تمويل التنمية من خلال الصرف الاحتياطي؟ السيد الوزير، بالنسبة لموضوع الشغل الشاغل

فيما يخص (Les coopératives) الخاصة ببناء السكنات ونرى المتاجرة التي تحصل فيهم اليوم، والدليل على ذلك ما حدث في منطقة المنكوبين ومنطقة بومرداس وبالإضافة إلى ذلك نغفاه من تسجيل هذه العقود والوثائق القانونية!

فيما يخص الصندوق الإدخاري للسكن والسكن التساهمي وغير ذلك، أرى بأن محاصيل الدولة في ضياع نتيجة للشكلية ولضيق الوقت ونتيجة لإجراءات تعقيدية، لما تقول لي أحكام قضائية حائزة قوة الشيء المقضي به! لديك ثلاثة شهور لكي تقوم بعملية التسجيل. السادة الحضور كلهم هنا يعرفون بأن حكما قضائيا نهائيا يبقى لكي يصدر من كتابة الضبط ومن النيابة في بعض الحالات يتأخر لمدة ستة أشهر أو ثمانية أو حتى لمدة سنة! ما ذنب هذا المواطن الذي لم يصله حكمه ولديه حجية الشيء المقضي به؟! حجية الشيء المقضي به نعتبر من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ وصول الحكم للمعني بالأمر أو من تاريخ التبليغ. عبارة (Elastique) مطاطة! أمام هذا الغموض يحترار الموظف، يقال لك إ دفع 1000 دج كغرامة لأنك تجاوزت الوقت لكن عمق القضية والرسم الذي يتعلق بقضية الشركة مثلا أو قضية البيع لا تحصل عليه الدولة. إذن مليارات تضيع من الدولة مقابل 1000 دج! هنا الرسوم غير محصلة تحصيليا دقيقا.

نقطة أخرى في تحصيل الرسوم، في قضية الأملاك الوطنية المائبة في القالة.

الأملاك الوطنية التي هي من حق الجزائريين كأشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين لكي يؤجروا سفنا أجنبية ويستغلوا الثروات المائبة، ومن حق الشريك الأجنبي أيضا بسفينته أن يشارك في الاستغلال في بعض المناطق المحجوزة في أعالي البحار.

هنا رسم الضريبة أو الرسم الثابت تعتبره الشركة الأجنبية في مشروع الحكومة كما رأيت 200 مليون سنتيم كما نقول نحن أي 02 مليون دينار، لكن في تعديل اللجنة المختصة في الغرفة الأولى والذي وصل إلينا هنا هو رسم 25 ألف دينار فقط أي 25 مليون سنتيم!

هناك فرق كبير بين 200 مليون سنتيم و25 مليون،

السبب فيها موظفون عموميون لدى الدولة وهم الموثقون، سجلنا نسبة 35% عجزا، هذا العجز يعود على من؟ يعود على ميزانية الدولة، وبعد ذلك لما يتأخر عن المدة الزمنية اللازمة نقول له بأن جزاءك هو 1000 دج!

إذا كان لدي تسجيل عقد شركة بالمليارات أو قسمة بين الورثة والدين، وتأخرت أكثر من اللازم لمدة ثلاثة أشهر فيكون الجزاء هو 1000 دج وأن التأخر وقع على شركة بالمليارات!

إذن هنا أين ضاعت المصلحة؟ مصلحة الدولة أم مصلحة الموظف أو الموظف العمومي الذي لم يقم بالواجب؟ أرى بأن سند تحصيل 1000 دج غير كاف.

من ناحية ثانية السيد الوزير، الإعفاءات كثيرة، الرسوم والضرائب الخاصة بالإعفاءات وهنا لا نقصد المواطن أو الموظف بل نقصد الإعفاءات المتوجهة بحكم المادة 353 من الفقرة 03 في الصفحة 12؛ والمادة 353 من الفقرة 06 في الصفحة 13، والمتوجهة إلى الوقف الخاص. لماذا نعفي الوقف الخاص؟ لماذا نعفي الوقف؟ وقانون الوقف مرعلينا هنا في البرلمان ودرسناه وقلنا بأن الوقف يعتبر نظاما جديدا ندخله في إطار الاستثمارات وفي إطار فصل الوقف العام عن الوقف الخاص. لماذا نغفاه من رسوم التسجيل والإشهار؟ لماذا نعفي المساعدة القضائية؟ المساعدة القضائية حقيقة إجراء مقبول قضائيا أمام مرحلة الدعوى، هناك أشخاص ليست لديهم القدرة على الدفع (الله غالب) نساعدهم؛ لما تنتهي الدعوى ويربحون دعواهم ويحصلون على أموال لماذا نضيف لهم مساعدة قضائية في تسجيل وشهر عقودهم؟ هنا لا أرى مجالاً للمساعدة القضائية بعد انتهاء الدعوى خاصة وأن التكاليف والرسوم الخاصة بالمساعدة القضائية يتحملها صندوق خاص من خزينة الدولة.

فيما يخص الاتفاقات وهنا حق الأفضليات ويكون الطرف الأجنبي مثل الشركات الأجنبية التي تتعامل مع سونلغاز، لماذا نعفي سونلغاز من الرسم الخاص بالتسجيل والإشهار على العقود وتشطيب العقود، وهي طرف مع شريك أجنبي، نرى أن هذا الرسم ضائع مع شريك أجنبي، مع شركة أجنبية.

المؤسسات ولا بد من خلق تقاليد للتنسيق والانسجام والتوازن بين العمل الحكومي والعمل البرلماني لتجنب - واستطعنا أن نتجنب - ما مرّ على هذا المجلس في قانون التنظيم القضائي وفي قانون الإشهار الذي كان أخطر وأقول أخطر لأننا لو رجعنا إلى قانون الإشهار حيث توجد مادة تبيح الصور الخليعة بغرامة مالية تصل إلى 200 مليون دينار جزائري في الإشهار وهذا من الأسباب التي أسقطت القانون كليا، ذلك لكي نتجنب المادة أو المواد الأخرى التي تصدر نتيجة قوة إيديولوجية دافعة وميولات حزبية سياسية غير محسوبة إلا أن الأمر يتطلب من مجلس الأمة في مجالات من هذا النوع أنه يضع الأمور في نصابها والاهتمام هو بمؤسسات الدولة واستقرار الأمور، وإن النقاشات الموضوعية الجادة تكون في وقتها وفي مجالاتها، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح والكلمة للسيد محمد بوشكير.

السيد محمد بوشكير: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي وزير المالية، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المتتبع للأحداث وطنيا وإقليميا ودوليا يلاحظ - بكل موضوعية - أن بلادنا الجزائر قد أضحت محل اهتمام واستقطاب بصفة متنامية للمجموعة الدولية حيث نشهد قدوما وحركة دؤوبة باتجاه بلادنا لرجال الأعمال والسيارفة ورجال البنوك، ممثلين عن مؤسسات دولية، وشخصيات سياسية وفكرية ذات صيت كبير على المستوى العالمي؛ تُضاف إليهم الزيارات الرسمية لرؤساء ووزراء دول شريكة أساسية لبلادنا أو لدول شقيقة وهي الزيارات التي يزداد عددها بانتظام وباستمرار؛ كما نلاحظ تنصيب وإنشاء مجالس لرجال الأعمال الجزائريين مع نظرائهم الأجانب

ماهو الأصح؟ هل هو الرسم الذي قدمه مشروع الحكومة أم الذي أعدته اللجنة؟ أنا أرى بأن هذا الرسم المقدر بـ 200 مليون حتى وإن كان لأول مرة فهو قليل بالنسبة للمستثمر الأجنبي لأن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة هناك تستثمر بالقالة في مادة المرجان والثروات البحرية وهي شركات يابانية، إيطالية... إلخ.

لو وصل الرسم إلى 10 آلاف دج فهو قليل، ماذا تساوي 10 آلاف دينار في السوق؟ إنها تساوي 100 أورو، ولهذا فإنني أرى أن موارد الدولة تضيع هنا؛ ومن هذه الزاوية أقول إن هذا المستثمر لم يأت من أجل الاستثمار بل من أجل الاستغلال والنهب (Le pillage). إذن ساهمنا بميكانيزمات ولا ننتهم أي شخص ولكن نطلب إعادة النظر.

بقي لدي نقطتان فقط وهما استفساريتان وأختم. النقطة الأولى تخص قطاع التعليم والتربية، كما تلاحظون كلكم فإنه شريحة كبيرة من أبنائنا وإخواننا المعلمين والأساتذة لبثوا تقريبا مدة يرون أنها 07 أشهر لكننا نقول إنها ثلاث السنة التعليمية! وانطلاقا من افتتاح السنة الدراسية في شهر سبتمبر طالب الإخوان النواب بزيادة في غلاف مالي يقدر بـ 17 مليار دينار جزائري مع التحسن الملحوظ في تطور ميزانية وزارة التربية الوطنية وارتفاعها تقريبا من سنة 2001 إلى غاية 2004 بـ 38% لكن السيد الوزير، باعتبار أن الأمور المالية وسلّم الأجور في غالب الأحيان لا يخضع للقانون وإنما يخضع لترتيبات واختصاص التنظيم الداخلي، لماذا التأخر الحاصل في التفاوض مع الشركاء أو في السلطة التقديرية للدولة والسلطات العمومية في وضع حد لهذه الأمور والقيام بالإجراءات عن طريق اتفاقات وزارية مشتركة بين وزير المالية، وزير التربية، وزير العمل وآخرين؟ لماذا هذا التأخر الحاصل الذي لا يزال مستمرا؟

نقطة أخيرة السيد الرئيس، فيما يخص العمل المؤسساتي، وهذا عبارة عن استفسار وأسمح لنفسني من منبر مجلس الأمة أن أعتبره توجيها.

إن مجلس الأمة عبارة عن مؤسس مؤسساتي بارز وفاعل ضابط للتجاوزات وضابط للتوازن لاستقرار

تحديات التنمية في الداخل من جهة، ومجابهة العولمة من جهة ثانية، كل ذلك في ظل احترام التزاماتها الدولية.

إن الجزائر تشكل اليوم رهانا هاما على الصعيد العالمي، وهو المعطى الذي يجب أن يحثنا على مضاعفة جهودنا لتجسيد وتكريس دولة القانون، الديمقراطية وبناء قوة اقتصادية متفتحة على العالم، ويعد ذلك قضيتنا جميعا وقضية كل الأمة، ولا غرو في كون فخامة رئيس الجمهورية قد استفرغ الجهد وبذل الوسع لتحقيق ذلك على المستويين الداخلي والخارجي، وماعلينا اليوم سوى دعم هذه الجهود ومساندتها والله الموفق إلى ما فيه خير وصلاح هذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوشكير والكلمة الآن للسيد محمد دراوي.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي، الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أطرق في بداية مداخلي هذه إلى معاناة منكوبي زلزال 21 ماي المنصرم في ولاية بومرداس، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لإعادة إسكان المنكوبين وإعادة إعمار المنطقة غير أنها تبقى غير كافية، فكثيرة هي الأسر والعائلات التي صامت هذا الشهر المبارك في ظروف صعبة جدا ومعاناة كبيرة، وها نحن على أبواب فصل الشتاء وما يزال العديد من هذه العائلات قابعا في الخيم وقد تملكهم الحزن واليأس والظروف المعيشية القاهرة.

أنتهز هذه المناسبة، أي مناسبة مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة 2004 لأناشد السلطات المعنية بالإسراع في التخفيف من معاناة هؤلاء المنكوبين وإعادة إسكانهم في ظروف لا ثقة قبل حلول فصل البرد.

عند كل مناسبة تتاح لذلك.

لقد تمكنت بلادنا من استرداد مكانتها ضمن المجموعة الدولية وهي تفرض نفسها بصفة مرحلية وثابتة على الصعيد العالمي وأكثر من ذلك فقد أصبحت بمر السنين طرفا هاما وفاعلا فيما تشهده المعمورة من أحداث وحوادث، وهذا بفضل جدية وكفاءة ديبلوماسيتها من جهة، وعدالة مواقفها التي تتطابق مع مواثيق هيئة الأمم المتحدة والشرعية الدولية من جهة أخرى.

لا يختلف اثنان في كون السياسة الخارجية للدولة هي مرآة سياستها وأوضاعها الداخلية، فإن القفزة النوعية والتحول الإيجابي الذي حققته بلادنا جهويا وإقليميا ودوليا مرده بالأساس إلى كونها استعادت عافيتها الاقتصادية والمالية بفضل رشادة السياسة المنتهجة من قبل السلطات العليا للبلاد ومصداقية أعمالها ونشاطاتها على المستوى الداخلي.

لقد ساعد كل ذلك على جعل بلادنا قطبا هاما في العلاقات الدولية توجّ بانتخابها عضوا غير دائم بمجلس الأمن الدولي مما يشفع لها بالثقة التي تحظى بها من قبل المجموعة الدولية التي بدأت تستدرك وعيها بأهمية إمكانات وقدرات الجزائر في الإسهام على مستوى هذه المحافل الدولية كطرف فاعل ومتفاعل.

ولم يتأت ذلك عبثا وإنما يجد أسبابه ودوافعه فيما تملكه بلادنا وتزخر به من طاقات اقتصادية، بشرية وثقافية استقطبت وماتزال تفعله المزيد من الاهتمام وخير دليل على ذلك التواجد الهائل للمؤسسات الأجنبية ببلادنا في مختلف الميادين الاقتصادية والصناعية وغيرهما، وما هو في نظرنا إلا بداية لانطلاقة اقتصادية ناجعة.

كما تعدّ الجزائر، على صعيد آخر، وبالضبط ضمن المجال الأوربي شريكا مهما للمجموعة الأوروبية، فهي التي تزود أكثر من دولة في هذه القارة بالطاقة، فهي بالتالي تساهم من خلال مبادلاتها التجارية والاقتصادية في تكريس وترسيخ الاستقرار وتحقيق الازدهار والرفاهية عالميا.

يجب على الجزائر - في اعتقادنا - المحافظة على هذه المكاسب واثمينها أكثر فأكثر لتتمكن من مواجهة

إطار الورشات الكبرى التي تشهدها بلادنا اليوم، مثل الطرقات السيارة السريعة (طريق شرق - غرب في شطره بالبلدية وشرطه الآخر بالبويرة)، خط الميترو بالعاصمة، سكنات البيع بالإيجار وغير ذلك. إننا ندعو إلى متابعة ميدانية لهذه الورشات والحرص على إنجازها وإتمامها في أقرب وقت ممكن لفائدة الوطن والمواطنين. شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي والكلمة الآن للسيد عبد الله بوسنان.

السيد عبد الله بوسنان: بسم الله الرحمن الرحيم القائل في كتابه العزيز على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: «إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم»، «إني حفيظ عليم».

السيد الرئيس المحترم، رئيس مجلس الأمة، السيد وزير المالية، ممثل الحكومة والوفد المرافق له، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الكريمة المحترمة للصحافة الوطنية بأنواعها الثلاثة، أقول لكم صحّ فطوركم ورمضان كريم وقيام مقبول عند رب العالمين إن شاء الله.

سيدي الرئيس، يطيب لي ونحن بصدد مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2004 أن أسجل الملاحظات التالية على الرغم من أنني قمت بخريشة هذه المداخلة قبيل دقائق فقط من انعقاد هذه الجلسة المباركة لأنني أسكن بعيدا ولم تصلني الوثائق المطلوبة للدراسة والتمحيص إلا أنني ألاحظ أولاً أن هناك تحسنا ملحوظا في احتياطي الصرف المقدر بحوالي 31.36 مليار دولار أمريكي، إن هذا الارتفاع المحسوس لم تشهده ميزانية الدولة في اعتقادي منذ قرابة 20 سنة، الأمر الذي يلزم الحكومة وكل المؤسسات المعنية انتهاج سياسة لترشيد النفقات والحرص على الأموال العمومية.

ثانيا، سيدي الرئيس، السادة الحضور، السيدات الكريمات، من أجل إعطاء دفع قوي لاقتصادنا الوطني وترشيد النفقات والحفاظ على الأموال العمومية، يبدو

ولا أنهي هذا الموضوع حتى أشير كذلك إلى معاناة أبنائنا المتدربين في هذه الولاية ومعلميهم والأساتذة من اكتظاظ الأقسام حيث يفوق عدد التلاميذ في القسم أكثر من 40 تلميذا وهذا بسبب عدم إتمام عملية ترميم ما هُدم من مدارس أو بناء مدارس جديدة.

ودائما بخصوص معاناة منكوبي هذا الزلزال، ألفت انتباهكم إلى التأخر الحاصل في إعادة بناء مستشفى مدينة الثنية الذي دمر عن آخره بفعل الزلزال، وهو مستشفى كانت جموع سكان المنطقة تستفيد من التغطية الصحية التي يوفرها لهم خاصة مرضى الكلى الذين اعتادوا على هذا المستشفى لتصفية الدم أكثر من مرة في الأسبوع وعددهم كبير، واليوم يعاني هؤلاء المرضى الأمرين ويضطرون إلى الذهاب بعيدا بحثا عن مصلحة أمراض الكلى وأحيانا لا يتمكنون من ذلك وأنتم تعلمون جيدا خطورة هذا المرض.

أغتتم هذه الفرصة لألفت انتباه السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات إلى العجز الكبير الملاحظ في أجهزة تصفية الدم لفائدة مرضى الكلى عبر كل مستشفيات بلادنا.

بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية، يجب - حسب رأيي - الإسراع في إصلاح النظام المصرفي للبلاد، لأنه هو ركيزة أي إصلاح اقتصادي ومالي، ولاداعي للتذكير هنا بالكوارث التي وقعت في هذا القطاع مؤخرا؛ إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية مرهون بتنظيم وإصلاح النظام المصرفي أولاً وقبل كل شيء وكذا نظام جباية الضرائب الذي ما يزال تحصيلها في بعض الولايات ضعيفا، لا يعطي حتى نسبة 50% من ميزانية تلك الولايات.

أما عن الخوصصة، فنحن مع تلك الخوصصة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أساسا وتحمي الحقوق الاجتماعية للعمال، ونلاحظ بهذا الصدد أن الخوصصة في بلادنا ما تزال تراوح مكانها بالرغم من أننا في مرحلة متقدمة من النقاش والمفاوضات للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقبل أن أختم مداخلتني هذه، أثنم المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة اليوم في إعطاء انطلاقة جديدة ونفس جديد للعديد من المشاريع الهامة في

الهيكل الإدارية التي تم إنجازها 100%؛ لهذا فأمل مواطني جيجل الذين يعانون من أزمة المياه - على الرغم من أن تساقط الأمطار بهذه الولاية يسجل رقما قياسيا لكنها تذهب كلها عرض البحر - أن يؤخذ هذا المشروع بعين الاعتبار في الميزانية التكميلية، معالي الوزير المحترم.

وهنا أسجل مرة ثالثة بكل أسف ومرارة وعود وزراء سابقين، هذه الوعود التي بقيت حبرا على ورق! أهكذا تُسير شؤون الدولة؟ أهكذا تكون مصداقية المسؤول أو المسؤولين؟ في اعتقادنا أن المصداقية أيها الإخوة أيتها الأخوات لها أكثر من دلالة، المصداقية، مصداقية المسؤول الذي يتحمل أمانة عظيمة وصفها القرآن الكريم بأنه عرضها على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا. هذه الأمانة في المسؤولية تقتضي بالضرورة مصداقية المسؤول ولها دلالة كما قلت ولها أكثر من انعكاسات إيجابية فيما يتعلق بالثقة بين الحاكم والمحكوم.

وأخيرا سيدي الرئيس، لقد ورد في تقرير اللجنة المحترمة في البند 13 «الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمقتنيات المتعلقة بمواد التجهيز والخدمات.. إلى غير ذلك»، أرى بوجهة نظري أن التخفيض المعتبر أو الإعفاء يجب أن يشمل المستهلك، فضريبة (T.V.A) يدفعها المواطن ذو الدخل الضعيف أو المواطن بصفة عامة في استهلاك الغاز، الماء وأي أداة من أدوات العمل أو المنزل، وكانت بنسبة 17% ولعل هذا القانون خفّضها حسب اعتقادي، لكن 17% شيء أكثر وأكبر من القدرة الشرائية التي هي في تدني.

وفي الختام أسألكم معالي وزير المالية في حالة تدهور أسعار النفط للطوارئ أو لعوامل دولية، ماهي الإجراءات والتدابير التي ترونها ملائمة للحفاظ على التوازنات الكبرى في إطار التنمية الشاملة؟
شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان والكلمة الآن للسيد الطيب ماتلو.

لي أنه من الضروري أن نتفادى النفقات ذات الطابع الكمالي ونتحاشى ظاهرة التبذير التي أصبحت طاغية على بعض المؤسسات.

وفي المقام الثالث يبدو لي أيضا من الضرورة بمكان إعطاء الأولوية والعناية الكاملة في توظيف المال العام في القطاعات الاستراتيجية المنتجة التي من شأنها توفير مناصب العمل لاسيما أن نسبة البطالة تفاقمت بشكل رهيب.

وفي المقام الرابع أرى أن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية خلال السنوات من 99 إلى 2003 تعتبر هامة جدا خاصة ما يتعلق بالتجهيز، بحيث نلاحظ أن النفقات في هذا المجال قد بلغت 2400 مليار دينار، هذه المجهودات المعتبرة يجب أن يضاف عليها طابع الشفافية والتسيير المحكم وتلازمها إجراءات وتدبير من شأنها كما قلت أننا الحفاظ على المال العام وذلك بانتهاج آليات للصيانة والتحكم في التسيير على مستوى مختلف المؤسسات ضمانا للفعالية والمردوية.

وفي المقام الخامس، سيدي الرئيس، بخصوص برنامج تجهيز البلديات فيلاحظ بعض التحسن، لكن البلديات النائية التي لا مورد لها تحتاج إلى تكفل مالي أكثر كما يجب أن تصنّف هذه البلديات في مجال التنمية الشاملة على أساس المناطق من حيث الكلفة إن لا يعقل أن تُعطى مشاريع تنمية لبلدية حضرية بنفس الغلاف المالي الذي يمنح للبلدية النائية؛ وفي هذا المجال أيضا يجب تشجيع وتحفيز البلديات التي بها موارد طبيعية كالمقالع والمحاجر والرمل قصد استغلالها وخلق الثروة ومن ثم التقليل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة في إعانة البلديات.

سيدي الرئيس المحترم، السادة والسيدات، السيد وزير المالية الفاضل، إسمحو لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتساءل عن الغلاف المالي لمشروع سد كيسير بولاية جيجل الذي كان مقررا في ميزانية 2003 لكن بكل أسف لم يتم هذا على الرغم من وعود الجهات المعنية. وعند استفسارنا مع القطاعات المعنية (وزارة الموارد المائية ووزارة المالية) قيل لنا إن الغلاف سيكون في ميزانية 2004 وهو موضوع الحال، إلا أن هذا لم يحصل بكل أسف علما بأن المشروع قد انطلق من حيث بناء

ب - دفع المحاور الأساسية في وضع مخطط تهيئة الإقليم من أجل تسيير أحسن للمساحات والتوزيع الإقليمي للمشاريع حسب القدرات الاقتصادية والاحتياجات؛
ج - تحسين الوسائل والآليات القانونية المتعلقة بتسيير المرافق العمومية وتنفيذ برامج التجهيز والاستثمار، وأشير هنا إلى مراجعة قانون الصفقات العمومية، والتي لقيت ترحيبا واستحسانا من طرف المتعاملين العموميين، والشركاء الاقتصاديين وخاصة المستثمرين الشباب.

وهذه الإجراءات حتى لو لم تكن كافية، فقد بينت على الأقل الإرادة للمضي قدما نحو الهدف المسطر، ألا وهو تحسين التسيير الشامل للاقتصاد الوطني. وفي الحقيقة فإن الحل النهائي لكل المشاكل التي يعاني منها المحيط الاقتصادي يكمن في إصلاحات الدولة وخاصة إصلاحات المالية العمومية التي تضم المالية المحلية، والجباية، والنفقات العمومية، الشيء الذي يحتم على الحكومة الاهتمام والعناية بما ذكرته أعلاه.

وفي انتظار تجسيد هذه الأهداف التي هي أساسية، فإن أمام الحكومة ثلاثة تحديات وهي:

(1) التسيير الجيد لعمليات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة فيه؛

(2) إنجاح البرنامج الخاص بإعادة بناء المناطق المتضررة من جراء زلزال 21 ماي لهذه السنة؛

(3) الإنطلاق في إنجاز العمليات الجديدة الخاصة بتمثين المنشآت والتجهيزات الموجودة للوصول بها إلى خاتمة حسنة. وأنا على يقين من أن الحكومة سترفع التحدي.

وبخصوص تطوير المنشآت الاقتصادية يجب بذل جهد خاص، لا سيما بالنسبة لقطاعات الفلاحة والري اللذين من أجلهما اعتمدت سياسة قطاعية جديدة، وهو مادفعني إلى تقديم الاقتراحات التالية.

1/ السماح باستغلال الآبار المنجزة والمتروكة التابعة «لسونطراك» لفائدة الاستعمال المنزلي والفلاحي؛
2/ عقلنة استغلال الآبار لمواجهة نقص المياه الناجم عن الجفاف وهذا بواسطة هيئات مشتركة تعمل

السيد الطيب ماتلو: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
السادة الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يتيح لنا قانون المالية كل سنة الفرصة لدراسة تطور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، والوقوف على مدى تنفيذ برامج الحكومة، وتجسيد السياسات والمشاريع العمومية وأخيرا اقتراح الحلول والبدائل.

إن قانون المالية المعروض علينا اليوم، يجعلني متفائلا كونه جاء بأشياء جديدة، هامة، موضوعية وواعدة.

في البداية وقبل كل شيء علينا أن نحیی الحكومة لأخذها بعين الاعتبار الانشغالات والآراء والتوصيات السابقة، المقدمة أثناء مناقشة قوانين المالية وبرامج الحكومة.

كما أشكر اللجنة على ما قدمته لنا في التقرير التمهيدي حول قانون المالية.

فعلا نسجل بارتياح:

1 - إرتفاع ميزانية الاستثمار؛

2 - إنخفاض الضرائب وخاصة الضريبة على الأرباح للشركات أي (IBS) مما يدل على الاهتمام والإرادة للتجسيد في الواقع سياسة تشجيع ودعم الاستثمار؛

3 - إدخال إجراءات جديدة تهدف لتطوير قدرات التشغيل، وتوسيع مجالات نجاح سياسة القضاء على البطالة؛

4 - تطبيق سياسة التقشف في نفقات التسيير من جهة وتحسين المرافق العمومية، وتعزيز قدرات تكوين الموظفين وضمان تطوير مساهم المهني من جهة أخرى.

وكذلك الأمر بالنسبة للإجراءات الهامة التي اعتمدت في الميدان الاقتصادي ولاسيما:

أ - ديناميكية تعزيز نظام دعم تشغيل الشباب ومن خلاله تطوير الاستثمار؛

مختلف الحقوق والمداخل والفوائد المخصصة للحسابات الخاصة للخزينة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية والهيئات المؤهلة قانوناً. أتساءل سيادة الوزير، لماذا لم يظهر أي أثر في جدول تقرير الإدارات للمستحقات الباهظة التي يدفعها المواطنون مقابل مستحقات الغاز، الكهرباء، الهاتف والماء، والحال أن الوزارات المعنية بها خصصت لها ميزانية معتبرة؟

صفحة (49) الجدول (ج)، توزيع النفقات ذات الطابع النهائي، يلاحظ أن مبلغ اعتمادات الدفع تفوق رخص البرامج مثلاً المنشآت القاعدية، التربوية والتكوين، مستجدات المخططات البلدية للتنمية، سيادة الوزير كيف يمكن ذلك؟ وكيف تتم عملية التوازن ما بين رخصة البرامج واعتمادات الدفع في هاته الحالة؟

المادة (67)، الفصل الرابع، أحكام مختلفة عن العمليات المالية التي تقوم بها الدولة، لماذا لم تدرج كنقطة عاشره نفقات المديونية الخارجية وقيمتها ومستحقاتها ومستحقات خدماتها؟

رابعاً، يلاحظ انخفاض كبير في ميزانية بعض الوزارات حسب الجدول في صفحة (48) في مشروع قانون المالية لسنة 2004 والتي يوضحها بجلاء الجدول الأول من التقرير التمهيدي لميزانية التسيير، كشف التلخيص حسب كل وزارة (الجدول الأول، صفحة 63)، إلى ماذا يُعزى هذا النقص رغم أهمية ودور الوزارات المعنية؟

وفي نفس السياق يلاحظ ضآلة المبلغ المقدر لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة بينما يتصاعد رأساً المبلغ المقدر لوزارة التجارة.

المادة (48) المعدلة للمادة (212) في الصفحة 34 – 35 المتعلقة بجمركة السيارات، تنص في آخر فقرتها: «تلغي كل الأحكام المخالفة باستثناء تلك المطبقة على البعثات الديبلوماسية وعلى أعوانها». وهل هذا الإلغاء سيادة الوزير لا يأتي على ما خولته القوانين المالية للمجاهدين من حق استيراد السيارات بمقاييس محددة ولا تخضع للجمركة كل خمس سنوات؟

الصفحة (30) المادة (40)، لماذا الأتاوة المشار إليها تخص السفن المعدة والقائمة بالصيد؟ وهل

تحت مراقبة الدولة كالكالات، التعاضديات، المجموعات... إلخ (Syndicats d'irrigation)؛

3/ القضاء على العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المؤهلون للتنازل عن الحقوق العقارية الممنوحة للمنتجين الفلاحين بموجب القانون رقم 87/19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987.

وفي الأخير، أثنى المجهودات المبذولة والعناية بتطوير الاقتصاد الوطني، وأرجو أن يساهم تدخلنا هذا في إثراء هذه المنظومة الاقتصادية والإصلاحات الجارية. كما أتمنى أن تتجسد هذه الإجراءات في واقع ملموس يستفيد منها المواطنون، وتعود بالخير على البلاد. وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الطيب ماتلو، والكلمة الآن للسيد حني بكير.

السيد حني بكير: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً سيدي الرئيس.

السيد المحترم رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء والوفد الرفاق لهم، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، رجال الصحافة والإعلام والحضور، سلام الله عليكم جميعاً ورحمته تعالي وبركاته ورمضان مبارك كريم.

في البداية تجدر الإشارة المخلصة للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقريرها التمهيدي الشامل والوافي الذي أعدته لنا لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2004 غير أن الوقت الممنوح لنا لتصفح التقرير ونص مشروع القانون لم يكن في مستوى ذلك التقرير ولا يتجاوب مع هذا الحدث العظيم الكبير، إيماناً منا بأن دراسة قانون المالية هو وقفة حاسمة لتقييم سنة مالية انتهت وتحضير مركز للمسيرة المالية للدولة للسنة المقبلة.

وقد بذلت جهداً متواضعاً رغم ذلك لتصفح وقراءة سريعة للنصين، وقد استوقفتني الملاحظات التالية: المادة الأولى، آخر الفقرة الثانية تنص على تحصيل

إن مشروع إنجاز مصرف رئيسي للمياه المستعملة لبلديات وادي ميزاب بولاية غرداية ينتظر الشعب إنجازها بفارغ الصبر وهو الآن مجهز، مجهزة دراساته ومعدة ملفاته وهو ينتظر ليرى النور والفصل في المناقصة لدى الهيئات العليا.

لا أدري! لا أرى للرفع من مستوى عملتنا وإرادتنا إلا العمل والعمل وحده، لذا يجب حسب رأيي إجراء منافسات وطنية لأحسن منتج فلاحي وصناعي وتقليدي وأحسن موظف وعامل كل سنة وتقديم شهادات وطنية شرفية.

لقد ساءنا كثيرا ما عاناه قطاع التربية الوطنية على المستوى الثانوي من تجميد خمسة أسابيع تقريبا وبعد خمسة أسابيع تقريبا يجد الحل الملائم! لماذا لا نستشف الأمور مسبقا ولا تكون هناك خطة مضبوطة لمعالجة الأمور تجنباً للمصادمات وجعل أبنائنا رهائن والمخاطرة بسنتهم الدراسية؟

ألح على الرقابة والمتابعة الجيدة وعقلانية وترشيد الأموال العمومية بصفة عامة.

وفي الأخير، نثمن عمل اللجنة ونثمن عمل الدولة في التكفل بمنكوبي زلزال 21 ماي 2003 ونريد المزيد. وكذا ما تقوم به في كافة الميادين وإن شعب ولاية غرداية ينتظر زيارة فخامة الرئيس في أقرب وقت للاطلاع عن كثب على أحواله ومعالجتها بشكل جذري وفعال.

فهنيئاً لكم بعيد الفطر المبارك القريب حلوله متمنياً من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل صيامنا وكافة أعمالنا الخيرية وأن يمتعنا بصحة جيدة وبجزائر مستقرة هامة، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حني بكير والكلمة الآن للسيد محمد نوح أبيري.

السيد محمد نوح أبيري: سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة الحضور، زميلاتي زملائي الأعضاء السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كان من المفروض أن نجد وثيقة أو نشرية معدة من طرف المشرفين على إعداد قوانين المالية السنوية وذلك في نهاية كل نقاش لهذه الميزانيات تعكس

السفن التجارية وغيرها معنية بالأمر أم لا؟
المادة (05) صفحة (43): «يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم (302) عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ... إلخ»، أرجوا ملحا من سيادة الوزير بعض التوضيحات: لماذا يقتطع لهذا الصندوق 03% من الإيرادات الجبائية البترولية بينما بالنسبة لصندوق الجنوب الكبير يُكفى باقتطاع نسبة 01,5% من العائدات البترولية رغم شساعة المنطقة وحرمانها؟ ثم حول الفقرة الأخيرة في باب النفقات، تحدد قائمة الجماعات الإقليمية وكذا الكيفيات، هذه المادة عن طريق التنظيم، أريد التحديد الجغرافي بدقة للجنوب الكبير، أريد التحديد الجغرافي بدقة للهضاب العليا، وذلك لأن التجربة أفادت بأن صندوق الجنوب الكبير وصل إلى حدود بلديات بالساحل.

أرجو إيتاء كل ذي حق حقه وتجنب التمييز.
سيادة رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي، لدي بعض الانشغالات، أرجو أخذها بعين الاعتبار. نظرا لتساعد النسبة المئوية من الأميين في بلادنا، وللتخفيف من ذلك والحد منها يجب منح إهتمام لها وذلك بإنشاء حقيبة وزارية ضمن الوزارات لما للعلم من دور في الرفع من قيمة الشعوب في مجال التنمية؛ وفي إطار صندوق الجنوب أقترح إجراء عملية تنحية الأسلاك الكهربائية ذات الضغط المرتفع من الشوارع الرئيسية والأحياء وسط المدن والقرى حيث أنها قد أحدثت أخطارا كبيرة ومؤسفة بولاياتنا.

بناء قصر للعدالة بولاية غرداية باعتباره مؤسسة السيادة والعدل للقضاء على ما تعاني منه من ضيق وصعوبة العمل والمقاضاة. مما يؤسف له، وستكون له نتائج وخيمة مستقبلا هو التشغيل وبنسبة كبيرة عن طريق الشبكة الاجتماعية لمؤسسات العدالة والبلديات خاصة مصلحة الحالة المدنية وغيرها بصفة مذهلة.

تجنباً للمشاكل التي تعاني من الصحة لبلدية بريان جراء إلحاقها ببلدية القرارة بقطاع صحي، تجنباً لذلك من الواجب إفراؤها بقطاع صحي تسهيلا لها للعمل الصحي اليومي.

الدولة على مستوى 48 ولاية بنفس التعليم؟
 (3) كيف يتم إخضاع شروط منح الامتيازات للمستثمرين من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) لنفس الشروط، ليحرم بذلك الجانب الخدماتي، وإن كانت مدن الساحل في حاجة إلى الميدان الصناعي والإنتاجي أكثر من الخدماتي نظرا لكثرة الطلب، فهل ينطبق ذلك على باقي ولايات الوطن؟ عدا ولايات الجنوب الكبير التي لازالت تبحث عن مستثمر ولو بقاعة شاي محترمة؟

(4) إن تقييد استغلال موارد صندوق تنمية ولايات الجنوب بمدونة لا يمكن الخروج عنها (Une nomenclature) وإن كان الهدف هو إيجاد الحلول للتنمية الحقيقية، يجب ترك حرية التصرف والمبادرة للسلطات المحلية مع تحديد القطاعات التي يمكن التدخل فيها، لتسجيل المشاريع المجدية ذات التنمية المستدامة ودعم الاستثمار والتخفيف من الأعباء الاجتماعية بدلا من استغلال هذه الموارد في سد النقائص المسجلة في المشاريع القطاعية والتنموية للبلديات والأرصدة و.. إلى غير ذلك.

(5) هل تعرفون أيها السيدات والسادة أن وسيلة النقل الوحيدة المتوفرة لسكان ولايات الجنوب الكبير هو النقل الجوي الذي أصبح من المستحيل استعماله بسبب ارتفاع تسعيرة التذكرة التي تجاوزت سقف 17.000 دج مما يتطلب من الدولة التدخل للتكفل بهذه الزيادات الباهظة ولو في إطار صندوق تعويضة النقل (La péréquation du transport) المخصصة للبضائع وصندوق تنمية مناطق الجنوب أو غيرها حتى لا يحرم سكان هذه المناطق من قضاء مهامهم ومعالجة مرضاهم بشمال الوطن حيث يلاحظ اليوم تقلص الرحلات وفراغ المتبقية منها بسبب قلة المسافرين وهذا رغم زوال طائرات شركة الخليفة.

(6) كان من المفروض إضافة الشاحنات النصف مقطورة بعمر 5 سنوات للمادة 35 لدعم حظيرة النقل البري للبضائع التي تعاني اليوم من كثير من الصعوبات وخاصة بالنسبة للجنوب الذي يعتمد على هذه الوسيلة بنسبة 100%، حيث أصبح عمر الشاحنات المستعملة في الطرقات يتجاوز 15 سنة مما يشكل خطرا على

التدابير المتخذة في كيفية التكفل بانشغالات الأعضاء لنحس بأن مشاركتنا في إثراء هذه النصوص لها مداها وصداها ومضمونها في كل ما من شأنه خدمة للشأن العام.

وحتى لا تكون هذه النقاشات جوفاء يجب أن نشعر بأن المراسيم التنظيمية والتطبيقية لهذه الميزانيات تأخذ بعين الاعتبار هذه الانشغالات والتوصيات طبقا لنصوص المواد القانونية وإلا أحسنا بالملل ومن خلالنا المواطن ومن هذا المنطلق نتمنى أن تتحقق هذه الاهتمامات التي هي الانشغالات الأساسية التي تعكس هموم المواطن، ونحن الأعضاء نعتبر من أهم القنوات لتبليغها للمعنيين بالأمر.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي،

كلنا نعرف بأن الهدف من الميزانية السنوية هو التكفل بالمشاكل الاجتماعية للتخفيف من معاناة المواطنين، وتحفيز الاستثمار ودعم التنمية وخلق الثروة... إلخ.

فإني مقتنع بعد اطلاعي على مضمون هذا القانون والتعديلات المعدة من طرف اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني أن الكثير من النقائص لازالت تتطلب المعالجة سألخص أهمها في شكل تساؤلات لعلها تجد أجوبة شافية من طرف المعنيين بالأمر.

(1) هل من المعقول في رأيكم جلب الاستثمار لولايات الجنوب الكبير التي تبعد عن مراكز التموين والموانئ ومحطات السكك الحديدية بأكثر من 2000 كلم وهي في صراع دائم مع قساوة الطبيعة بتخفيض 10% كما كان في المشروع وحتى 20% بعد التعديل من طرف اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني من أرباح الشركات والمستثمرين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

(2) كيف تُقنن شروط منح الأراضي الموجهة للاستثمار بتعليمات تنظيمية لنفس الشروط بمختلف مناطق الوطن؟ وهل الصعوبات الموجودة للحصول على الأراضي بمدن الساحل، هي نفس الصعوبات الموجودة بمدن وسط البلاد أو الهضاب العليا أو الصحراوية دون الإشارة إلى ولايات الجنوب الكبير التي لازالت تبحث عنّ يعمرها حتى يعمل مدراء أملاك

تتماشى وخصوصيات هذه المناطق ووضع برامج مدروسة ومشجعة على استقطاب الاستثمار إلى درجة الإغراء بكل الوسائل بما في ذلك:

- الإعفاء الضريبي الكلي مؤقتاً؛
- المشاركة في تكاليف بناء الهياكل؛
- منح الأراضي الموجهة للاستثمار وتهيئتها؛
- المشاركة في تكاليف النقل في مرحلة بناء هياكل المشروع إلى غير ذلك.

وهذا إذا أردنا تشجيع الاستثمار بهذه المناطق البعيدة حتى تتمكن من بناء قواعد اقتصادية تضمن لهذه الولايات حيويتها واستمراريتها وبالتالي خلق ثروة يمكن أن تضمن دخلاً لجماعاتها المحلية على المديين المتوسط والبعيد.

كان هذا سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي مضمون مداخلتني في إثراء قانون المالية لسنة 2004 والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكر السيد محمد نوح أبييري والكلمة الآن للسيد عبد المجيد جبار.

السيد عبد المجيد جبار: شكراً.

السيد الرئيس الفاضل، السيد وزير المالية، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، من الضروري في البداية تسجيل ونحن نسمع لعرض وزير المالية لقانون المالية هذا ونحن نشكره على كل التوضيحات التي قدمها إلا أن سيادته قد أفصح عن شتى النقائص التي يشكو منها الاقتصاد الوطني؛ وفي الحقيقة لم نتعود على هذا بل وهو أمر غير معتاد مبدئياً ولكن في ذات الوقت مقبول إذا حضرت قناعات معيارية وحسابية لمعالجة التحديات التي تواجه بلدنا اقتصادياً والتي ذكرها السيد الوزير في آخر عرضه، وعلى كل لدينا ملاحظات ثلاث تتمحور حول قانون المالية.

كل مرة أو كل سنة، يفاجئنا قانون المالية بإدراجه لتدابير لا علاقة لها مبدئياً بقانون المالية كمفهوم تحدد من خلاله فقط إيرادات ونفقات الدولة. وإن كنا نفهم أسباب هذا الاتجاه وهذا المسار الذي اتبعته لحد الآن الحكومة تفادياً لإجراءات طويلة تتعلق خاصة بتعديل

مستعملي هذه الطرق وذلك لقلّة إنتاج الشركة الوطنية للسيارات الصناعية التي يتطلب سنتين للحصول على شاحنة أو لغلاء السعر لدى الوكلاء المعتمدين لبيع هذا النوع من المركبات.

(7) لماذا تقر المادة (33) إتلاف المواد التبغية المصادرة من التهريب بدلاً من إعادة بيعها واستفادة الخزينة العمومية منها؟ وهل يعرف الإخوة بأن الموارد المحصلة من هذه المادة المهربة من طرف الجمارك سنوياً حسب المعلومات المتوفرة لدينا، تمكن الدولة من بناء ما يقارب (1000) مسكن اجتماعي لألف عائلة جزائرية بدلاً من حرقها أو إتلافها؟

(8) هنا بعض الولايات مصنفة في الفوج الثالث والمستفيدة من دعم صندوق تنمية مناطق الجنوب وهي من ولايات الهضاب العليا التي استفادت مؤخراً من الصندوق بـ 3% من الجباية البترولية، فكيف ستصنف وضعيتها مستقبلاً؟

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي،

إنني أرى أنه من المجدي ترك مبادرة استغلال الموارد المرصدة سنوياً بالصناديق المتخصصة للسلطات المحلية حتى تتمكن هذه الأخيرة من حرية التصرف والتدخل في كل ما تجده مفيداً لدعم مشاريع التنمية المستدامة وتخفيف الأعباء الاجتماعية، وتوفير المناخ الملائم لجلب الاختصاصيين في مجال الطب والكفاءات الأخرى في مختلف الميادين، وبهذا فقط يمكن حل كثير من المشاكل الاجتماعية باستغلال هذه الموارد بدلاً من صرفها في المرافق الإدارية وغيرها من الأمور التي يمكن التكفل بها في مختلف البرامج السنوية العادية.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي،

إن الجنوب الكبير عرف توسعاً عمرانياً هائلاً ومجهودات جبارة لا يستهان بها في توفير المرافق العامة والهياكل القاعدية، إلا أن هذه الجهود لم ترفق مع الأسف بقواعد اقتصادية تضمن لها الاستمرار، بل ستتحول عاجلاً أم آجلاً من مدن مرآقد حالياً (Villes d'ortoirs) إلى مدن مهجورة مستقبلاً (Villes abandonnées) كما هو الحال بأغلبية بلديات ودوائر واد الساورّة مما يتطلب التفكير جلياً برسم سياسة واضحة لقيام تنمية

أضيف أي تعليق آخر في هذا الموضوع حتى لا ندخل في موضوعات دينية أو أخلاقية، هذه هي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية: كل مرة وكل سنة أيضا يشتغل قانون المالية بمناقشات تدور حول منع أو الإبقاء على تدبير استيراد السيارات المستعملة وكأن مستقبل البلد يتوقف على هذا التدبير. وكل هذه المناقشات تفيد في الحقيقة بأن هذا الملف لم يلق بعد العناية الكافية ولا الدراسة المتأنية من قبل المصالح الوزارية المكلفة بهذا الملف.

صحيح اليوم أن كل مواطن يستطيع شراء سيارة دون الهجرة أو الذهاب إلى الخارج لاقتنائها. إلا أن هذا الموضوع لازال يطرح مشاكل كبرى منذ فتح السوق الجزائرية لصالح الإمتياز (Les concessionaires):

- (1) إن ثمن هذه السيارات لازال مرتفعا؛
 - (2) عدم كفاية الضمانات التي يجب أن ترافق هذه السوق؛
 - (3) إنتفاء مصالح مابعد البيع حقيقية؛
 - (4) وأيضا عدم كفاية ووفرة قطع الغيار الضرورية.
- إلى جانب هذا هناك نقص في المهنية لعملية مبيع السيارات (Il y a un manque de professionnalisme en la matière). وكل هذا يعني أن صاحبي الإمتياز أو الشركات التي تعاطت هذه التجارة، يكتفون فقط باستيراد وبيع هذه السيارات دون تحمل أعباء هذه التجارة، فالكل يعلم أن بائع السيارات لا يشبه في شيء بائع الخبز أو بائع السجائر خاصة وأن الجزائر لا تصنع سيارات.

لهذا كله، فالتساؤل المطروح والملح يتمحور حول إن كان هناك حقيقة تفكير جدي في وضع منظومة قانونية متكاملة تتحدد من خلالها التزامات وحقوق كل من صاحبي الامتياز والمشترون لهذا العتاد أو لهذه السيارات؟ وهل تم أيضا التفكير في تنظيم سوق السيارات المستخدمة بصفة عامة؟ وهل تم أيضا التفكير في تنظيم سوق السيارات المستعملة المستخدمة بصفة عامة؟ وهل تم التفكير في تنظيم سوق قطع الغيار؟... إلخ؟ وغيرها من المشاكل التي تمس هذا الموضوع حتى نتمكن من الخروج من هذا المشكل

بعض القوانين، نلاحظ اليوم بأن الحكومة سقطت في شبه مصيدة أقل ما يقال عنها أنها فريدة من نوعها، إذ أنها وجدت نفسها أمام اقتراح لم تتوقعه إطلاقا، ذلك أن قانون المالية انقلب عن غير غرة إلى قانون الحلال والحرام في ليلة رمضانية تجيش فيها النفوس وتغيب فيها العقول بل و ينقرض فيها حسن المآل وتذوب فيها فضليات حسن التدبير والتخمين.

ولعهدي بالتدبير الخاص بمنع استيراد النبيذ التي خصته المادة 46 من قانون المالية، بالضرورة كمسلم، ينعني ديني الدخول في مآرب تحليل الحرام أو تحريم الحلال، لكن يمكننا على الأقل إبداء الرأي حول ما هو قانوني ودستوري وما هو غير ذلك وسنكتفي بهذا فقط فالتدبير الخاص بمنع استيراد النبيذ هو غير قانوني وغير دستوري من جانبين على الأقل:

1 - من حيث الموضوع: إن منع استيراد سلعة معينة أو بصفة عامة المتاجرة بسلعة ما لا يمكنه أن يدخل ضمن اختصاص المشرع المالي، وأعني أن الاختصاص هنا نوعي (Il s'agit ici d'une compétence d'attribution). وبالقياس يمكننا أن نتمعن فقط بعض آراء وقرارات المجلس الدستوري التي تسهر على احترام مبدأ توزيع الاختصاص، ونحن نعلم ماهي القرارات التي اتخذها القانون الدستوري في هذا الشأن.

2 - ومادام أن توزيع الاختصاص النوعي لم يحترم في قانون المالية، يجب التذكير بأن المادة 121 من الدستور تنص على مايلي وسأقرأها: «لايقبل اقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها».

إذن، هل تدبير منع استيراد النبيذ يخفض الموارد المالية؟ نعم لأنه يحرم الخزينة العمومية من كل الرسوم المقررة قانونا.

3 - هل جاء هذا التدبير مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة؟ نقول لا، لم يتم ذلك على الإطلاق إذن يستخلص من وراء هذا التحليل القصير بأن هذا التدبير غير قانوني وغير دستوري وعليه، لن

المشاريع المتوسطة والصغرى والتي يادر بها خاصة رئيس الجمهورية بنفسه، هذه المشاريع تعتبر في الحقيقة سدا للفراغات التي تركتها قوانين المالية المتتالية.

ضف إلى كل هذه المجهودات ودائما في إطار سد الفراغات المتروكة من قبل قوانين المالية لايفتأ رئيس الجمهورية دائما دعم اقتصاديات الجماعات المحلية اقتناعا منه بأن التنمية الوطنية تبدأ أولا وقبل كل شيء من الدوار، ومن القرية ومن البلدية، فبدون تنمية الجماعات المحلية لن تتحقق التنمية الوطنية أو على الأقل لايمكننا لمسها.

لهذا كله، فإن تسأولنا المطروح هو كالتالي: أفليس هذه المفارقات التي ذكرناها وبعض التآرجحات المسجلة والتي ذكرتموها سيدي الوزير سببها عدم العناية الكافية بتنمية الجماعات المحلية؟ علما بأن هذه الجماعات المحلية تمر أولا وقبل كل شيء بترقية اللامركزية كسياسة وكمذهب وشكرا لكم؟

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد جبار والكلمة الآن للسيد محمد بن عالية.

السيد محمد بن عالية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي المحترمين، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي وزير المالية المحترم، إن تدخلني هذا الخاص بمناقشة قانون المالية لسنة 2004 يتناول خمس نقاط أساسية أبدوها بالنقطة الأولى ألا وهي الاستثمار المباشر الخارجي.

إن الحافز الأساسي لجلب الاستثمار المباشر الخارجي في أي بلد هو الاستقرار السياسي إذ بدون استقرار سياسي لا يمكن بأي حال من الأحوال إحراز نمو اقتصادي محترم، فالمستثمرون الأجانب ليسوا بمغامرين، صحيح أن هدفهم الأول والأخير هو الربح لكن لايمكن أن يغامروا بأموالهم للاستثمار في بلد درجة الأخطار فيه عالية ومنظومته القانونية والاقتصادية

نهائيا.

الملاحظة الثالثة والأخيرة:

نلاحظ بأن الدولة تقوم بإعادة رسملة البنوك العمومية في ذات الوقت نلاحظ أن هناك بنوكا خاصة تتفجر، تقوم الدولة من جهة أخرى أيضا تارة بتجميد وتارة أخرى بإلغاء ديون الشركات العمومية حينما نلاحظ أن العديد من الشركات الخاصة تغلق أبوابها وتسرح عمالها نتيجة عتو السوق الموازية وتفاقم السياسة الاستيرادية الهمجية حيث أن الكثير من المواطنين أصبحوا لا يفهمون ظاهرة اجتياح السلع الآسيوية الرديئة للسوق الجزائرية.

إلى جانب هذا، يوجد تآرجح فيما يتعلق بالتحكم والانتقاص من النفقات العمومية والتي تكلم عنها كثيرا سيادة الوزير أكثر من هذا، نلاحظ عوزا في جمع الضرائب والرسوم والآتاوات وقد كنا لاحظنا تحسنا في هذا المجال ولكن في ذات الوقت نسجل ولادة ثروات هائلة أصحابها لا تعنيهم لا ضرائب ولا رسوم ولا آتاوات.. إلخ. بالضرورة، تعد هذه الظواهر شاذة بالنسبة لاقتصادنا الذي يجاهد من أجل مواكبة ومسايرة اقتصاديات الدول الليبرالية. أكثر من هذا، فإن هذه الظواهر تمثل بسبب نشأة عدم مساواة بالنسبة للمواطنين الموجودين في وضعية مماثلة، بل وأنها تحدث شعورا لدى المواطنين بأن هناك من يساهم في بناء وتقوية الاقتصاد الوطني، وهناك من يكتفي فقط بامتصاص خيرات هذا البلد. ولا يخفى على أحد بأن هذا الإحساس خطير من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحيتين الاجتماعية والسياسية بالنظر إلى المستقبل.

إن، سيدي الوزير، وإن كنا نتفهم جيدا مبادرتكم بتعديل قانون المالية النموذجي لسنة 1984، وإن كنا نفهم أيضا دفاعكم المستميت للمحافظة على التوازنات المالية الكبرى للبلد، فإننا لازلنا نتقصى ونبحث عمليا عن المبادرات الاقتصادية المؤدية إلى التنمية المستدامة. وفي هذا الموضوع، لا بد من التأكيد بأن المبادرات الخاصة بالمشاريع الكبرى والتي كانت متوقفة منذ سنين طويلة مثل مترو الجزائر، الطريق المزدوج شرق - غرب... إلخ من المشاريع الكبرى، وكذا مجموعة من

مقلبة وغير مستقرة بفعل التقلبات السياسية؛ وما نأسف له كثيرا هو ما عانته الجزائر خلال العشرية السالفة من فتنة وعدم استقرار وتدمير ذاتي كان له الأثر الأسوأ في إبعاد رؤوس الأموال الأجنبية وفرص الاستثمار في الجزائر. بل ما نأسف له أكثر هي السياسات الارتجالية والقرارات الظرفية والمزاجية التي طبعت ولا تزال تطبع مختلف البرامج التنموية في بلادنا ولا أدل على ذلك وأبلغ من إدراج المادة 95 ضمن نص قانون المالية لسنة 2003 التي جاءت على النقيض التام من التوجهات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر لاسيما فيها يخص الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تعارض إجراءات هذه المادة مع اتفاقيات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة.

فالتساؤل الذي يبقى مطروحا ولا أظن أن الإجابة ستكون مقنعة:

ماهي الفائدة من استصدار قانون يكون غير قابل للتنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية أو بمعنى أدق، هل نعالج الداء بالداء؟ خاصة إذا كانت النية من استصدار تلك المادة هو وضع حد للممارسات الغاشية فيما يتعلق بالسجل التجاري والتهرب الجبائي وغيرها فإنها قد فتحت شهية المتهربين في التفتن في صيغ أخرى أكثر حيلة وتعقيدا لممارسة غشهم.

بقيت ولدي أمثلة حية حول الموضوع.

ثانيا، الاستثمار الداخلي، جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فاستبشر الجميع خيرا وتصور الجميع بأن عوامل الإنعاش الاقتصادي قد لاحت بوادرها. وخصصت اعتمادات مالية معتبرة لتطبيق هذا البرنامج انطلاقا من سنة 2001. لكن بدلا من أن توجه هذه الاعتمادات إلى تهيئة الظروف لتحريك الاستثمار كتهيئة مناطق النشاطات الصناعية وتهيئة الأراضي المخصصة للاستثمار وتوصيل المرافق الضرورية والمنشآت القاعدية وغيرها من النشاطات المحفزة على الاستثمار بالإضافة إلى دعم النشاط الاقتصادي المنتج أو المشاريع الموجهة للاستثمار المنتج ذهبت تلك الاعتمادات إلى تهيئة المحيط (L'embellissement de l'environnement) وإصلاح بعض الطرقات وإصلاح القنوات وغيرها من النشاطات للمناطق العمرانية والتي هي في الحقيقة متكفل بها ضمن الاعتمادات القطاعية.

النقطة الثالثة تتعلق بهجرة الكفاءات الوطنية، أبدأ هذه النقطة بطرح سؤال مباشرة أوجهه للسيد وزير المالية وهو ماذا خصصت الحكومة ضمن قانون المالية من اعتمادات لحماية المؤسسات ولاسيما المؤسسات المالية من استنزاف كفاءاتها؟ أعلم أنه ليس هناك أي برنامج في هذا الشأن وعليه، فإنني أغير سؤالي ليكون بالصيغة التالية: لماذا لم تشرع الحكومة في إعداد مخطط وطني تضمن بموجبه تهيئة الظروف

وكانت نتيجتها خلق اضطراب لامثيل له في مجال عملية الاستيراد من جهة وأنقصت من مصداقية الدولة في علاقتها مع المنظمات والهيئات الدولية من جهة أخرى. وفي النهاية فإن المادة 95 من نص قانون المالية لسنة 2003 قد ألغيت بعد 6 أشهر من استصدارها بموجب الأمر الرئاسي رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ولعل هذه السياسة الارتجالية والتقلبات المزاجية في استصدار القوانين أو تعديلها هو ما أفقد الثقة في جلب المستثمرين من الخارج سواء أكانوا أجناب أم مواطنين مهاجرين وهو ما يفسر كذلك انحصار الاستثمار المباشر الخارجي في ثلاثة قطاعات محتشمة ألا وهي المواصلات، الحديد والصلب والمواد الكيماوية.

هذا فيما يخص المنظومة التشريعية متقلبة المزاج،

الآن للسيد بوعلام لبيد.

السيد بوعلام لبيد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية المحترم والوفد المرافق له، السادة الوزراء المحترمين، السادة رجال الإعلام، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر السلام عليكم ورحمة الله، وتقبل الله صيامكم.

سيدي الرئيس، تدخلي يتضمن نقطتين أساسيتين، الأولى مواقف مستمدة من الواقع المعيش والثانية انشغالات تخص بعض القطاعات ولها ارتباط بقانون المالية والميزانية لسنة 2004. فبالنسبة للنقطة الأولى سيدي الرئيس أرفع المواقف التالية إذ أسجل بارتياح ما تحقق من أمن واستقرار عبر ربوع الوطن في السنوات الأخيرة وهذا بفضل السياسة الواقعية التي أدت إلى تحقيق الوثام المدني الذي تبناه الشعب الجزائري بكل شرائحه. وهذا المكسب سيؤدي حتما إلى المصالحة الوطنية التي تعتبر مطلبا من مطالب الشعب الجزائري العميق. ونشيد بما توصلت إليه سمعة الجزائر في المحافل الدولية من دولة متحفظة عليها إلى دولة ذات مكانة معتبرة لدى المجتمع الدولي بحيث أصبحت محل اهتمام الدول والمنتديات الدولية باسترجاع الجزائر لعزتها وكرامتها وهذا بفضل السياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. هذه المكاسب المجسدة في الميدان أدت إلى تحسّن وتيرة النمو الاقتصادي بحيث أصبح احتياط البلاد من العملة الصعبة مايزيد عن 30 مليار وهذا الاحتياط سينعكس إيجابا على الوضع الاجتماعي. ثانيا، نشيد بالمجهودات المبذولة في عملية التكفل بإسكان منكوبي زلزال 21 ماي من قبل الدولة وعلى الخصوص فخامة رئيس الجمهورية الذي يتابع عن كثب هذه العملية آمين أن تنتهي عملية إسكان منكوبي الزلزال قبل نهاية السنة إن شاء الله.

ثالثا، نثمن بارتياح الاعتمادات المالية التي منحها فخامة رئيس الجمهورية للعديد من الولايات استجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين والتي ستساهم في

المادية اللائقة للكفاءات الوطنية تحسبا من وقوعها في الإغراءات المادية الخارجية لاستقطابها؟

هذا إذا علمنا بأن بعض البلدان الغربية سطرت برامج خاصة لاستقطاب الكفاءات الجزائرية لاسيما في بعض التخصصات التقنية والعلمية والمالية ذات النوعية، وبكل أسف أسجل هنا أننا مجتمع لا يعير اهتماما لكفاءاته ولا يحميهم ماديا مما يجعلهم عرضة للإحباطات أو للإغراءات الخارجية.

النقطة الرابعة خاصة بالنفقات الاجتماعية، تعتبر نسبة المخصصات للنفقات الاجتماعية في الجزائر تقريبا أعلى نسبة في العالم، فقد خصصت في هذه السنة 480 مليار دينار جزائري للنفقات الاجتماعية وهذا مايساوي ربع الميزانية الوطنية تقريبا، فهل هذه النفقات قد تمت دراستها بطريقة دقيقة وذات جدوى؟ ألا ترون سيدي الوزير بأن هذه النفقات قد تبدو بالظاهر مبالغا فيها بالرغم من جدواها إذا حسن استعمالها! ألا ترون سيدي الوزير بأنه قد أصبح من الضروري عقد ندوة وطنية يحضرها كل المتعاملين ذوي العلاقة لدراسة هذه النفقات ومناقشة الميزانية الاجتماعية (Le budget social) بكيفية ذات جدوى للخروج بأحسن الحلول لضبط هذه النفقات بكيفية دقيقة وفعالة.

النقطة الخامسة والأخيرة تتعلق بحماية المنتج الوطني، بعد اعتماد الجزائر نهج التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير السوق الوطنية أمام المنافسة الدولية يتحتم التفكير في إرساء سياسة مرنة ومحكمة لحماية المنتج الوطني. لا يخفى عليكم أن كثيرا من البلدان التي تتصدر الاقتصاد الحر أو مايسمى باقتصاد السوق كثيرا ما تستعمل مكيانزمات لحماية منتوجها الوطني، وعلى سبيل المثال تخصيص اعتمادات لدعم بعض قطاعات الإنتاج. ألا ترون سيدي الوزير بأنه قد أن الأوان لتنظيم أيام دراسية لمناقشة الجوانب المتعلقة بحماية المنتج الوطني لاعتماد إجراءات قانونية مدروسة بدلا من اتخاذ إجراءات ظرفية ترقيعية ارتجالية عند إعداد قوانين المالية؟ أكتفي بهذا القدر، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن عالية والكلمة

ثانياً، قطاع الطاقة والمناجم، فيما يخص الغاز الطبيعي فإن الدولة بذلت جهوداً في مجال توسيع شبكة الغاز في جهات عديدة من الوطن وتبقى هذه الجهود غير كافية بالمقارنة مع الاحتياجات في شبكة الغاز الطبيعي علماً أن هذه المادة حيوية ويحتاجها جميع المواطنين.

وأذكر على سبيل المثال من بين الولايات التي تعاني عجزاً في هذا المجال ولاية سيدي بلعباس فمن بين 52 بلدية ثلاث بلديات فقط تتوفر على شبكة الغاز! وهذا قليل جداً، فمقرات الدوائر الكبرى لا تتوفر على الغاز الطبيعي كدائرة «سفيذف» ودائرة «ابن باديس» ودائرة «ترسانة» و«سيدي علي بن يوب» وغيرها، وهي دوائر قريبة من مقر الولاية. وأمام هذا الوضع لايسعنا إلا أن ندعو بإلحاح إلى إعطاء عناية لهذه الولاية في برمجة مشاريع توسيع شبكة الغاز الطبيعي.

ثالثاً، في مجال البنى التحتية الخاصة بالطرق والطرق السريعة، لقد بذلت الدولة جهوداً في المخطط التوجيهي للطرق بالإحداث والصيانة لكن جهات عديدة من الوطن مازالت تعاني نقصاً كبيراً في شبكة الطرق سواء من حيث الإحداث أو الصيانة. وأذكر مرة أخرى على سبيل المثال ولاية سيدي بلعباس التي تعتبر منطقة عبور لعدة ولايات وخاصة ولايات الجنوب فالطرق الوطنية بهذه الولاية تحتاج إلى توسيع وصيانة وخاصة الطرق التي تربطها بجنوب الولاية تسهيلاً لسيولة حركة المرور، كما أصبح من الضروري إحداث طريق مزدوج يربط سيدي بلعباس بوهران عاصمة الغرب الجزائري ومرفع لولايات الجنوب وهي منطقة عبور للآلات الضخمة لقطاع المحروقات، الأمر الذي يتطلب الإسراع في إنجاز هذا الطريق المزدوج.

رابعاً، قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، رغم التحسن الملحوظ في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الفترة الأخيرة مازال هذا القطاع لم يرق إلى مستوى التطور التكنولوجي إذ مازالت جهات عديدة من الوطن في عزلة تامة سواء من حيث البنى التحتية البريدية أو شبكة الهاتف، فالملاحظ أن مناطق عدة من الجزائر العميقة لم تصلها بعد شبكة

تحسين ظروف حياة المواطنين - على جميع المستويات - اجتماعية واقتصادية وثقافية وهي عامل من عوامل توفير أسس التنمية.

رابعاً، عرف قطاع التربية في الفترة الأخيرة وضعاً مضطرباً تمثل في سلسلة من الإضرابات وهذا نتيجة لتدمير الأسرة التربوية من وضعها الاجتماعي المزري والذي كان ضحاياها أبناءنا بما يلحقهم من فشل دراسي، وأمام هذا الوضع الذي أصبح يتفاقم صارت الحلول الظرفية التربوية لهذه الأزمة غير مجدية، وأملنا أن تعجل الجهات المعنية بما فيها وزارة التربية الوطنية بالتكفل الفعلي بانشغالات الأسرة التربوية وعلى الخصوص الحالة المادية لأن نجاح كل إصلاح مرهون بالتأطير المستقر وإن الاستقرار الدائم والثابت في نظرنا يكمن على الخصوص في إصدار قانون الوظيف العمومي والقانون الخاص برجال التربية في أقرب وقت تفادياً للإضرابات مستقبلاً.

سيدي الرئيس، هذه بعض المواقف المتعلقة بالنقطة الأولى، أما النقطة الثانية الخاصة بالانشغالات تتلخص في القطاعات التالية.

أولاً، قطاع الصحة، رغم اهتمامات الدولة بالقطاع الصحي من حيث التأطير والتجهيز إلا أن هذا القطاع مازال يعرف وضعاً مقلقاً في جهات عديدة من البلاد وخاصة في التجهيز العلمي الذي يعتبر في العصر الحالي ضرورة ملحة للتكفل بالمرضى وهذا العجز في التجهيز العلمي يفرض على المريض في كثير من الأحيان التوجه إلى القطاع الخاص والذي نعتبره هو الآخر قطاعاً وطنياً يساهم بشكل محسوس في التكفل الفعلي بالمرضى، لكن سيدي الرئيس ليس باستطاعة كل المرضى دفع تكاليف العلاج لدى القطاع الخاص وأذكر على سبيل المثال المستشفيات التي تعاني من التجهيز العلمي، المستشفى الجامعي لسيدي بلعباس الذي يتوفر على تأطير طبي مؤهل ومعقول وتأطير إداري مقبول وهو من المستشفيات الجامعية الجهوية ومع ذلك ينقصه التجهيز العلمي في أغلب مصالحه وخاصة مصلحة تصفية الدم؛ وإن صحة المواطنين تستدعي التدخل العاجل لتوفير الوسائل الناقصة حفاظاً على أرواح المواطنين وصحتهم.

تصل إلى التجاوزات، إذن لم نفهم في الحقيقة الفائدة من هذا التعديل!

وفيما يخص المادة 47 كذلك أعطى زميلي المحترم كل التفاصيل فيما يخص قضية استيراد السيارات فأنا أذكر فقط للتوضيح، قضية ما يسمى بسيارات (فج) في الماضي القريب شكّل هذا النوع من الاستيراد تقريبا كارثة وطنية للاقتصاد الوطني لكننا بالرغم من هذا لم نستخلص العبرة ولم نحاول أيضا مراجعة الموقف فلو كان لدينا مصالح تقنية أقول مصالح تقنية لمراقبة السيارات التي يستوردها الخواص فلا بأس، ولكن الكل يعلم أن نسبة مئوية كبيرة من هذه السيارات يتجاوز عمرها ثلاث سنوات.

أصبحت الجزائر حاليا ساحة كبيرة لاستيراد نفائات أوروبا وغير أوروبا شيء معروف أن تزييف السيارات المسروقة والأرقام أشياء عادية وترجع بالضرر على الاقتصاد الوطني، هناك قضية حوادث المرور هي متعلقة بالسرعة لكنها مرتبطة أيضا بعناد السيارات. إذن سيدي الرئيس، أقول إنه لاداعي للتغلغل في هذه المسألة لأننا لم نعرف الفائدة التي جاءت بها هذه المادة خاصة أنه متواجد داخل التراب الوطني ونجد أن كل البنوك تساهم في شراء سيارات جديدة توفر فيها الضمان وخدمة ما بعد البيع... إلخ إذن بما أنه لا توجد لدينا اليوم إمكانيات تقنية لفحص ومراقبة السيارات الآتية من الخارج لانرى فائدة هذه الأمور. فرقابة مهندس المناجم تقتصر فقط على أمور قانونية فهو يفحص وجود الأرقام فقط ويتغاضى عن فحص الفرامل أو الميكانيك إن كانت على ما يرام وإن كان سن السيارة موافقا للقانون... إلخ، إذن فسواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية يعني من كل الجوانب فإننا نجد أنه لامتني من وجود مثل هذه المادة ونتساءل من هو المستفيد في آخر المطاف من هذه القضية؟ إنكم تعرفونه ولكننا نعرف من هم المستفيدون؟ إنهم أولئك الذين يقومون بعملية الصرف في السوق السوداء وهم الذين خلقوا محلات لغرض تزييف السيارات ورسكلة السيارات المسروقة.

إذن لا يمكننا أن نكون متواطئين في مجموعة الأعمال التي يرفضها الضمير والقانون.

الهاتف بالإضافة إلى الإنعدام الكلي للإعلام الآلي الخاص بالدفع في أغلب المراكز البريدية عبر الوطن، وأمام هذا الوضع فإننا نسأل السيد ممثل الحكومة عن أسباب هذا التأخر وعن هذه الفجوة في هذا القطاع الحساس وماهي الترتيبات التنظيمية لتدارك هذا التأخر في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؟ وفي الأخير أشكر اللجنة المختصة على تقريرها الذي كان وافيا، آملا أن تجد الانشغالات مجالها مجسدا في النصوص التنظيمية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام لبيد والكلمة الآن للسيد أحمد رضا بوضياف.

السيد أحمد رضا بوضياف: شكرا. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة ومن ضمن النقاط التي كان بودي أن أتطرق إليها نقطتان أساسيتان تخصان المادتين 46 و47 وقد تفضل زميلي المحترم الدكتور جبار بالتطرق إليهما قبلي، وكان في الحقيقة تدخله يتسم ويتميز بالإيجاز والإعجاز، يعني يتوفر على الوضوح والدقة في التحليل فلا داعي أن أكرر ما جاء به بحيث أؤمن وأشاطره الرأي وأضم صوتي لصوته وأقول إن المادتين في الحقيقة لا أساس لهما سواء من حيث الناحية القانونية أو الدستورية أو حتى من باب المعاملات الدولية.

أضيف فقط فيما يخص المادة 46، زيادة على ما جاء به زميلي المحترم، صعوبة التطبيق، وبالرجوع لنص المادة 46 وما أقرته حرفيا، «يمنع منعاً باتاً استيراد الخمر بجميع أنواعها» مامعنى كلمة «الخمر»؟ يعني في الحقيقة إن اللغة العربية لغة غنية ولكن في هذا المجال يمكن أن نجد صعوبة في التفسير وفي التطبيق. يعني يوجد في التشريع الجبائي والمالي والجمركي تصنيف فيما يخص ما يسمى «الخمر» و«الكحول»، إذن إضافة لعدم قانونية هذه المادة أضيف أنها ستثير جدلا في الميدان وصعوبات في التطبيق ويمكن أن

الوطنية التي وجهت اتهامات خطيرة وقالت إن هناك من الأشخاص من كانوا على علم بذلك وسحبوا أموالهم من البنوك! إذن يجب أن نعرف مانريدا! أظن أنه قد حان الوقت وبكل شجاعة، لعلينا هذه تجربة مرة وهي عثرة وهو أول سقوط، إنه شيء عادي بما أننا دخلنا اقتصاد السوق ولا نعتبر أنفسنا الأولين أو الأخيرين، لقد حدث مثل هذا في بلدان أخرى خرجت من الاقتصاد الاشتراكي، لكن المهم لكي نبني مصداقية الدولة يجب أن تسود الصراحة، ولا يمكن أن نبني المصداقية ولا يمكن أن نجد المواطنين حول مشروع وطني بدون وجود صراحة وشفافية. وهذا هو المصداقية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد رضا بوضياف. نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الحادية عشرة بعد منتصف الليل.

إذن باختصار كما قلت هذا هو الشيء الذي أردت إضافته فيما يخص المادتين 46 و47.

سيدي الوزير المحترم، على كل حال نشكره ونشكر الحكومة التي بذلت مجهودا فيما يخص هذا النص وبالأخص في إطار تدعيم الاستثمار يعني أن مسألة التخفيضات أظن أنها سوف تكون مفيدة ولكنه يعلم والكل يعلم، بأن المشكل الأساسي هو التهريب الجبائي والسوق السوداء (La fraude fiscale et l'économie informelle)؛ وفي هذا المجال تكلم السيد الوزير عن هاتين النقطتين يعني في إطار التطلع للمستقبل لكنه لم يقدم الاستراتيجية التي ينوي بواسطتها محاربة هذه الآفات، كان بودنا أن نستمع للسيد الوزير حول هذا الموضوع لأنها اليوم لم تصبح مجرد قضية تقنية أو مالية بل أصبحت قضية عدالة، مثلا نجد اليوم موظفا ما يجهل أنه يسدد ما عليه من ضرائب وكذا... ونرى أن هناك شخصا ليس لديه سجل تجاري ولا محل والثراء ظاهر عليه يعني (C'est un secret de polichinelle, signe extérieur de richesse) لا بد أن نعمل اليوم لوضع حد لهذا الأمر الذي يمس بالتوازن الاجتماعي ويخلق حالة اللامساواة بين المواطنين وهذا المواطن أي النزيه من حقه باعتبار أنه يدفع ما عليه من ضرائب يمكن أن يتحايل على القانون! إذن يبدو لي أن قضية التهريب الجبائي والسوق السوداء، من الضروري أن تتوفر لدينا استراتيجية ورؤية واضحة تحسبهما، وأنا أعرف أن القضية ليست سهلة ولكن إذا كانت خطة أو إرادة قوية يمكن أن نجد كل فئات المجتمع من أجل محاربة كل هذه الآفات.

إذن سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي فيما يخص قضية العدل والمساواة أمام الواجبات نجد قضايا أخرى أثارت ضجة كبيرة داخل المجتمع وهي مسألة توقيف البنوك الخاصة التي كانت في الحقيقة تخزن أموال المواطنين الذين هم الآن ينتظرون من الدولة تحديد المسؤوليات وهذا من حقهم وأن يتم ذلك بكل شجاعة وبكل وضوح. لكن إلى يومنا هذا لانجد أدنى تصريح تجاه المواطنين الذين قد دفعوا أموالهم وأصبحوا اليوم بين أخذ ورد يعني (Ils ne savent plus à quel saint se vouer)، ونجد خاصة بعض الشخصيات

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 23 رمضان 1424 هـ
الموافق 18 نوفمبر 2003م

والاستقرار.

إنّ تدخلي يقتصر على ملاحظات عن قانون المالية لسنة 2004 أביديها لكم لعلها تكون مساهمة منا في الإثراء والمناقشة كما أبادي رأيي عن مسائل الساحة الجزائرية الواقعية المعاشة.

لاشك سيدي معالي الوزير أن الإجراءات الإيجابية المتواجدة في نص القانون هي نتائج تشجيعية في مجال الاستثمار والمنافسة منها على الخصوص التخفيضات على الدفع الجزافي والتخفيض على ضريبة الأرباح أي أرباح الشركات وتخفيض حقوق الملكية بسبب الوفاة وغيرها من التخفيضات ولكن، سيدي معالي الوزير المحترم، إنّ التوجه التحصيلي للإيرادات ينحو في بلادنا منحي تضخيم الإيرادات المباشرة وغير المباشرة ليفي بالتكاليف الاجتماعية قصد التخلص من الجباية البترولية التي تمثل في هذه السنة نسبة 56% من الدخل العام، وقد كانت تمثل أكثر من 70% في السنوات الماضية، وقد ظهر هذا خلال قانون المالية لسنة 2002 وقانون المالية لسنة 2003 وكأننا نريد الإسراع إلى تشبيه أنفسنا بالنمط الرأسمالي المحض الذي يعتمد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة بنسبة 90% وفي غمرة الأحداث ننسى أن دخل الفرد الجزائري لا يقارن البتة مع دخل الفرد في الدول الأجنبية وأن حواصل الطبع والتسجيل والقيمة المضافة التي تظهر في فاتورات الكهرباء والغاز والماء وغيرها من المعاملات لا تزيد الأمر إلا تعقيدا وتنقل من كاهل المواطن العادي الذي نعترف أنه مغلوب على أمره وهاجس الفقر يلاحقه لاتساع رقعته يوميا؛ وأظن أن تحسين الإطار المعيشي للمواطن الذي كان من المفروض أن يسبق هذا التوجه وإلا سيفقد دون شك توازنه وواقعيته.

إنّ الدعم الذي أنشئ في مجال الفلاحة وفي مجال التشغيل مازال لم يف بالغرض المطلوب ولم تظهر في

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية.

- السيد محمود خونري، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والخمسين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة المناقشة العامة الخاصة بنص قانون المالية والميزانية لسنة 2004 وسيكون أول متدخل هو السيد قداري بن حرز الله.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية المحترم، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين، رجال الإعلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نشكر في بداية الأمر السيد الوزير على عرضه البارحة الذي كان واضحا ونثمن أيضا عمل اللجنة على تقريرها الوافي. أود في بداية الأمر أن أحمد الله العليّ القدير على منة علينا بالغيث الرباني الذي شمل ربوع الوطن وهو بمثابة إيرادات أخرى تضاف إلى نص قانون المالية لسنة 2004 الذي نحن بصدد مناقشته ونتمنى أن يتم نعمته علينا بالعافية والهناء والأمن

استدراك مافات لترقى الولاية إلى مصاف الولايات الأخرى تنمويا كما أشار بذلك السيد رئيس الجمهورية بنفسه أثناء زيارته.

ولا بد ونحن نناقش قانون المالية أن نتطرق إلى مجال التربية والخطر المحقق بأطفالنا من جراء الإضرابات التي طالت والحكومة تراوغ في محاورتها، ولذلك نطالب بالحوار مع كل الشركاء الاجتماعيين دون استثناء، وذلك حسما للوقت، كما أن الإصلاحات المزعومة في الجانب البيداغوجي لم تظهر إلا في استعمال رموز كتبت باللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية بمبرر أنها رموز عالمية ونحن نعلم أن الرموز العالمية في مادة الرياضيات مثلا لا تتعدى بعض الرموز المتعارف عليها، أما وأن تكون لنا عقدة من الأحرف العربية التي تدرس في جامعات كثيرة من الدول الشقيقة كسوريا ومصر والعراق وغيرها وحتى ما بعد التدرج لا تكون عائقا بأية لغة كانت لأن التجارب أوضحت ذلك جليا، فالواجب أن التوجه الايديولوجي الموروث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفقدنا شخصيتنا العربية الإسلامية، فالإصلاح في تصوري هو الذي يصب في تخريج العنصر الصالح، المنتج، المتشبع بأخلاقه ومبادئه وحب وطنه والحاصل على مستوى علمي متعارف عليه دوليا وأظن أن ذلك كان مجسدا في الماضي.

وفي الأخير نتمنى للجميع التوفيق والسداد وتقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام وعيدكم مبارك وشكر الله لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري بن حرز الله والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية... غير موجود! إذن الكلمة الآن للسيد حسان بونفلة.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، إخواني، أخواتي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم.

سيدي الوزير نلتقي كل سنة في هذا المقر أين نتكلم عن قانون المالية الذي يعود بالخير على الشعب

تصوري حتى بشارته بل بالعكس لاحظنا أن الدعم الفلاحي قد زاد في غلاء الخضر والفواكه خلال هذه الصائفة الماضية عكس المعتاد تماما، كما أن دعم الموالين زاد في سعر اللحوم الحمراء والبيض قبل شهر رمضان وحسب جمعيات المستهلكين التي التقينا بها أن سبب هذا الأمر هو احتكار المواشي وقبضها عن التداول قصد الحصول على مبلغ 15 مليون دينار التي وعدت بها وزارة الفلاحة وتم تسجيل الموالين في قوائم منذ أكثر من خمسة أشهر ناهيك عن التهريب، تهريب الماشية وتقلص عدد الموالين الحقيقيين! ويرى الملاحظ أن الدعم الذي تقدمه الدولة لم يهضم لدى بعض الفلاحين ولا الموالين إلا من باب كونه فرصة للثراء والاستغناء ولم تضع الدولة شيئا في إيصال البعد الاستراتيجي لذلك، فلا بد لنجاح أي مشروع أن يسبقه ويصاحبه الإدراك والوعي والعزيمة الصادقة لأنه كما يقال الفهم والاستعداد نصف النجاح.

أما في مجال التجهيز والتهيئة، استبشرنا خيرا بالصناديق التي فتحت، صندوق الجنوب وصندوق الانعاش الاقتصادي ومبادرة السيد رئيس الجمهورية لبعث تنمية المدن والقرى التي عزلها في السنين العجاف التخلف التنموي في جميع المجالات وأتساءل هنا عن تأخر دفع المخصصات التي كانت مخصصة للدعم الفلاحي والتي كثيرا ما تحدث تدمرا وقلقا في أوساط الفلاحين كما هو الحال لآلاف الملفات الفلاحية المعالجة لدى بنك الفلاحة وبنك التنمية وتبقى حبيسة الأدرج لعدة شهور، كما أتساءل عن المبالغ التي وعد بها السيد رئيس الجمهورية أثناء زيارته إلى ولاية الأغواط وذلك منذ أكثر من تسعة أشهر ولم يظهر لها أثر مما يؤثر سلبا في حياة المواطن اليومية.

كما أن دعم الدولة في مجال السكن أصبح عائقه الوحيد هو المساهمة الفردية التي كانت فوق قدرة الموظف والعامل أو حتى الإطار للحصول على سكن تساهمي في حين يحرم في جانب آخر من السكن الاجتماعي والغريب أن الحصة الهزيلة التي منحت لولاية الأغواط في سنة 2003م وهي حصة مقدرة بـ 200 سكن لم تزد الأمر إلا تعقيدا وضخمت حدة الأزمة التي بلغت طلبات السكن بها أكثر من 24 ألف طلب ولذا وجب

الناس تشاهدها غريبة، فلا أحد يبدي مواقفها، فماذا نقول بدورنا؟ الذي يعمل بجد يستحق الترقية والذي لا يعمل يعاقب فالملاحظ حاليا أن الشخص الذي يعمل يحقق معه من طرف لجنة لكي يعرف أدنى خطأ ارتكبه أما الذي لا يعمل فلا نتكلم عنه بتاتا!

فيما يخص قضية الغرامة، نجد أن هناك أسواقا موازية بحيث نجد أن التجار الذين يدفعون الغرامة ويملكون سجلا تجاريا ويطبقون القوانين لا يتكلم عنهم أحد ويكونون الأوائل في إقامة الحجز عليهم وهناك آخر يعمل في السوق الموازية ولا يملك سجلا تجاريا ويشترى ويبيع كما أراد ولا أحد يعارضه في غياب الدولة وإن عارضوه يقف لهم في الطريق ويحرق أربع عجلات وفي إطار المقايضة يعطى له الحق!!

أقولها باتباعنا لهذه السياسة لن نذهب بعيدا، فإذا كان للشخص حق يعطى له وإن لم يكن فما عليه كما يقال بلغتنا العامية "يحكم قدره"!

على مستوى ولايتنا، سيدي الوزير، ولاية قالمة وفيما يخص قضية غاز المدينة - والسيد رئيس الجمهورية مشكور على زيارته - أعطيك بعض الحالات غاز المدينة يتواجد بقرية مثلا بوشقوف أو بوادي الزناتي تبعد المدينة على الأخرى بحوالي 5 كلم فلم يبق إلا القليل، ونتيجة لذلك أصبح المواطنون يلجؤون إلى استئجار المنازل وإلى البناء الفوضوي، إنها مشاكل المواطنين حاليا، وأود أن نذهب نحن بدلا من أن يأتوا هم، والشعب يرى، وإلا سيقوم بإثارة الفوضى لحل مشاكلهم! إنها الطريقة التي اعتاد عليها حاليا الشعب لكننا لن نذهب بعيدا إن اتبعناها.

فيما يخص المادة (46) فإنني فوجئت بها، وهي تمس مبادئ أشخاص، تجد حزبا له إيديولوجية يسير مجموعة كبيرة معه، وهذه بالنسبة لنا لا حدث وهي نقطة غير قانونية وأنا ضد هذه المادة، وهي تمس مصداقية البلاد، فمن مشاكل الشعب كلها لم يروا إلا هذه المادة! فلو أنهم وضعوا بضع مواد أخرى من ضمنها هذه لكانت مقبولة! لكنهم أفردوها وحدها، لقد ظهر عندنا أنبياء جدد، كأننا لسنا مسلمين!

سيدي الوزير بالنسبة لقضية الصحة والسيد وزير الصحة موجود معنا هنا، أتكلم عن ولاية قالمة، هناك

الجزائري وعلى البلاد ولقد قلت سيدي الوزير أمس كلمة حسنة بحيث قلت إنه توجد قوانين لكن لا يوجد تطبيق في الميدان وفعلا لا يوجد تطبيق في الميدان! رغم المجهودات الجبارة للسيد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والحكومة، إلا أنه يوجد بعض الأشخاص في مركز القرار على المستوى المحلي، يراهم المواطن مثلما يرى الدولة الجزائرية أو الحكومة من خلال المسؤول الذي يستقبله في الشباك فهو لا يرى السيد بن أشنهو، وزير المالية أو السيد رئيس الجمهورية أو السيد أحمد أويحيى رئيس الحكومة بل ذلك الموظف فقط! أقولها لك الآن سيدي الوزير يجب أن تنشئ لجنة تحقيق على مستوى مديرية البنوك، فإذا أودع ملف على مستوى البنك لا تتبع إجراءاته أقولها لك بنسبة 80% وأقولها لك، فرغم التشجيعات المقدمة من طرف الحكومة للشباب البعض منهم يسحب ملفه من (ANSEJ) ويودعه لدى البنك تمر مدة 4 أو 5 أشهر أو سنة بدون الجواب لماذا؟ لكي يتم فقط إستقباله يقال له ليس لديك حق وبالتالي لا يتم استقباله، نتساءل هنا أين تذهب مجهودات الحكومة؟ ويظهر هنا تمرد الشعب على السلطة وهذا هو المشكل، لماذا؟ نجد بعض المديرين المركزيين يخفون الحقائق الخاصة ببعض المليارديرات على مستوى معين، هذه هي الحقيقة وهذا حقيقي سيدي الوزير ونحن هنا نتكلم بلغة الشعب ولهذا الكلام أدلة إن أردت سنحضرها لكم، فإذا أردنا إرجاع ثقة المواطن يجب أن يطبق الكلام الذي يقال هنا. أعطيك مثلا عن ولاية قالمة التي تعتبر ولاية فلاحية نجد أن "سد بوهمدان" قد صرفت الجزائر من أجله أموالا كبيرة وهناك شركة مقرها متواجد بولاية الطارف وظفت شخصين من ولاية قالمة أين يسير 12000 هكتار في محيط السقي بحيث لا يملكون المال لكي يدفعوا للأجراء! فماذا فعلوا في هذه الفترة؟ قام مدير سونلغاز بقطع الكهرباء عن الفلاحين وبالتالي لم يستطيعوا القيام بسقي الأراضي وهذا ما أثر سلبا على حوالي 65 ألف قنطار من البطاطا التي لم تصبح صالحة للاستهلاك على مستوى الولاية وبصفتكم مسؤولا في الحكومة يمكنكم الاطلاع على مجريات هذه الحادثة ويمكنك التحقق من ذلك، أقول إن تصرفات كهذه كل

موضوع الشباب والآفات التي تنهكه، فهذا الواقع أي واقع المجتمع لا يعكس حقيقة المؤشرات التي تقدم بها السيد الوزير أو الحكومة بصفة عامة من حيث النجاحات الكبرى في مجال الاستقرار، الاستقرار الهيكلي للاقتصاد الوطني، يبقى هذا التساؤل أين الخلل؟ هل هناك سوء في توزيع الثروة؟ هل هناك هوامش تجري عليها هذه المعطيات الاقتصادية ولا نعلمها أم غير ذلك؟ نقول بادئ ذي بدء إن الجهود التي تبذلها الدولة في مجال دعم كل مساعي التنمية بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة والشباب والفلاحة على وجه الخصوص، هذه الأموال الطائلة مرحبا بها لكن إذا كانت الجدوى من هذه العملية لا تظهر في الواقع فلنتساءل أين تذهب هذه الكنوز المالية في بلادنا؟ فأجيب أن مسعى الإصلاحات الاقتصادية حتى الآن لم يدرك مغزاه الحقيقي وأن ما يجري في هذه الإصلاحات هو تأطير للموجود، هناك تأطير للموجود من الناحية الاقتصادية الهيكلية وليس البحث عن البدائل التي تواكب انفتاح بلادنا على المحيط الإقليمي والدولي وتواكب كذلك المستجدات الاقتصادية والمستجدات في مسائل الأنشطة التنموية وهناك أنشطة تنموية فات زمانها واستحدثت وسائل وأنشطة ونماذج اقتصادية تعتمد على أدوات معاصرة لم نستطع - نحن في الجزائر - مواكبتها، فكل مفصل أو جزء من المعادلة يقع هنا (Le processe) لم نكتشفه بعد حتى نلتحق بركب الدول التي استطاعت أن تقفز من الناحية التنموية والنمو بصفة عامة. فينتاب مشروع الإصلاحات الاقتصادية جملة من الضغوطات، أولا التردد (Les hésitations) في كل القرارات والسياسات والمخططات، اليوم نبدي مبادرة ثم نتراجع عنها بعد عام، إنه التردد والتراجع في نفس الوقت وغياب رؤية مستقبلية سيّدة، وعندما أقول سيّدة لا نجد فيها ضغوطات يعني يذكروننا مرة تلو الأخرى بحكاية الالتزامات التي توقعها الجزائر مع الأطراف المشاركة لها إقليميا أو في المنظمات أو حتى على مستوى مسيرة العولمة فيقال لا يتحتم علينا تطبيق هذا المشروع لأنه يتنافى مع التزامات الجزائر التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي والتي تفرضها علينا شروط

مشكل الاختصاص حيث نجد نقصا في بعض المستشفيات مثل واد الزناتي، فالمة وبوشقوف، ومن جهة أخرى هناك نقص في الاستثمار في القطاع الخاص وهناك نقص من حيث الأطباء الاختصاصيين في المستشفيات، وفي فالمة نجد مرضى في حالة خطيرة يلجؤون إلى عناية وقسنطينة، بودي أن يأخذ السيد وزير الصحة هذه القضية بعين الاعتبار.

والخلاصة، في كل عام نلتقي بوزراء القطاع الصحي، نأمل أن نلتقي في العام المقبل بالوزير الحالي الذي يسمعا اليوم حتى يتجسد الكلام الذي قلناه اليوم في الميدان، وفي بعض الحالات يظن بعض الوزراء أن تدخلات الأعضاء عبارة عن خرافات وإزعاجات، أقول ياسيدي الوزير إن النقاط التي تطرقت إليها لا بد أن تأخذها بعين الاعتبار وتبحث فيها وذلك بوضع أشخاص ذوي ثقة في الميدان فالمشاكل الموجودة على مستوى مديري البنوك ليست في أي مستوى آخر وشكرا وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسان بونفلة والكلمة الآن للسيد بشير طويل.

السيد بشير طويل: بسم الله الرحمن الرحيم، إن الحمد لله تعالى نحمده وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

سيدي رئيس المجلس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، الأسرة الإعلامية، زملائي، زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل هذه المداخلة للتذكير بأن العرض الذي تقدم به معالي وزير المالية لنص قانون المالية لسنة 2004 من حيث المؤشرات لا يدعو للشك أو التشكيك من ناحية كل المؤشرات سواء المتعلقة بالتوازنات الكبرى للدولة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية المالية ومن ناحية الموارد والنفقات ومن ناحية التضخم وسعر الفائدة إلى غير ذلك. فالمشكل ليس في مصداقية كل هذه المعطيات وإنما مقارنة بالواقع الذي يعيشه المواطن وتداعيات حالته الاجتماعية من حيث تدني مستوى المعيشة، اتساع دائرة الفقر والفقراء، البطالة المتزايدة،

الشباب (L'ANSEJ)، سيدي الوزير، حتى الآن لم يبلغ الحجم المرجو والمنتظر منه بحيث يمس شريحة كبيرة من الملفات، لقد سبقني كثير من الإخوة في الحديث عن مجال الممارسات البنكية إن تنعدم الشفافية على مستوى ممارسات المديرية أو الهيئات المكلفة بهذا الملف، سيدي الوزير يقولها الإنسان بكل صراحة، لا توجد الشفافية وتصلنا طلبات- بصفتنا ممثلين وبصفتنا أعضاء مجلس الأمة- كثيرة تخرجنا وكأنما يجب أن يتم أخذ الكل حتى عن طريق تدخل (Une intervention) مشوب بالمحسوبية وأمور أخرى كثيرة وقفت عليها كشاهد عيان مباشر كالمحسوبية وممارسات الرشوة، لقد أصبح الإنسان الذي يريد أن يستفيد من دعم الدولة قيمته 1 مليار يجب أن تدفع 100 مليون وتحصل على 900 مليون بكل بساطة! فنود أن توجه هذه الآلية لأصحابها وفي محلها يستفيد منها أصحابها بصورة واضحة وشفافة.

فيما يخص منحة البطالة، أريد أن أتناول ملف الضمان الاجتماعي بصفة عامة وكذلك منح المتقاعدين، لقد اطلعنا على وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بهذا الجهاز، جهاز ربما سيصل بنا إلى حد العجز وسنجد أنفسنا غدا أمام الحائط عاجزين عن تسديد منح المتقاعدين أو حتى عن تسديد ما يسمى بمنح البطالين أو حتى الدعم الذي يوجه للفتات الاجتماعية في إطار نشاطات محلية على مستوى المجالس البلدية! فناقوس الخطر الذي دُق من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لم نلمس آثاره في مختلف القوانين والأوامر التي صادقتنا عليها ولم نلمس كذلك آثاره في قانون المالية وكأنما هذا الأمر يمكن تأجيله إلى حين! ويكفيينا من الأزمات والضعفوات الاجتماعية الواقعة في مجالات كثيرة وعلى وجه الخصوص مجال التربية الوطنية ومطالب أساتذة التعليم الثانوي فيما يتعلق بضرورة فتح الحوار معهم وبالمناسبة نحن ندعم هذا التوجه أي توجه فتح الحوار مع كل الشركاء ماداموا قد أصبحوا ممثلين - والصراحة تقال - يقومون بتوقيف قطاع التربية لمدة شهر! لماذا نجد الحكومة حتى الآن عاجزة عن فتح باب الحوار مع هذه الشريحة التي تطالب بطريقة سلمية

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي أملاها علينا صندوق النقد الدولي في مجال التصحيح الهيكلي والذي تمليه سياسة العولمة بصفة عامة وكأن سيادة الجزائر أصبحت مرهونة، وثمان سيادة الجزائر غال، وقد حان الوقت اليوم لكي نظهر موقع الاستقلالية في اتخاذ قراراتنا، فالمطلوب هو فتح نقاش وطني واسع في هذا المجال بالذات حول النموذج الاقتصادي الجزائري الذي تتقاسم فيه الرؤى أغلب القوى الوطنية التمثيلية ثم اعتماد استراتيجية على غرار ما قامت به دول تختلف من حيث الموقع ومن حيث الحجم على بلادنا ومثال بلدان شرق آسيا واضح في هذا المجال، لقد أصبحت تفرض نفسها وتفرض نماذجها على مستوى التبادلات الاقتصادية والتجارية الكبرى بكل سيادة. يكون لهذا المخطط الاستراتيجي معالم واضحة فيمكن أن يعاد تأسيس الاقتصاد فإنني شخصيا لا أؤمن بالاصلاحات وإنما (La refondation de l'économie algérienne) يعني إعادة تأسيس الاقتصاد الجزائري، تكون معالمه واضحة ويمكن الوقوف عليها للتقييم والتقويم، هذا فيما يتعلق بالاصلاحات بصفة عامة.

أما عن التدابير التشجيعية التي يحتوي عليها هذا القانون فتححتاج إلى أرضية موجودة كنسيج صناعي على سبيل المثال أو خد ماتي أو فلاحية يمكن أن تطبق عليه هذه التدابير التشجيعية؛ أما الآن فلا نستطيع أن نقول إن هناك انسجاما في اقتصاد الجزائر بحيث توجد خارطة اقتصادية واضحة يمكن لأي مستفيد من هذه التدابير أن يجد موقعه فيها، لا توجد، لا أدري إن كانت التدابير غير كافية أم انعدام وجود سياسة إعلامية جريئة من طرف الحكومة بصفة عامة وخاصة وزارة المالية التي تقوم بعملية التحسيس للمستفيدين من هذه التدابير باعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر حقوقا وليست بالامتيازات أو المزايا (c'est des droits et ce ne sont pas des avantages et des faveurs) ومعناه بمجرد وقوف أي شخص أمام هذه الحقوق يمكن أن يتعامل معها من هذا الموقع ومن هذا الاعتبار، ويتعامل إيجابيا حتى من ناحية تقديم الجهد الاستثماري إلى غير ذلك. أريد أن أقف على هذه التدابير فيما يخص دعم تشغيل

وللتجهيز من أجل التنمية والغريب في الأمر أن إحالة تسيير وتنظيم ومهام وصلاحيات هذا الصندوق مع إسناد الأمر إلى السيد وزير المالية تطرح كذلك علامة استفهام، لماذا نعيد فتح هذا الصندوق ونحيل إلى التنظيم ضرورة تسييره أو توضيح مهامه وصلاحياته؟ لا أدري ماذا سنعمل بهذا الصندوق مستقبلاً، "الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية" أطلب استفساراً وتوضيحاً في هذا المجال.

أقدم مقترحاً واحداً على وجه الدقة وهو إعداد قانون يحدد بوضوح التعويضات التي تدفع لضحايا الكوارث الطبيعية المختلفة، يراعي هذا القانون المساواة بين جميع المواطنين أينما كان موقعهم ومهما كان حجم الكارثة التي وقعت بينهم، لقد لاحظنا أنه توجد عملية انتقائية حتى في مسألة منح التعويضات لضحايا الكوارث الطبيعية، هناك من يستفيد بقسط مالي معين، في كارثة معينة وفي منطقة معينة وهناك من يتواجد بمناطق أخرى من يستفيد بقسط مضاعف أضعافاً، ولم نعرف لأي سبب؟! نود أن يكون هناك قانون ثابت يضع جميع المواطنين في ميزان واحد من حيث المصائب ومن حيث التعويضات، فالمصيبة التي تلحق بي، تلحق بأخي وأتمنى أن لا تصيبنا أية مصيبة ويجب أن تكون الاستفادة بطريقة متساوية.

سيدي الرئيس، في الأخير لم أشأ أن أتدخل في هذه النقطة وإنما لمأكثر الجدل حولها خاصة من الناحية الإعلامية، والحمد لله على مستوى المجالس المنتخبة والممثلة لأغلب الشعب الجزائري في البرلمان بغرفتيه لم يطرح هذا الإشكال، إشكال المادة 46 والمتعلقة باستيراد الخمور وكأنما هذا البرلمان لا يشرع لجزائريين ولا يشرع لشعب مسلم وإنما هو مرتبط بشعب آخر وبإقليم آخر! هذا أمر طبيعي حصل داخل بلادنا والأمر قانوني وبهذه الصيغة الديمقراطية حصل هذا العام ويمكن أن يعدل العام المقبل وكذلك بطريقة ديمقراطية، فالمهم أن التمثيل الشعبي الذي يقرر في هذه المؤسسات السيادية، مؤسسات الجمهورية منها البرلمان، يكون هذا التمثيل هو السيد فنود أن لا نعطي حجماً خارجياً يعني (Disproportionné) لهذه المسألة بحيث لا يفسر هذه الضجة الإعلامية إلا

وفي أطر دستورية وقانونية بحقها في الحوار؟ إذن سيدي الوزير، يجب مراعاة هذا الملف أي ملف الضمان الاجتماعي بأبعاده المتعددة. على مستوى قطاع المحروقات، وقد كنتم سيدي الوزير أشترتم إلى ضرورة التحكم في تسيير هذا القطاع بصورة تبعث على الشفافية وتبعث كذلك على الرقابة وإدارة هذا القطاع بما يخدم المصالح الاستراتيجية للمجموعة الوطنية وللدولة بصفة خاصة، نجد في هذا القطاع كذلك حتى الآن ولو أنه أدرج في برنامج رئاسة الحكومة السابقة وهو مندرج في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية فمسألة تراجع طرحه في هذه الآونة يطرح علامة استفهام. ليس هذا القطاع من بين القطاعات التي يجب ويمكن تأجيلها، قطاع المحروقات الذي يوفر موارد أو غالبية موارد الدولة الجزائرية التي تعود بالنفع العام على المجموعة الوطنية يجب العناية به في إطار استعجالي ولكن يجب أن تكون دراسته مفتوحة على جميع الشركاء الذين يمكن أن يساهموا إيجابياً فيما يسمى بالنقاش الوطني حول قطاع المحروقات.

هناك جملة من التدابير وردت كذلك في نص قانون المالية لسنة 2004 المقترح أمامنا وخاصة في المادة 66 أي دعم القطاع العام الاستراتيجي وخصوصة الباقي دون تردد، هذه المادة تفتح صندوقاً أسميه صندوق تطهير المؤسسات العمومية، لقد أخذ وقته وحيزه في المكان كذلك من سنة 1990 إلى سنة 2000، وصبت في هذا الصندوق أموال طائلة مدة 10 سنوات وانتهت لكننا لم نر نتيجتها، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية لم تأت بأية ثمرة إيجابية لنظام التنمية الاقتصادية في بلادنا ونعمد اليوم كذلك لفتح هذا الصندوق! نتساءل سيدي الوزير هل هذا الأمر خاضع لقرار ظرفي وهو ناتج عن حوار دار هنا وهناك وربما غياب العناصر الفاعلة في الموضوع خاصة المجموعة الوطنية والبرلمان بصفة خاصة؟

نفتح صندوقاً بعد غلقه وبعدهما برهن عدم حيازته على الجدوى الاقتصادية وحتى الجدوى الاجتماعية فهناك علامة استفهام؟

أقرت المادة 68 كذلك فتح الصندوق الوطني

تحديد الوقت، وفي اللقاء التشاوري الذي تم مع رؤساء المجموعات البرلمانية طلبنا من الزملاء أن يبلغوا أعضاء عائلاتهم السياسية بأن يتدخلوا في الحدود المعقولة وقلنا إنها سوف تحدد ما بين 5 إلى 7 دقائق، أما أن تصل المداخلة إلى 22 دقيقة في حين أن الوقت الممنوح لرؤساء المجموعات البرلمانية هو 15 دقيقة فأعتقد أنه يجب أن يتوفر التوازن في هذا النقاش، هذا لا يعني أننا نرغب في حصر النقاش وإنما الفكرة الواحدة يمكن تبليغها في ظرف ثلاثين ثانية وبالإمكان تبليغها في ظرف خمس دقائق أو ربما عشر أو أكثر من ذلك؛ بوجدنا أن نسير في المستوى الوسطي الذي يمكننا من تبليغ الفكرة وكذا احترام الوقت والكلمة الآن للسيد امحمد زغدار.

السيد امحمد زغدار: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي وزير المالية المحترم، سيدي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة المحترمين والسادة ممثلي الصحافة الوطنية السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتمحور تدخلني حول الأحكام الواردة في المادة التاسعة من نص قانون المالية المعدلة للمادة 353-11 من الأمر رقم 76 - 105 المتضمن قانون التسجيل، وقد تعرض لذلك أول المتدخلين بالأمس وهو مشكور ونتقاسم معه الرأي ولكن ماهورأي الموثق في ذلك؟

لقد فرضت المادة 353 - 11 رسما جديدا مقدرا بـ 1000 دج على عاتق محرر العقد بسبب رفض الابداع أو إجراء الإشهار، وعند تصفحي لعرض الأسباب المقدم لنص القانون يتضح أن المبررات المقدمة غير مقنعة من جهة ومجحفة في حق محرري العقود من جهة ثانية، مستثنية أسلاك أخرى من هذا التدبير؛ وإذا كان الهدف من هذه المادة هو تحسين أداء عمل محرري العقود فإن ترقية الخدمات لا تتم عن طريق فرض العقوبات وإنما بواسطة التكوين المستمر والكل يعلم أن سلك التوثيق لم تعط له الأهمية والعناية الكافية في هذا المجال. إن الإحصائيات الواردة في عرض الأسباب المراد بها تبرير نسبة العقود التوثيقية المرفوضة بمناسبة

البعد الإيديولوجي فلا نجد لا البعد الاقتصادي ولا بعد التزام مع مؤسسات أجنبية، مع منظمات (L'OMC) والاتحاد الأوروبي فنحن برلمان، وبالمناسبة، حتى الآن لم يقع أي (Rectification) فيما يخص الالتزامات التي وقعتها الجزائر في إطار الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لماذا نحاسب إذن؟ نحن في إطار هذه الالتزامات مع هذه الأطراف ولا يمكننا أن نتخذ التدابير لأنها تتناقض وهذه الالتزامات ونحن على علم بأن هذه الاتفاقيات وإلى يومنا هذا لم تصبح تملك (La validation) حتى ترسل إلينا كبرلمان فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب أن يمر على البرلمان وكذلك الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي هي كذلك يجب أن تمر على البرلمان، إذن الإجراءات التي يتخذها البرلمان هو سيد فيها وأنا أحيي بالمناسبة البرلمانات الأوروبية عندما تراعي رعاياها ومصالح وقيم مجتمعتها فإنها ترفض أي تدبير يتنافى مع مصالحها الداخلية لا تراعي الالتزامات التي تعهدت بها مثل الدانمارك والسويد فيما يخص مسألة الانضمام إلى الأورو، فقد أجريت استفتاءات ورفضت ذلك تماما، مبادرات تحوي على مصالح اقتصادية حقيقية خاصة ببلادهم ولا أحد نادى بالكارثة. أما بلادنا نجد أن تدبيراً بسيطاً جداً يتم من خلاله إخفاء الإيجابيات التي جاء بها قانون المالية، هذا الأخير كتلة كبيرة تحوي تدابير وتشجيعات يجب أن تراعى من هذا الباب وليس من باب هذه الجزئية التي أحذر إخواني بالمناسبة - أعضاء المجلس - بأن تقع فلتات لسان منهم؛ فلقد تحولت حالياً طبيعة النقاش من جدوى هذه المادة إلى سخرية الخمر حلال أم حرام؟ العنوان الشيطان يا إخوان، إن هذه المسائل قد فصل فيها منذ 14 قرن ولا أعتقد أن المشاركين الذين عاشوا مع محمد - صلى الله عليه وسلم - قد أقاموا الضجة التي أقامها اليوم القوم في هذا العصر، القرن الواحد والعشرين! وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير طويل.

بودي أن أبدي ملاحظة عامة حول النقاش، لقد تكلمنا في البداية عن كيفية تنظيم النقاش ولم نعمل على

الآن للسيد عثمان حاجي.

السيد عثمان حاجي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة رجال الإعلام، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي الإطمئنان ونحن في شهر الصيام، شهر رمضان الكريم، وجمعنا هذا يناقش أهم قانون والتمثل في قانون المالية الذي يعد من أبرز التنظيمات التي تسيير عليها هيكل الدولة خلال سنة كاملة بالرغم من أننا نناقش هذا القانون ونحن في نهاية العهدة لنصف أعضاء مجلسنا الموقر، نتمنى أن نكون قد وفّقنا من الله خلال عهدتنا وقد قدمنا ما في استطاعتنا خدمة لمواطنينا والدولة معا.

سيدي الرئيس، بودي أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المختصة على سهرهم لتقديم مشروع القانون في شكله الحالي.

وفي البداية، أحيي بكل فخر واعتزاز المجهودات الجبارة التي قام ولا يزال يقوم بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لا سيما فيما يتعلق بمعاينته شخصيا للتنمية المحلية والوقوف عليها ميدانيا من خلال الزيارات الأخيرة للولايات، أين تم تخصيص اعتمادات مالية إضافية وتكميلية لمشاريع المخططات التنموية وعليه، فإن المطلوب هو الحرص وكل الحرص من أعضاء الحكومة الموقرة على المتابعة المستمرة على وجه هذه الاعتمادات الضخمة حتى لا تأخذ الوجهة غير المقررة لها، أما فيما يتعلق بمناقشة القانون المتعلق بميزانية الدولة لسنة 2004، سيدي الرئيس بودي أن أشير إلى الفصل الثالث الخاص بالحسابات الخاصة بالخزينة فإن الفلاحة لم تنل حصتها من الدعم على غرار باقي النشاطات الشبانية، كأن يخص حساب خاص بعنوان دعم التعاونيات الفلاحية الخاصة بالشبان.

وفي الأخير نأمل من الحكومة السهر على تطبيق كل

إيداعها لا تعكس الواقع، بل إن الواقع قد أثبت أن العقود الإدارية المحررة من قبل المصالح الإدارية المختصة تحتوي على معلومات ناقصة وخاطئة في كثير من الحالات فكيف يمكن تحميل محرري العقود مسؤولية هذه النقائص التي تترتب عنها عقوبات ناجمة عن أخطاء ارتكبت من محررها الأول؟ يمكن سرد عدد كبير من الأمثلة المماثلة، تغيير في الجدول الوصفي للتقسيم، عملية مسح الأراضي، تغيير في الاختصاص الاقليمي، تغيير في تسمية الشوارع أو تغيير في الألقاب... إلخ.

أما المبرر المتعلق بالنشاط الإضافي لأعوان مصالح الإشهار العقاري فهذا يدخل في اختصاصهم العادي مقابل دفع رسم الإشهار الذي أقره القانون فالسؤال المطروح هو لماذا نقررهما إضافيا على الموثقين دون سواهم من محرري العقود ونستثني بذلك مصالح الأملاك الوطنية والإدارة المركزية والمحلية، كتاب الضبط والبنوك في مجال الرهون؟ وهل العقود التي يحررونها لا يشوبها أي خطأ؟ لأننا نكون أمام محرري عقود يخضعون لدفع رسوم كعقوبة ومحرري عقود معفيين من هذا الرسم أو من العقوبات التأديبية، وهذا يعد مساسا بمبدأ المساواة أمام القانون في مجال فرض الرسم والغرامات التي أقرتها المادة 93 من قانون التسجيل، وأيضا مما يؤخذ على هذا النص هو فرض رسمين على خدمة واحدة وهذا ما يعتبر ازدواجا ضريبيا والذي لا يسمح به القانون، وإذا ما بحثنا في القوانين الجبائية المقارنة فإننا لا نجد مثل هذه التدابير ومن الآثار المترتبة على هذا التدبير المقترح:

- أولا: إثقال كاهل المتعاملين بجباية جديدة غير مبررة موضوعا.

- ثانيا: إمكانية تطبيق هذا التدبير بصفة تعسفية من الجهة الادارية المعنية.

- ثالثا: مضاعفة المنازعات بين الطرفين وغالبا ما يلجأ المتضرر إلى القضاء فيكون ضحية المتعاقدين.

وفي الخلاصة فإن الضرورة تقتضي حذف كلمة الإيداع من المادة والإبقاء على باقي النص مع تعميمها على جميع محرري العقود، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد زغدار والكلمة

ولعل أولى هذه الصعوبات، سيدي الرئيس هو استمرار اعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر شبه وحيد لدخلها وهو ما يرهن اقتصادياتها لتقلبات السوق التي لا نتحكم فيها، بل ويجعل ميزانيتها تقوم على التقريبية ومن هنا فقد أصبح لزاما علينا العمل على تدعيم وتطوير موارد أخرى غير النفط؛ وإذا كنا اليوم في وضع مالي مريح، بفضل احتياطي الدولة من العملة الصعبة ونسب النمو المشجعة، وهذا باعتراف صندوق النقد الدولي نفسه، إلى جانب تحسين دخل شرائح هامة من المجتمع ورفع الأجر القاعدي بنسبة 25%، فيجب أن لا يدفعنا ذلك إلى الإفراط في الثقة في بقاء الوضع على حاله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، إن تطوير موارد بديلة للنفط تتطلب في المقام الأول دعم الاستثمارات المنتجة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعصرنة القطاع البنكي والمالي بما يتلاءم مع التحولات الحديثة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الأمن الغذائي، وإعطاء دفع أقوى لتشغيل الشباب. وفي هذا الإطار فإننا نثمن عاليا الإجراءات التي اعتمدت مؤخرا لفائدة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وكذا فئة العاطلين عن العمل ممن تتجاوز أعمارهم 35 سنة.

ومن جهة أخرى، إننا نبدي ارتياحنا للتدابير المالية والجبائية التي اقترحتها الحكومة، سيما في مجال الدفع الجزافي والرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية والضريبة على الأرباح، لكننا نأمل أن تحرص الإدارة على التطبيق السليم لها وتمكين المستثمرين، خاصة الشباب منهم من الاستغلال الأمثل لهذه الفرص. سيدي الرئيس، ونحن نتكلم فيما ينبغي أن تقوم به الحكومة لتحقيق معدلات نمو أعلى وقفزة اقتصادية كبيرة، فإننا في نفس الوقت مدركون لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تستنزف من موارد ومجهودات الدولة.

ولا شك أن التكفل بضحايا زلزال 21 ماي المنصرم ومحو آثاره يأتي في مقدمة تلك الأوضاع، وهذه فرصة أغتنمها لأحيي الحكومة على المجهودات الجبارة التي

بنود هذا القانون حتى ينال رضا جميع شرائح المجتمع الجزائري برمته وحتى تتحقق الآمال المرجوة.

سيدي الرئيس، نتقدم بجزيل الشكر لفخامة رئيس الجمهورية ومعالي السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي وأتمنى للجميع عيدا سعيدا وكل عام والشعب الجزائري بخير، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عثمان حاجي والكلمة الآن للسيد حبيب دواقي.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

إسمحوا لي في البداية، ونحن في رحاب هذا الشهر المقدس أن أقول لكم رمضان كريم وأسأل الله العليّ القدير أن يتقبل منا صيامنا وقيامنا وأن يعيده علينا وعلى الأمة الإسلامية بالخير والبركات، هذا الشهر الذي تزامن أيضا مع احتفالات الذكرى التاسعة والأربعين لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة وهي مناسبة نترحم فيها على أرواح شهدائنا الأبرار ونستلهم منها دروس وعبر التضحية والإيثار وحب الوطن.

ولا يسعني إلا أن أتقدم فيها للشعب الجزائري، بخالص التهاني، متمنيا له مزيدا من الرفاهية والازدهار في ظل الأمن والاستقرار ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار، في الواقع، إلا بتجند الجميع ومحاربتة للإرهاب الهمجى الذي رفض يد الصفح والرحمة التي مدها له المجتمع وتمادى في غيّه وإجرامه.

سيدي الرئيس، يعرض اليوم أمام هذا المجلس الموقر مشروع قانون المالية لسنة 2004 لمناقشته وتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد.

الدائر بيننا، أنا شخصيا غير راضٍ لأنه تمنح لنا مرة واحدة خلال سنة نناقش فيها قانون المالية وهذه فرصة أعطيت لأعضاء هذه المؤسسة الموقرة لكي يسمعون بدورهم صوت القاعدة الشعبية وطموحاتها ومتطلباتها وإرادتها فإذا بقي هذا الحوار مغلقا ولم يبيث على شاشة التلفزيون فهذا يعني أننا نحكي مع بعضنا البعض ثم ننتهي من الكلام، أنا غير راضٍ وأحتج.

أبدأ بأول نقطة تتعلق بسلسلة من الإجراءات جد الإيجابية التي احتواها قانون المالية وأذكر من بينها منحة عائلات ضحايا الإرهاب، أجد أن هذا شيء جد إيجابي وفي نفس الوقت فإن أهله في أمس الحاجة إليه لكن هناك أناسا آخرين أجد أن الدولة بدأت تنساهم وهم الذين كنا في وقت صعب مضى نسميهم "الرجال الواقفون" وهم (Les patriotes) فإننا لا نجد إجراءات أو مبادرات تتجاوب مع هذه الفئة القوية التي أدت واجبها الميداني ولا زالت تسهر بجانب مصالح الأمن وبجانب الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب إلى غاية القضاء عليه.

وهناك كذلك شريحة أخرى من الضروري التكفل بها وهم المواطنون الماكثون بالأرياف وقد فرض عليهم النزوح إلى المدن من خلال قهر الإرهاب، لقد تركوا مساكنهم والكثير منهم قد تهدمت منازلهم وقد ضيعوا ما كانوا يكسبون وبرجوع الوضع الأمني اليوم، هناك إرادة لهؤلاء المواطنين لكي يرجعوا إلى دواويرهم وقراهم بعد مكوثهم في المدن، هم بحاجة لإعانة الدولة من أجل البناء الذاتي أو على شكل إعانة مالية حتى يتم استقرارهم والعودة إلى أماكنهم في الجزائر العميقة.

تتعلق النقطة الثانية كذلك بالإجراء جد الإيجابي وهو يندرج في إطار حماية أموال الدولة والشعب الجزائري والمتمثل في تعديل قانون النقد والقرض وجاء هذا الأمر بهدف حماية الأموال ويسد بعض الثغرات التي استغلها البارونات وهذا ما يجعلني أصل إلى ملف بنك الخليفة و (B C A)، نأسف لوجود إنسان يستحوذ على أموال المواطنين والشركات الوطنية ويخلق بنكا بطريقة يجمع بها أموال ويخلق أو ينشأ مؤسسات خاصة به ويكبر بسرعة كما كبر في خلق

بذلتها في زمن قياسي للتخفيف من آثار ذلك الزلزال والتي مكنتها من إسكان أكثر من 10 آلاف عائلة وتسعى جاهدة إلى إعادة إسكان كل العائلات المتضررة وهذا قبل نهاية السنة التزاما بما وعد به فخامة السيد رئيس الجمهورية.

وباعتبار أن الأزمة تتطلب تضافر وتعاون جهود الجميع، فأود في هذا السياق أن أشيد بأسلوب الحوار الذي اتبعته الحكومة مع الشركاء الفاعلين وأن أعرب عن ارتياحنا للنتائج التي حققتها الثلاثية والتفهم الكبير الذي أبدته أطرافها (الحكومة، المركزية النقابية وأرباب العمل).

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، مع تقريرنا لجهود الحكومة في تحقيق التوازنات الكبرى إلا أننا نتساءل عن كيفية تغطية العجز المسجل في خزينة الدولة والمقدر بـ 10% من الناتج الداخلي الخام، ونأمل أن لا يتم اللجوء للتمويل النقدي وما يحمله من تأثيرات سلبية.

وكما يعلم الجميع، فإن الجزائر على أبواب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويتطلب ذلك اتباع أساليب مالية أكثر حداثة ومرونة وتحسين الوساطة المالية والتنوع في مصادر الدخل.

نأمل من السيد الوزير المحترم أن يقدم لنا توضيحات في هذا الشأن وما هي الوسائل التي سيتم اعتمادها لتقليص العجز المسجل في الميزانية؟ أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حبيب دواقي والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة والحضور.

بودي أن أتدخل في ست نقاط وكنت قد سجلت المزيد من النقاط ولكن تجاوبا مع الأخ الرئيس أكتفي بهذه النقاط الست ولكن سأبدأ بملاحظة لا تدخل ضمنها، وهي ملاحظة خاصة بطريقة تغطية الحوار

يصل إلى نتيجة، لما تكون إضرابات، يقال: فليقدم لهؤلاء الأشخاص ماطلبوه، هذه سابقة وهي دعوة للإضراب! وصلت الآن لهذه المادة، الذين أراد البعض أن يجعل لنا منها شجرة تغطي جبلا، هذه المادة ليس لديها لا أساس ولا رأس، ليس لديها لا منطلق اقتصادي ولا تجاري ولا حتى ديني. هذا يذكرني بمقولة كاتب ياسين رحمه الله، حين كان لدينا مشكل الخمر مع فرنسا: "شرب بلادنا يشربه أولادنا! الآن وصلنا إلى أن الخمر التي تصل من الخارج ممنوعة والمنتجة بالداخل مسموح بها وحلال! لم أفهم شيئا أنا! إذا كان هذا المنطلق الذي قدموه دينيا فهم مخطئون في الطرح الديني. فإذا كان حلالا فهو حلال وأما إذا كان حراما فهو حرام، وليس 50% حلالا و 50% حراما و 50% مسموحا و 50% ممنوعا، ماذا نسجل هنا؟ هناك تحالف غير طبيعي! (Alliance contre nature) تجيز مادة من هذا النوع! ماذا يراد أن يقال؟ هل أرادوا أن يضعونا في الفخ؟ (On veut nous piéger?) حتى نأخذ قرارا يجب أن نسقط المادة؟ أنا لا أسقطها، ولا أصادق ضدها؛ أنا ماض لأصادق على قانون المالية وليس على هذه المادة، وبالنسبة لي كذلك، فإن هذه المادة سواء طبقت أم لم تطبق فإن من أصدرها مذنب عند الله وعند البلاد وفي الاقتصاد، وندركها على عاتقه، لأنه حتى من حيث المصطلح قال "ممنوع استيراد الخمر" أية خمر وهي بشتى أنواعها؟ أنا لست من المعربين فيمكن للإخوان المعربين أن يصححوا لي، الخمر بشتى أنواعها، وحسب ما نعلم على مستوى العالم أن هذه الخمر (c'est les vins) وهذه (les vins) هناك (Rose) و (Rouge) و (Blanc)، هذه أنواع، وهناك مصطلح آخر يقول الكحول! ومصطلح الكحول ماهو؟ والمشروبات الروحية فيوجد (champagne) و (whisky) و (liqueur) و (la bière)! فهل هذه الأخيرة داخلية في المادة 46 أم خارجة عنها، أنا بالنسبة لي هي خارجة عنها! أنا شخصا أقول: أترك الذنب على عاتق من أصدر هذه المادة. وشخصيا لا أنتخب ضدها لأن الخلفية أين تقع؟ إذا نحن أسقطنا المادة 46 فهذا يعني أن اللجنة المتساوية الأعضاء تجتمع وقانون المالية يبقى في الإنتظار.

ثروته! في مدة 10 سنوات تم بناء امبراطورية الخليفة وثروة! وفي مدة خمس أو ست سنوات بالعملة الصعبة، يملأ الحقائب ويأخذ أموال الشعب وأموال الدولة إلى الخارج.

كنت أنتظر من هذا الشخص أن يندم ويقول إنني عملت وعملت وندمت، وكنا دائما نشجع الأشخاص الخواص الذين استثمروا، والبارونات.

في الماضي لم تكن هناك محاسبة الأشخاص من أين أتوا بالأموال، المهم أنهم ربحوا أموالا وعليهم استثمارها في البلاد؛ هذا الشخص استثمر أمواله في البلاد ثم أخرج أموال الجزائر من الجزائر، وبعد هذا يقول: "أنا وطني وقلبي في الجزائر وأنا من الجزائر". هذا غير صحيح، فهو ليس من الجزائر ولكن محفظة أمواله فقط كانت في الجزائر وليس قلبه!

نقطة الثالثة، قضية الإضرابات، الإضرابات يجب أن نتكلم قليلا عنها عشنا تجربة في الماضي تخص الإضرابات، في الماضي كان القانون يمنع الإضرابات، وكانت تنظم هذه الإضرابات بمبادرات من طرف العمال ولكنها لم تكن تضر بالاقتصاد.

في الماضي حين كان الإضراب ممنوعا لم يكن ليتجاوز ثمانية أيام واليوم أصبحت الإضرابات تصل إلى الشهرين وأصبحنا نمس القطاعات الاستراتيجية وأصبحت هذه الإضرابات مخيفة.

نحن لا نرجع الذنب على الأشخاص المضربين، ربما حتى على مستوانا نحن لم نجد الطريقة والميكانيزمات التي تعالج مشاكل العمال في وقتها، أقدم مثلا، نحن دوما ننادي بالحوار، ولكن أي حوار؟ الحوار الذي يأتي بالنتيجة في وقتها، الحوار الذي يجمع الشركاء مع بعضهم ليتحاوروا ويقتنعوا ويجدوا حلا لصالح البلاد، وفي نفس الوقت إذا التقى الشركاء ففي الميكانيزمات التي تفرض الحل يكون هناك حكم.

أظن أنه في قضية الإضرابات أين تكون هناك مشاكل في قطاع معين يكون هناك وزير مسؤول على هذا القطاع مع وزير المالية والحكم يأتي من وزير العمل الذي يعتبر مسؤولا على التشريع في البلاد.

إذا أطلنا بهذه الطريقة يمكن أن نخلق السابقة، ماهي هذه السابقة؟ إذا كانت هناك إطالة في الحوار فهو لم

الجلسات العامة هي متضمنة في النظام الداخلي، يكرّسها في مادته 56 والتغطية الإعلامية مفتوحة للجميع، يجب أن نفرّق فقط بين التغطية الإعلامية العامة والتغطية التلفزيونية.

إذا كانت الغاية منا هي أن نبليغ وأن يستمع المواطن إلى ما يدور من نقاش ضمن هذه القاعة فهذا أمر متكفل به حالياً، بالأمس كان هناك 16 عنواناً من الصحافة الوطنية والتغطية الإعلامية لا تعني التغطية التلفزيونية فقط، الإعلام بمفهومه الواسع المرئي والمكتوب والمسموع وهي مؤمنة.

قضية حجم التغطية، هذا موضوع آخر، فهذا يجب أن يفهم الزميلات والزملاء بأننا نفتح الباب لكل وسائل الإعلام لكي تأتي وتنقل ولكن لا نتدخل في شأنها الخاص الداخلي وهو ما يجب أن ننقله أولاً وتنقله، هذا موضوع يدخل في إطار استعمال المهنية لدى كل وسيلة من وسائل الإعلام، وبالمناسبة نشكرهم على اهتمامهم بالمؤسسة وبأعضائها وحضورهم المكثف لمتابعة هذا النقاش.

شكراً لك السيد مصطفى بoudينة، الكلمة الآن لمحمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الإخوة الضيوف، الأسرة الإعلامية، صباح الخير جميعاً وصح رمضانكم.

أنا لن أطيل عليكم في مداخلتني هذه وسأكتفي بنقطتين أو ثلاث.

النقطة الأولى، تتعلق بالمادة 38 التي تعفي من الحقوق والرسوم الجمركية، الكتب المدرسية المستوردة خاصة منها العلمية والموجهة للأطفال والتكوين وأيضا المجالات المتخصصة في مختلف المجالات.

من جهة أرى أن هذه المادة إيجابية بالنسبة للوضع الثقافي العام لأنها تشجع القراءة والكتاب العلمي والجامعي والمدرسي ولكن من جهة أخرى أيضا تقف هذه المادة عائقاً أمام الناشر الجزائري المتخصص في الكتاب المدرسي، في كتاب الطفل وفي الكتاب شبه

لا! لا نترك قانون المالية ينتظر، بل نتركهم هم ينتظرون ويحاسبون عند الله وأمام الشعب.

نقطة خامسة، ما قبل الأخيرة السيد الرئيس، قضية ما نحن نعيشه اليوم وهو عمل إيجابي جدا والذي يجب أن ننوه به.

أنا شخصياً في مساري النضالي عشت مرحلتين فرحت بهما في عهد الأخ الرئيس الراحل هوارى بومدين، كنا نطبق سياسة التوازن الجهوي، كانت كل جهة تأخذ غلافها لكي تكون التنمية متوازنة. واليوم نلاحظ أن نفس السياسة بدأت في التطبيق، والشيء الجميل الذي يجب أن نشجعه هو زيارات الأخ الرئيس للولايات وتوزيعه للغلافات المالية لاستكمال التنمية لكل ولاية.

في وقت سبق كان بعض الناس يقولون: كيف أن الأموال موجودة والاحتياطي موجود ولدينا 24 مليار والرئيس نائم عليهم والشعب في حاجة ماسة ولم يرد توزيعها؟ كانوا يقولون هذا!

والآن وقد بدأ في توزيع الغلافات قيل لماذا هو بصدد توزيعها؟ ليس هناك منطوق في المواقف السياسية والخطابات!

أكتفي بهذه النقطة السادسة التي تتعلق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان قد انطلق لينجز في مدة ثلاث سنوات، الشيء الذي أطلب به أمام قطاع المالية - إذا لم يكن في هذه الفرصة ففي فرصة أخرى - أن يقدموا لنا التقييم، ليس فيما يخص الإنجاز فنحن نتابع المشاريع ونسجل بارتياح تدشين المشاريع التي أنجزت في هذا الإطار ولكن على الأقل الاستهلاك المالي، نريد معرفة كم استهلك برنامج الإنعاش الاقتصادي؟

إسمحوا لي السيد الرئيس فهي ست نقاط تفرّعت. شكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مصطفى بoudينة. فقد أبدى خارج تدخله ملاحظة في شكل احتجاج، أعرف أنه على الأقل عبر بصوت مرتفع ربّما الشيء الذي فكر فيه البعض الآخر بينه وبين نفسه فهو عبر عنه بصوت عالٍ، ويمكن أن يعطينا هذا الفرصة لكي نوضح بأن

العجز الكبير الذي تعرفه الخزينة، لذلك أطلب من السيد الوزير والسادة أعضاء الحكومة أن يتخذوا الإجراءات والآليات المناسبة لتطبيق القانون، وهنا أسترجع مقولة السيد الوزير البارحة التي قال فيها إن الجزائر غنية جداً بالقوانين ولكنها أيضاً ضعيفة جداً في مجال تطبيق القانون.

فلو طبقنا القانون يمكن أن نخرج من مختلف أزمتنا، وأيضاً هذا يمكن أن يدخل في سياقه كل هذه الإمبراطوريات التي بنيت في وقت قياسي وانهارت في وقت قياسي أيضاً. وأقول إن مؤسساتنا بصفة عامة سواء الخاصة أو العامة هي إمبراطوريات صغيرة هشة يمكن أن تحرك فقط الجانب الضريبي، تجد أنها تنهار لأنها مبنية على أسس ضعيفة والقانون فيها لا يحترم. إذن الأساس هو احترام القانون ومرة أخرى أقول لكم صحّ رمضانكم وإذا لم نلتق أقول لكم صحّ عيدكم. وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الصالح حرز الله والكلمة الآن للسيد علي فواسم.

السيد علي فواسم: شكراً سيدي الرئيس المحترم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية وممثل الحكومة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، في مداخلتني هذه رأيت أن هناك ثلاثة قطاعات، ليست أبواباً ولا مواد، ذات أهمية بالغة واستراتيجية فيما يخص التنمية الاقتصادية للبلد أن أدلي بها وهذا حسب تصوراتي وأفكاري.

أولاً، قطاع الموارد المائية؛ كما نعرف أن بلدنا أصبح عبارة عن مناخ شبه صحراوي، والتنمية الاقتصادية خاصة في عدة مجالات لن تبني إلا إذا وفرت المياه.

في الموسم الفارط، سيدي الرئيس المحترم، تساقطت كميات من الأمطار بكثرة والحمد لله، وخاصة في الجهة الشرقية للبلد فقد تساقط قرابة 1260 ملم 3 بمنطقة الطارف وعنابة وتم إفراغ السدود الموجودة بولاية الطارف، وهذه السدود السيد معالي وزير

المدرسي الذي يجد نفسه على نقيض أو يجد نفسه محروماً من هذه التخفيضات الجمركية لأنه يستورد مادة الورق والمواد الأخرى التي تدخل في صناعة الكتاب ويدفع عليها الضريبة الجمركية مما يجعل تكلفة الكتاب غالية ويجعل عدم المساواة بين كتاب وآخر في الوقت الذي يجب أن نشجع فيه الناشر الجزائري والكتاب الجزائري والمستثمر الجزائري.

إذن أطلب المزيد من التوضيحات حول هذه المادة. وأيضاً إذا تأملنا هذه المادة جيداً نجد أنها لا تلغي أي كتاب في الواقع لأنها شملت كل أنواع الكتب رغم ما جاء في الفقرة الأخيرة وهو يبدو أنها تستثني بعض الكتب والتي تقول: تخضع الكتب والمؤلفات الأخرى الموجهة للجمهور العريض للمعدل المخفّض 05% من الحقوق الجمركية، لا أدري ماهي هذه الكتب الأخرى الموجهة للجمهور العريض، ما دام كل كتاب موجه للجمهور العريض بداية من كتاب الطفل أو الكتاب الجامعي أو الكتاب المدرسي أو شبه المدرسي كلها كتب موجهة للجمهور العريض، بما في ذلك الكتب والقواميس والموسوعات الواردة في الفقرة أعلاه.

إذن أطلب تحديد الكيفيات الخاصة بتطبيق هذه المادة بموجب مرسوم تنفيذي تراعى فيها هذه الملاحظة.

النقطة الثانية أيضاً ولا أطيل فيها وهي المادة 46 والتي تنفي أو تحرم استيراد الخمر، أعتقد أن هذه مهزلة قانونية لأنها تتناقض مع قوانين الجمهورية ومع الدستور، وأيضاً مثلما سبقني إليه الزملاء، كيف نسمح بصناعة الخمر في الجزائر واستهلاكها بشكل واسع ونحرم استيرادها ولا أدري على أي متكأ إتكأ المشرعون في هذه المادة، وهي فعلاً مهزلة ينبغي أن نتخذ فيها موقفاً واضحاً.

ملاحظة أخيرة وهي تتعلق بعجز الخزينة وبالتحصيل الجبائي الضعيف وهي تشكل مأساة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأقول إن الموظف خارج الجباية البترولية في جميع المستويات هو الذي يدفع للخزينة وهو الذي يدفع الضريبة ما عدا ذلك فإن هناك تهرباً ضريبياً رهيباً، كان يمكن لو خلقنا الآليات المناسبة والعزم في تطبيق القوانين أن نخفف من

صدقوني سنصل إلى الاكتفاء الذاتي في ظرف لا يتعدى 03 سنوات. وخير دليل، السيد الرئيس أن جيراننا سواء في الشرق أو في الغرب لديهم اكتفاء ذاتي بالنسبة لهذه المادة وباستطاعتهم أن يصدروا لكن إمكانياتهم سواء كانت التقنية أو البشرية أو الأرضية أقل بالكثير من بلاد الجزائر العزيزة.

هناك كذلك (des terroires) خلقها الله سيدي الرئيس، عند إيفادكم للجنة الفلاحة والتنمية الريفية بهذا المجلس الموقر في غرب البلاد ووسطها وشرقها أطلعنا على أن هناك مجهودات جبارة.

تكلم السيد مصطفى بoudine الآن وقال بأن (les vins) أو كذا، نحن حاليا في عين تيموشنت، المدينة، وغيرها. كل هذه تنتج بعد كل 03 سنوات ممكن جداً أننا سنصدّر، وإذا رجعنا إلى تاريخ الجزائر، كانت الجزائر تصدر مئات الآلاف من هذا النوع ومن أجود الأنواع.

إن قطاع الفلاحة قطاع منتج، لا بد من دعمه، لا أقول بأن السنوات الثلاث الأخيرة كان هناك دعم لكن هذا الدعم قليل، فإذا دعمناه وأعطيناها الإمكانيات اللازمة سنربح أولاً امتصاص البطالة في البلد، وسوف ننتج قوتنا في بلادنا لأن هناك معالي الوزير مواد باستطاعتنا إنتاجها في بلادنا وحاليا هي تستورد وهي ضرورية للمواطن.

فالزيوت والسكر تستورد 100% فالوحدات الموجودة حاليا في قالمة وخميس مليانة... البنجر السكري كان في القديم يضرب به المثل، إذن فالطبيعة أملت علينا فيجب أن نعمل طبقا لما جاءت به الطبيعة.

بالنسبة للموارد المائية نلاحظ كما لاحظ فخامة رئيس الجمهورية في زيارته وأدلى بها، فإن سدودنا في بعض الحالات، ونعطي الغلاف المالي للدراسة ثم نعطي الغلاف المالي للإنجاز ثم نعطي غلafa ماليا لشبكة التوصيل.. هذا يتطلب أموالا ضخمة ولكن حتى الإنجازات تصبح... لأننا نلاحظ مثلا في ولايتي قالمة وسكيكدة هناك سدود أنجزت لكن شبكة توصيل المياه مازالت معطلة ولم تُوصَل!

وإذا بقيت هذه المياه مجمدة في هذه السدود أكثر من 10 سنوات فمن الممكن عدم استغلالها. فيما يخص التنمية الريفية هناك مجهود وبرنامج

المالية، لما تم إفراغها في شهر أفريل، أفرغت على المحاصيل الزراعية ومجهودات المزارعين بحيث تم إتلاف قرابة 30 مليار سنتيم من مجهود هؤلاء المزارعين، وكما هو معروف أن التأمينات الفلاحية في البلد لم تعرف تغييرات منذ الستينيات والمنتوجات الفلاحية غير مؤمنة مما أثقل كاهل المزارعين في هذه المنطقة وانطلاقة الموسم الفلاحي وصارت عبئا كبيرا على كاهل هؤلاء المزارعين.

لدى زيارة السيد فخامة رئيس الجمهورية الفاضل للولاية أمر بانطلاقة أشغال سدين اثنين لأن الدراسة انتهت بهما منذ مهلة، وأذكر على سبيل المثال سد ماتنة وسد بوخروفة كما سماه فخامته، لما لهذين السدين من أهمية، معالي السيد وزير المالية، على مستوى الجهة لا أقول على مستوى الولاية لأن ولاية عنابة بقطبها الصناعي وبمواردها البشرية حاليا تشرب والصناعة تمول من هذه الولاية.

لذا أَلح وأقترح عليكم الإسراع في انطلاقة أشغال هذين السدين لأن الأراضي كما نعلم - السيد رئيس مجلس الأمة المحترم - لما تبقى فيها المياه تزيد من ارتفاع الملوحة وأقول على سبيل المثال في ولاية غليزان، مستغانم، الطارف، هناك بعض الأراضي لعدم وجود (L'opération de drainage) منذ عدة سنوات أصبحت غير منتجة ولذا فعملية تصريف المياه تكون على عاتق ميزانية الدولة لأن هذه الأراضي إذا تم تطهيرها ستنتج وكذلك ستعطي المنفعة العامة.

لقد قدم لنا بالأمس معالي وزير المالية رقما وقال إن الجباية العادية لا تغطي تكاليف المستخدمين، فالقطاع الفلاحي في مادة واحدة معالي الوزير وأنتم أدري بهذا وهي مادة استراتيجية بالنسبة للفرد وهي مادة الحليب، حسب الإحصائيات اليوم فإن الاحتياجات الوطنية قدرت بقرابة 03 مليار لتر، المجهود الوطني سيدي الرئيس، ينتج 50%، 50% مستوردة بقيمة مالية تقدر بـ 500 مليون دولار أمريكي.

أقول إذا ما تكاثفت الجهود وكان هناك تلاحم وتنسيق ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة المالية وإشراك المهنة المتوفرة في الغرف الفلاحية لأن الغرف الفلاحية مؤسسات عمومية، (c'est des EPIC)

وإمكانياتهم ويعرف كيف يستثمر هذا الشباب، لأنّ البيروقراطية الحادة الموجودة تترك الشباب في بعض الحالات يشك حتى في الإجراء والقرار. القرارات التي اتخذت قرارات شجاعة مسؤولة مدروسة حسب الإمكانيات والآليات وحسب إمكانيات البلاد لكن أضيف وأكرر، النظام المصرفي تكلم فيه كم من مرة ومن هذا المنبر فيجب إعادة النظر فيه ويا للأسف لأنه مازال مسيراً بيروقراطياً وإدارياً. وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد علي فواسم والكلمة الآن للسيد عمر بويلفان.

السيد عمر بويلفان: شكراً سيدي الرئيس. سيدي الرئيس المحترم، السيد وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي، رجال الصحافة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كنا بالأمس السيد الرئيس قد استمعنا إلى عرض السيد وزير المالية الذي أفادنا كثيراً وأطلعنا على جوانب عديدة في تطوير الميزانية وكيفية صرفها بين التسيير والتجهيز إلى غير ذلك. مداخلتني لا تتعلق بالأمور التقنية ولكن لدي بعض النظرات، السيد الوزير.

إذا أردنا أن تكون الميزانية قوية وحقيقة غالبية الميزانية مشكلة من البترول، نحن لا نستطيع أن نؤثر في العوامل الدولية ولكن في نفس الوقت لا نترك أنفسنا نتأثر بصفة مطلقة، وقد نؤثر بصفة ولو قليلة تعود بالفائدة على الميزانية، وهذا من خلال التكتلات العالمية الموجودة، من خلال الأسواق ومن خلال تطبيق الشروط التي تشترطها هذه التكتلات والأسواق حتى نجد أنفسنا مشاركين في هذه الأسواق ولسنا سوقاً لسلع غيرنا.

هذا الجانب الذي سوف يؤثر في الميزانية إيجاباً. يبقى أيضاً عامل آخر هو العامل الداخلي السيد الوزير، صدقني لم أر إدارة تتوفر على أبسط الوسائل كإدارات

جديد جاء به فخامة رئيس الجمهورية حيث عين وزيراً منتدباً لدى وزير الفلاحة مكلفاً بالتنمية الريفية.

نرى اليوم أن في التنمية الريفية، سكان الريف الذين أصبحوا كشركاء اقتصاديين بالنسبة للسلطة العمومية، لا بد على الدولة أن ترافقهم في كل القطاعات لأن مفهوم البعض، سيدي الرئيس، هو أن التنمية الريفية تخص الفلاح وحده، لا!

لأنه إذا لم تكن كل المرافق الضرورية للحياة في الريف، خاصة إيصال الإنارة الريفية، الطرقات، المياه الصالحة للشرب ونرى بعض الدول السيد وزير المالية خاصة فيما يخص الإنارة الريفية، لديها تسعيرة خاصة بها، فلا تأخذ مثلاً الريف مثل باب الوادي أو بن عكنون، التسعيرة الخاصة الصالحة للشرب والخاصة بالإنارة الريفية في الريف لديها تسعيرة خاصة هذا ممّا ندعم به المواطن في الريف ونتركه يستقر فيه ويحميه وينتج فيه ويحبّه لأن الريف به إمكانيات خاصة في الجانب البيئي أحسن من المدينة.

قطاع آخر، سيدي الرئيس المحترم، لا يخلو من الأهمية وهو قطاع الاستثمار.

منذ 03 سنوات الأخيرة بدأنا نتكلم عن الاستثمار وميكانيزماته وآلياته، ونبارك كل الإجراءات التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة فيما يخص دعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 04 ملايين دينار جزائري ارتفعت إلى 10 ملايين دينار جزائري، تحقّق الشباب لهذا الوضع وقال إنه توجد قيادة تفكّر في مستقبل الغد الذي هو الشباب لكن الملاحظ عند قدومنا من الميدان أنّ النظام المصرفي في بلادنا مازال بعيداً كل البعد عن هذه الإجراءات وهذه القرارات، لأنّ اليوم إذا تقدّم الشاب بدراسة لإنجاز مشروع ما - واسمحوا لي لأنّ هذه هي الحقيقة والصرامة - يجد في بعض الحالات البنك لا يفهم تلك الدراسة ولا يتقبل ذلك الملفّ لذا فإنّ شبابنا ما دامت هناك أموال رصدت وهناك تحفيزات وقرارات السيد رئيس الجمهورية لا بد من إعادة النظر في النظام المصرفي للبلاد ولم لا في تصوّر فكرة خلق بنك لدعم وتشغيل الشباب.

هكذا يصبح هذا البنك عالماً بطموحات الشباب

عن الزيادة في الميزانية وتريد القضاء على العجز فيها وأيضا تعالج ملف البطالة لأنه كما يقال: رأس المال جبانٌ ورأس المال دائما يبحث عن الدولة ذات الاستقرار المؤسّساتي والأمن والسكينة وذات اليد العاملة المؤهّلة، هذا ما يطلبه العالم ولا بد لنا من توفير هذا كله.

أيضا جاء في عرض السيد الوزير بالأمس بالإجراءات المتخذة في دعم الاستثمار خاصة لصالح الشباب وقد سبقني زميلي بهذا، لكنني والله أردت تكرارها. السيد الوزير، تقوا بأن الشاب لكي يتحصل على مشروع يجب عليه أن يشيب! والله لقد عشنا وقتا معهم وصل فيه الشاب إلى درجة أنه إذا أراد أن يقوم بمشروع فلاحي يذهب إلى الغرفة الفلاحية ليطلب بطاقة الفلاح يرجعونه ويقولون له أحضر لنا الاعتماد من الوكالة فيذهب إلى الوكالة فيقولون له بالنسبة لنا لست بفلاح حتى أحضرنا كذا وكذا، وبقوا في هذا المشكل.

من أراد أن يقوم بمشروع النقل تطلب منه الوكالة أن يحضر الخطّ والبنك يطلب الخطّ لكي يدرس قيمة دفعه وإذا ذهب لطلب الخطّ تطلب منه البطاقة الرمادية، من أين يحضرها؟ هذا شيء كثير!

والآن تبقى مشاكل عديدة أقولها لك، فالبنك لدينا غير ملزم لأنه حر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لم يصل إلى مستوى البنوك التي تبحث عن العملاء والزبائن والمستثمرين وتجري خلفهم، فإذن القرارات الهامة والشجاعة التي اتخذها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والتي أثلجت صدور الشباب أتخوف من عرقلتها لأن النظام المصرفي لدينا مشكل كبير، إضافة إلى بيروقراطية الإدارة فلكي يكون الواحد ملفا لا بدّ له من 70 وثيقة، يأتي بكل الوثائق التي تتعلق بجده وبوالده وبه، لهذا السيد الوزير نرجو ونرجو أن تتخذ إجراءات لصالح البلاد والعباد.

أيضا تكلم السيد الوزير عن الدعم الاجتماعي وقال إنه يعادل خمس (05) مرّات الدعم الاقتصادي، شيء جميل وجميل جدا أن تتكفل الدولة بمواطنيها لكن أقول لك السيد الوزير إذا واصلنا على هذه الوتيرة فهذا يعني أننا كل سنة سنضاعف الفقر (05) مرات بدلا من أن نعطي دعما اقتصاديا خمس مرات، هذا يعني أنه

المالية، كل ما تجد إدارة مالية إلا وتجد الوسائل بسيطة وبسيطة جدا.

الزمن والعالم يتطوران، والتهرّب من الضرائب لم تقدر عليه الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان، بوسائل جدّ متطورة.

نحن إذا بقينا بهذه الوسائل الضعيفة والأفكار القديمة، وأيضا إذا لم نستعمل رسكلة الموظفين (التكوين)، كيف يمكن جلب عدد أكبر من الضرائب بوسائل مختلفة؟ أنا أقول بأن رجل الضرائب إذا لم تكن لديه سيّارة فكيف يتنقل لمراقبة التاجر ومعرفة من هو التاجر ومن هو غير التاجر؟ هذه إشكالية كبيرة، وفي نفس الوقت لا بدّ له من حماية قانونية لأن الوقت تغير، فلا نخطئ، كنا في فكر ما فتغير هذا الفكر، فلكي يذهب هذا الموظف البسيط لمطالبة شخص غني جدا بالضرائب والسجل التجاري وبمراقبة الأسعار فيجب أن تكون لديه حماية كافية؛ السيد الوزير، هنا لا بدّ من وجود إجراءات خاصة.

النقطة الثانية التي أردت أيضا تناولها تدخل في هذا الإطار بالذات، إذا قلنا يجب توفير الوسائل أقول أيضا يجب توفير الأمن.

لو وجدت أن الميزانية تحتوي على مبالغ كبيرة صرّفت من أجل الأمن فأقول إنها صرفت في النمو وفي الإنعاش الاقتصادي، لماذا؟ لأن الأمن أصبح عاملا أساسيا، فالمواطن مهّد في حياته في كثير من الأحيان وفي ماله وأولاده، كل هذه العوامل تعرقل الاستثمار سواء الداخلي أو الأجنبي.

نرى جيراننا هنا ليسوا ببعيدين عنا، كلما تحركت تجد شرطيا، والنظام مفروض ومضبوط، والجرائم تقلّ ونحن إذا لم ندعم هذا الجانب... لأنه كلما انتشرت الرأسمالية والنشاط التجاري وكما كثرت الأموال إلا وتكثر الجرائم والمحاولات التخريبية وبالتالي لا بد من وضع آليات صارمة وهذه هي مهمة الدولة في الاقتصاد الآن، لأنني أعتقد أن مهمة الدولة الآن هي تهيئة المنشآت القاعدية وتوفير الآليات والميكانيزمات والوسائل التي تترك المواطن يستثمر في راحة. هذه مهمة الدولة، إذا وفّرت هذه الآليات والوسائل والميكانيزمات أقول إن الدولة تدعم الاستثمار وتبحث

السيد دين بن جبارة: شكراسيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وتقبل الله صيام وقيام الجميع. لقد لا حظنا التطور المنهجي والسياسة الاقتصادية الجزائرية والتحكّم في ميكانيزماتها، الشيء الذي خلق توازنا للاقتصاد الكلي وضبط الاستراتيجيات والآليات المتصلة بالتنمية تحسباً لدخول التنافس في الأسواق العالمية وخلق شراكة اقتصادية مع الدول المتقدمة والتبادل التجاري الحرّ مع مختلف التكتلات الاقتصادية.

فبعد تفحص مشروع قانون المالية لسنة 2004 الذي تقدمت به وزارة المالية وهي مشكورة على ذلك، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وإلى كل من ساهم في تحضير هذا الملف الهام في حياة نشاط الدولة والمؤسسات فقد اعتمد مشروع قانون المالية على السعر المرجعي الذي هو 19 دولارا للبرميل الواحد وسعر مصرفي يعادل 81 دج للدولار الواحد وارتفاع ملحوظ في الناتج الداخلي الخام كما يشهد هذا القانون تقليصا في حجم المديونية الخارجية والقيمة المعتبرة للاحتياط بالعملية الصعبة، ممّا جعل الجزائر تحسّ بحالة التوسع ويجعلها قادرة على فتح عدد كبير من مناصب الشغل وخاصة إذا طبقنا تطبيقا ناجعا سياسة فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال للقضاء على البطالة بصفة نهائية.

إنّ الزيادة المعتبرة التي عرفتها ميزانية التجهيز لسنة 2004 ستنعكس بدون شك على كامل قطاعات النشاط الوطني مع إعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي العام الذي هو الهدف المسطر لميزانية التجهيز من أجل مكافحة الفقر وامتصاص البطالة بتوفير مناصب شغل للعدد الهائل من البطالين والمحافظة على اليد العاملة وتأهيلها وترقيتها.

وأملّي أن يلعب مجلس الأمة دوره الكامل فيما حدّده له الدستور من صلاحيات للدفاع عن مؤسسات الدولة

سوف يقضي على الفقر ويعالج البطالة ويقلّ التدخل الاجتماعي نوعا ما، إذا بقينا نمدّ الدعم الاجتماعي خمس مرات والدعم الاقتصادي مرة واحدة فكل عام يتضاعف لدينا الفقر بخمس مرات، أنا أقول لو انعكسها تكون أحسن، وأقدم مثلا فيما يسمى بالشبكة الاجتماعية وأنا أسميها تعطيل الطاقات الجزائرية، فقد كانت ذات منفعة في وقت ما، لكنها الآن غير نافعة، شاب أو شابة متخرج من الجامعة يقدمون له 2400 دج وتبقى كل الناس معطلة تنتظر 2400 دج؛ حسب تصوري فإنهم في كل بلدية لو خصصوا 60 منصبا كهذا أو 10 أو 08 مناصب فعلية فإننا سنخرج (08) عائلات من الفقر وفي العالم المقبل نخرج ثمانية وهكذا نسير، ولكننا نحن في الشبكة الاجتماعية في البلدية نجد في هذه السنة 100 وفي السنة المقبلة نجد 200 وفي الأخرى نجد 300 ويبقى الأمر في التصاعد، أنا أقول، نسير نحو الدعم الاقتصادي أكثر ونحافظ على الدعم الاجتماعي حتى لا نقع في خلل، فحتى البطالة إذا وفرنا هذه السنة 35 ألف منصب والقطاع الخاص كم سوف يوفر؟ أنا أقول بأن من تخرجوا من الجامعة فقط عددهم يفوق 57 ألف وكل سنة يزيد عددهم، لكن لمّا نعكس الأمور يصبح الدعم الاقتصادي أكثر، يمكن أن نتعب اجتماعيا سنوات متعددة، فنواجهها، بالشجاعة ولكن سوف نخرج من الأزمة إن شاء الله.

أيضا هناك نقطة وهي البطالة، أقول السيد الوزير، بالنسبة للبطالة، فإنّ بلدنا أصله فلاحي فلا نعالج البطالة إلا بالفلاحة، لكن المشكل هو أنه مادام العقار الفلاحي على الوضع الحالي لا يمكن أبدا أن نعالج القطاع الفلاحي أو البطالة، لابد من قرارات شجاعة في هذا الميدان.

أخيرا بالنسبة للمادة 46 ليس لديّ تدخل فيها لكن لديّ فيها كلمة، الله سبحانه وتعالى أنزل فيها آية يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس لكن نرى الجماعة ماذا فعلت؟ ألغت المنافع وتركت الإثم هذا ما فعلت، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عمر بويلفان والكلمة الآن للسيد دين بن جبارة.

وسأخصّ تدخلّي بقطاع واحد وهو قطاع الاتصال والثقافة.

السيد وزير المالية المحترم، قرأت باهتمام كبير مشروع قانون المالية لسنة 2004 وتوقفت مطوّلاً عند قطاع الاتصال والثقافة.

وبعد الاستغلال والمقارنة والتحليل للأرقام، اكتشفت مأساة قطاع مازلنا، مع الأسف، نسيء تقديره ونجهله ونتنكر له.

سيدي الرئيس، إنّ تجاهل قطاع الاتصال والثقافة في يومنا هذا يشكّل - حسب نظري - تعبيراً عن عدم الإلمام بما يمثّله من أهمية في الاقتصاد الدولي وتعبيراً عن ضعف الرّؤية السياسية.

هل ما زلنا في مرحلة تحسيس أصحاب القرار بالرهانات التي تمثّلها الثقافة في بلد عانى ويلات الإرهاب طيلة 10 سنوات وبعد 130 سنة من الاستعمار؟ هل من حاجة للتذكير بما يمثّله لنا هذا "السلاح" الذي حاول البعض استعماله لفرض مشروع مجتمع متأخر في بلادنا؟

سيدي الرئيس، رأيت في بلادي نساء ورجالا من فنّانين وكتّاب ومبدعين، يدفعون حياتهم ثمنا لانعكاسات اللاتقافة. رأيت كيف استهدفت الثقافة منذ البداية في محاولة بغرض إضعافها في إطار خطة أرادت النيل من نكاء الإنسان وعبقورية المبدعين وضرب كل ما يرمز إلى التطور وإلى الجمال وإلى الابتسام.

سيدي الرئيس، لا أريد اليوم أن يستمر ذلك بشكل آخر بما يعيق تضميد جراحنا وبالنحو الذي يعيق النهضة الثقافية بتهميش الإبداع وتعميق الأسباب التي تقف دون تطوره. ولا أريد أن أخون مبادئنا إن التزمت اليوم السكوت!

سيدي وزير المالية، إسمحوا لي أن أقول لكم إنّه لا يمكنني الانخراط في مشروع هذا القانون الذي لا يعطي للثقافة في بلدي المكانة التي تليق بها، وليشهد الرأى العام أن انعكاسات سلبية على قطاع الثقافة ستولدها الإجراءات التالية:

1- إنّ تخفيض مستوى الاعتمادات المخصّصة لدعم الجمعيات الثقافية بنسبة 50% من شأنه كبح كل عمل يهدف إلى تعميم الثقافة في المجتمع.

والتصدي للانزلاقات والمناورات التي تحاك ضدّ الجزائر من أجل زعزعة الوضع والوقوف ضدّ من تسوّل له نفسه عرقله وتعطيل - بأي شكل من الأشكال - تطبيق حرية التجارة والاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ومساعدتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يخص المادة 46 من قانون المالية لسنة 2004 والتي تطرّق إليها زميلي المحترم السيد عبد المجيد جبار بالتفصيل فهي غير دستورية ويراد من خلالها التشكيك في مصداقية الجزائر حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما أطلب من السيد وزير المالية أن يتدخل من هذا المنبر المحترم لتهدئة الوضع في قضية التربية الوطنية التي تعفّنت وأن يوضّح لنا مدى صحة الإشاعة المغرضة التي روجتها الصحف في هذه الأيام حول تهديد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونيسكو) بعدم الاعتراف بالباكوريا الجزائرية.

حقيقة أن الأستاذ باعتباره هو المحرك والعنصر الأساسي في التربية والتكوين يعيش تهميشاً لا مثيل له، والدولة التي لا يحترم فيها العلم والمعلم والأستاذ محكوم عليها بالتخلّف فلا ننسى أن الأسرة التربوية يتخرّج منها الرئيس والوزير والمدير... إلخ فالوضعية جدّ خطيرة والمطلوب معالجة هذه الأزمة بكل جدية والتعامل مع الأسرة التربوية بكل الاحترام اللائق حتى نتجنّب سنة بيضاء.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دين بن جبارة والكلمة الآن للسيدة زهرة ظريف بيطاط.

السيدة زهرة ظريف بيطاط: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة ممثلي الحكومة، زميلاتي وزملائي المحترمين، السلام عليكم.

سيدي الرئيس، في تدخلتي هذا، سأكون صريحة ومنتقدة في نفس الوقت لتسليط الضوء على قطاع لا يقل أهمية من كل القطاعات التي تدخل حولها زملائي،

تقتضيه مصلحة الدولة.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أريد الإشارة إلى الغلاف المالي الذي خصص سنة 2003 لمحافظة سنة الجزائر بفرنسا والذي سجل خطأ في ميزانية قطاع الاتصال والثقافة، فكانت له انعكاسات سلبية عند إعداد مشروع ميزانية 2004 وحرَم القطاع من غلاف معتبر.

سيدي الرئيس المحترم، في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة جملة من المراسيم التنفيذية لصالح قطاع الثقافة والأنشطة الثقافية والدعم للإبداع والتراث الثقافي، لا أفهم كيف لا تعطى له الوسائل الملائمة لتحقيق هذه السياسة التي تستند إلى مرجعية قانونية؛ كما أنني لا أجد أثرا في مشروع قانون المالية لسنة 2004 لقرار السيد رئيس الجمهورية والقاضي بإنشاء صندوق حماية التراث الثقافي!!! وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة ظريف بيطاط، وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة المسجلين للتدخل في النقاش العام ومنتقل الآن إلى الاستماع إلى وجهة نظر العائلات السياسية والكلمة للسيد محمد قميري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد محمد قميري: شكرا. سيدي الرئيس، السادة الوزراء، أيها الجمع الحضور من رجال الصحافة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين السلام عليكم ورحمة الله.

إن دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2004 المصوت عليه منذ أيام من المجلس الشعبي الوطني، تتيح لنا تقديم بعض الملاحظات تتم صياغتها بعد الاطلاع على عرض السيد وزير المالية أمام اللجنة المختصة وبعد الاستماع إلى التقديم الموجز الذي قام به طيلة أمس أمامنا.

ومن نافلة القول إن دراسة قانون المالية تأخذ بالضرورة طابعا مميزا لأن هذا التشريع التقليدي السنوي له مكانة خاصة ضمن الأدوات التشريعية المنصوص عليها في الدستور؛ وبالطبع وبالضرورة فإن دراسة قانون المالية في مجلس الأمة تختلف عن

وما سيترتب، لا محالة، عن هذا القرار هو تقليص العلاقة بين السلطات العمومية والمجتمع المدني وإضعاف تأطير شبكة النشاط الثقافي على المستوى الوطني. ومن ثمة، أقول بأن السياسة الثقافية الجوارية هي التي ستكون الضحية الأولى.

2 - إن عدم تخصيص اعتمادات جديدة لصندوق الفنون والآداب وتحويله إلى ميزانية التجهيز ليس إلا محاولة ملتوية لشل هذا الصندوق الذي تم إنشاؤه من أجل تشجيع الإبداع والمواهب الشابّة.

فتسييره وفق ميكانزمات ميزانية التجهيز لا يتلاءم مع طبيعة تطور النشاط الثقافي.

وما أخشاه السيد وزير المالية، هو أن يؤثر هذا الإجراء سلبا على سياسة دعم المطالعة العمومية وتطوير الفنون التي انتهجتها وزارة الاتصال والثقافة بجدارة والتي أصبحت تجنى ثمارها لا سيما إن الفنانين والمبدعين الذين أعيد لهم الاعتبار من خلال عمليات التكريم والعرفان.

إن ما أخشاه هو كسر روح الاعتزاز بالانتماء إلى بلد وأمة إذا ما تقلصت إمكانيات التشجيع للإبداع أو إذا ما استحال تسييرها.

3 - إن تخفيض الاعتمادات المخصصة للإذاعة والتلفزة يشكل سببا إضافيا لتدهور الوضعية المزرية حاليا لوسائل الإعلام السمعية والبصرية.

هل يمكننا بعد هذا الإجراء المطالبة بتحسين البرامج والتغطية الإعلامية والمزيد من الإحترافية بميزانية تسيير ضعيفة لا تتناسب مع دور القنوات الإذاعية والتلفزية في المجتمعات العصرية المبنية على تسيير الإعلام والمعرفة وارتباط ذلك بمستقبل الإنسانية؟

هل من المعقول تخفيض ميزانية مؤسسة الإذاعة في الوقت الذي تستعد فيه فتح أربع (04) محطات إذاعية محلية جديدة خلال سنة 2004؟

4 - معالي السيد وزير المالية، هل من تفسير للأسباب التي جعلتكم تقومون بإلغاء الغلاف المالي المخصص للمركز الدولي للصحافة الذي يدرك الجميع أهمية دوره خاصة في نجاح المواعيد الانتخابية؟

إن مهام الخدمة العمومية لهذا المركز لا تخفى على أحد، ومن حقّه الاستفادة من مساعدات مالية وفق ما

السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. بمناسبة طرح عدة مواضيع تضمنها قانون المالية نحب أن نسألکم بصفة عامة وشاملة، هل للحكومة رؤية اقتصادية ومالية ثابتة ومنسجمة يتقاسمها حقيقة كل أعضائها مع رئيس الحكومة في احترام الانضباط والتضامن في تصور وتنفيذ الميزانية وحرية المبادرة في الاقتصاد والتجارة؟ ماهي مكانة التخطيط في التصور والتوجيه والرقابة التي هي منذ سنوات من صلاحيات ومسؤولية وزارة المالية؟

انطلاقاً من هذه الاعتبارات أود أن تتقبلوا بعض الملاحظات نسوقها لكم بصدق وإخلاص متوخين المساهمة الفعالة في فهم وإدراك أمهات الأمور في الاقتصاد والمالية.

أولاً: النجاعة المالية والاقتصادية ويتعلق الأمر أساساً بمسألة النفقات العمومية وإيرادات الميزانية، وتسيير المديونية وصناديق التنمية.

1- ترشيد النفقات العمومية:

إن مطالب مختلف الوزارات وحاجيات قطاعات النشاطات تلقى ثقلاً متزايداً كل سنة على كاهل المالية العمومية لكن كما قلتم فإنها لا يصحبها ولا يدعمها أداء إنتاج ملحوظ ما عدا قطاع المحروقات.

هل بإمكانكم في وزارة المالية وبالتعاون مع الوزارات الأخرى والمؤسسات المختصة تبني أو تفعيل أدوات ما يسمى عند الغير في الخارج بعقلنة الاختيارات الميزانية وكذلك عند الانجلوساكسون منهجية وطريقة منظومة ونظام التخطيط والبرمجة في الميزانية، وكل ما ترونه مناسباً للحد من الطلبات المفرطة والمرتجلة، والظرفية، والخاضعة للضغوط المختلفة والمناسبتية حتى لا يتيه الرئيس والوزير والمدير في تلبية حاجيات كمالية ورغبات جموحة وطلبات ملحة وخائفة لا تقبلها منهجية التوقع والاستشراف وتحديد الأولويات والضروريات؛ وإن هذا المسلك الترشيدي والعقلاني يستوجب أيضاً ترتيبات وأدوات للمتابعة والرقابة والتقييم والتقويم نرى أنها اليوم غير موجودة أو غير معنونة.

2- فعالية الإيرادات:

ما هو مطلوب لنواب المجلس الشعبي الوطني، علماً أن أعضاء مجلس الأمة ليس لهم الحق في التعديل وإنما يكون موقفهم من النص الذي هو بين أيديهم حاسماً وإذا تأثير يعرف الجميع وزنه وتداعياته.

ولهذا فإن الملاحظات التي يبديها المتدخلون قد تساهم في إدراك الأبعاد وتوضيح المقاصد وبلورة المواقف وهي كذلك تلك التدخلات سواء كانت فردية أو باسم المجموعات البرلمانية فإنها تلفت النظر وتنبه إزاء قضايا ومواضيع تدخل في صلب السياسة الاقتصادية والمالية وكذا في صميم الأوضاع السياسية الآنية والمستقبلية التي تعيشها البلاد أو ستعرفها في الشهور أو حتى السنوات المقبلة.

إن تدخل السيد وزير المالية ليلة أمس، استرعى اهتمامنا حول مواضيع معروفة تتكرر من سنة إلى أخرى وتعالج في عروض الحكومة وتقارير اللجنة المختصة، وقد يتفق حولها الطرف الحكومي والطرف البرلماني لكنها لا تعرف التنفيذ أو الإجراء الذي تتمناه الحكومة ويترجاه النواب ومهما يكن من أمر فإن مساهمتنا اليوم يمكن أن نقسمها إلى جزئين اثنين، أولهما يتعلق بالمعطيات المعهودة التي يتركز عليها قانون المالية في الإيرادات والنفقات، أما الجزء الثاني فإنه يتعلق ببعض النقاط قد تكون عديدة ومتنوعة ولكن من الضروري أن نحصرها في بنود محدودة دون التقليل من اهتمامات أخرى تطرق إليها بعض الإخوة في تدخلاتهم أو تضمنها النقاش المستفيض في المجلس الشعبي الوطني أو على صفحات الصحافة ووسائل الإعلام الوطنية.

السيد وزير المالية، إن ما قدمتموه أمام أعضاء لجنة المالية وما شرحتموه في خطابكم ليلة أمس لا يثير بالضرورة الجدل في مجمله ولا ينال حتماً الموافقة والإجماع في جل منطلقاته واستنتاجاته واقتراحاته لكن نسجل لكم صراحة الموقف ووضوح الرؤية وكفاءة الأستاذ المدرس المنظر المعروف وحنكة المتمرس وهذا يشجعنا لنخاطبكم نحن أيضاً بوضوح وصراحة ومسؤولية وقناعة والتزام.

لنا بعض المواضيع نعطيكم رأينا بشأنها ونسألکم لا ستكمال المعطيات ولتحقيق تعاون وتضامن بين

استيراد الخردوات المتنوعة المستهلكة للعملة الصعبة والخطيرة على المستعمل.

- قطاع المحروقات: ماهو مدى تحكم وزارة المالية في قطاع المحروقات وتسيير شركة سوناطراك وأخواتها؟ وهل نصل إلى جعل هذا القطاع جزءا من اقتصاد وطني يعني جميع السلطات وليس كموقع ريعي أو دولة في دولة ولا حاجة لتفصيل معطيات هذا التقييم لأن الجميع يعرف هيمنة القطاع على المالية العمومية والاقتصاد الوطني؟

وإن أراد الأخ الوزير الحوار في هذه المسألة فلنا آراء وأفكار تصب في تقوية وتفعيل سلطة وزارة المالية على كل ما هو مالي واقتصادي.

أخيرا سيدي الوزير، لا تفوتني الفرصة لأذكر بإضراب أساتذة التعليم الثانوي الذي دام شهرا كاملا ونحن نقرأ عبر الجرائد أن هناك قطاعا اقتصاديا آخر، هدد بالإضراب وسويت مطالبه وأعني بذلك قطاع الجمارك! فهل أصبحنا الآن نكيل بمكياي؟ فهذا قطاع منتج وذلك قطاع تربية، إذن لقد آن الأوان أن نعطي العناية الكاملة لكرامة الأستاذ ولا يكون ذلك إلا بالحوار. وفي الأخير أشكر اللجنة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد قميري والكلمة الآن للسيد بلقاسم بن حصير، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد بلقاسم بن حصير: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السادة الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور الكرام.

سيدي الرئيس، إن قراءة مشروع قانون المالية لسنة 2004 تسمح باستخلاص جملة من الملاحظات حول أسبابه وأهدافه والتي تبقى في أساسها مرتبطة بثلاثة جوانب أساسية وهي:

- 1- طبيعة وبُنية موارد ميزانية الدولة؛
- 2- حركة النفقات العمومية ومعضلة جدواها؛
- 3- أهمية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية التي

سجلنا من خلال الوثائق المقدمة إلى اللجنة ومن عرضكم أمام مجلس الأمة أن أداء النظام والهيكل الجبائية يبقى لحد الآن غير كاف رغم التقدم المسجل منذ سنوات في مجال العصرية والتقنيات المتقدمة، أليس من الأحسن والأجدد والضروري أن تعطي وزارة المالية والحكومة برمتها أسبقية الأسبقيات لتدعيم المديرية العامة ومصالحها المختلفة، وكذا أجهزة الجمارك ومصالح الخزينة، لإعطائها النجاعة المنتظرة والفعالية المرجوة خاصة في محاربة الغش والتهرب الجبائي وتحقيق كفاءة الموظفين وعصرية الأدوات التشريعية والتنظيمية.

إننا نساند كل مبادرة تقف عند حقيقة واقع أو وضع الجبائية والجمارك والخزينة ونتمنى أن تتبعها كل الأطراف المعنية.

3- المديونية العمومية:

نعم إن ديون قطاع الاقتصاد العمومي، تشكل عبئا ثقيلًا في المديونية العمومية، هل لديكم رؤية مستقبلية وآفاق واضحة مرسومة بدقة لحل هذه المعضلة حتى نعود إلى المفهوم التقليدي والسليم للمديونية بشقيها الداخلي والخارجي؟

ثانيا: صناديق التنمية:

نعم إن صندوق تنمية الهضاب العليا باقتطاع جبائي مدروس جاء يكمل الصندوق الخاص بالجنوب المخول هو كذلك بنفس طريقة اقتطاع نسبة من الجبائية البترولية ويبدو من المشروع ومن عرضكم أنه ينحصر في أدوات لتشجيع الاستثمار والمستثمرين لكن ياسيدي الوزير إنه يوجد في الهضاب العليا جيوب من الفقر والحرمان والتخلف وانعدام أدنى شروط الخدمات والتجهيزات العمومية، لا بد أن يتكفل بها هذا الصندوق وتجدر الإشارة إلى بعض المناطق الجبلية التي لا تنتمي لا للجنوب ولا للهضاب العليا مثل جبال الظهرة وجبال تلمسان والزكار والونشريس وجرجرة وبابور وإيدوغ وغيرها.

- استيراد السيارات والشاحنات والحافلات المستعملة: نقول باختصار أن الأوان أن يهتم التخطيط بتفعيل وتطوير سياسة تصنيع هذه الآلات في الجزائر حتى لا تستمر - سواء كان عبر القطاع العمومي أو الخاص - في

يجب تليبيتها.

سيدي الرئيس، إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ترى بأنه من الأهم الإبقاء في الذهن مدى تعقيد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية دون نسيان للمسار المحتوم لانضمامنا إلى المجموعات الجهوية للاقتصاد العالمي وهو المسار الذي يشترط من اقتصادنا ومؤسساتنا "نجاعة ومنافسة".

وهذا خلاصا إلى القول بأنه إذا كانت اليوم اتجاهات البعض تغلب عليها الشعبية رغبة في استعمال المداخل البترولية (الشيء الذي يكتسي طابعا خاصا ومؤقتا) لتحسين الوضع الاجتماعي بدون تفكير في الجدوى الشاملة للاقتصاد خارج المحروقات، تجدر الملاحظة إلى أن بلدنا قد يتعرض إلى صدمات قد تحدث في أي وقت من الأوقات في الأسواق البترولية العالمية وتنجر عنها متاعب أخرى قد تزيد لوضعنا الراهن تعقيدا.

ولهذا السبب فإن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، وبعد تحليل للوضع الاقتصادي للبلاد، تجدد توصياتها التي أبدتها من قبل ومن بينها:

- التقليل في أسرع وقت من هشاشة توازناتنا الكبيرة من أجل حماية استقرار اقتصادنا وضمان مستويات النمو المقبولة؛

- تلبية الحاجيات الاجتماعية، بضمان نجاعة النفقات العمومية وبتحسين خدمات الجمهور؛

- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية للخوادم وضمان ترقية مؤسساتنا الاقتصادية (العمومية والخاصة) بغية إيجاد الشروط الضرورية للإدراج المفيد لبلادنا ضمن الاقتصاد العالمي.

وعليه، فإن همّ الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي هو رؤية الثروات الوطنية مكرّسة لتطوير القطاعات الإنتاجية، المصدر الوحيد المتغير للنمو والتقدم الاجتماعي، وتدعيم الوسائل لمحاربة أنشطة المساومات والتي لا تضر الجماعات المحلية فحسب، بل تؤدي إلى تدمير وضرب الاستقرار في اقتصاد السوق. وبصفة عامة نلاحظ السيد الوزير، بأن مشروع قانون المالية لسنة 2004 يتكفل، من خلال الميزانية وجملة من التدابير الجبائية والتنظيمية، بما هو أساسي لهذه الانشغالات.

غير أنه يبقى واضحا بأن الجهود المالية والتشجيعات التي تقدمها الدولة يجب أن تكملها جهودات أخرى من طرف المؤسسات العمومية والخاصة وكل المنظمات النقابية بتجنيد كل الطاقات الوطنية.

ومن هذا المنظور فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تعتبر:

● أن الوفرة المالية التي يدرها ارتفاع أسعار المحروقات يجب أن لا تقودنا إلى الإفراط في منح القروض المالية والإعانات أو التساهل في رقابة النفقات العمومية.

● من الضروري التعامل مع أهداف النمو الاقتصادي على أساس الزيادة من أجل القضاء وبطريقة فعالة على البطالة وغلاء المعيشة.

وهذا يستوجب إصلاح الحركات الحية لمساندة الاستثمارات وإدارة اقتصادية فعالة.

إن النمو الذي ننتظره هو نمو الصناعة (خارج المحروقات) والفلاحة والخدمات. وعلى هذا المستوى فإننا نقدر بأن زيادة 7% و8% أو أزيد في النمو، شيء ممكن جدا، بسبب أهمية الإحتياطات الإنتاجية التي يمكن تجنيدها وحافظات الاستثمارات الإنتاجية ووضعية خزينة المال والسيولة النقدية المتوفرة على مستوى البنوك.

وهكذا فإن إجراءات الدعم للاستثمار والتشغيل المقررة في مشروع قانون المالية لسنة 2004، المتعلقة بالتخفيضات الجبائية والإعفاءات لصالح المستثمرين والمؤسسات، والإجراءات الجمركية وبعض التسهيلات الأخرى يعتبرها حزب التجمع الوطني الديمقراطي كجواب مناسب للحاجيات التي يعبر عنها المتعاملون الاقتصاديون. هذه الإجراءات وخاصة تلك التي تخص تشغيل الشباب والمؤسسات التي امتلكها العمال وعائدات البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديرة بالتشجيع والتطبيق بكل اهتمام، وكذا الإجراءات المتعلقة بالأموال المخصصة لتطوير الهضاب العليا وكذلك إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز والتطور، هي في نظرنا وسائل ملائمة لدعم التطور وتقوية البنية القاعدية. وتعود على الحكومة والسلطات المحلية

وقت اقتصادا، خارج المحروقات، قادرا على أن يفي بالحاجيات الاجتماعية للبلاد وعلى المساهمة خاصة بصفة ملموسة في عائدات ميزانية الدولة.

إن انشغالنا في التجمع الوطني الديمقراطي هو وضع حد في أقرب الآجال لهشاشة توازناتنا الكبرى والتأثير الخطير لأسعار المحروقات على ميزانيتنا، إذن انشغالنا هو تقادي اقتصادنا- في أقرب وقت- لاختلال مالي وبالتالي لأزمة مالية تكون نتائجها ثقيلة على اقتصادنا ومؤسساتنا وكذا نظامنا المتعلق بالحماية الاجتماعية.

لهذا السبب فإن المستوى الذي بلغته النفقات العمومية، ما يقارب 2000 مليار دينار (دون احتساب المبالغ المخصصة لتسديد أصل الديون العمومية) نعتبره نحن مصدر انشغال يستدعي من جميع القوى الاجتماعية للبلاد تجنيد القوات الاقتصادية الوطنية قصد تنمية القطاعات المنتجة خارج المحروقات، بما أن أكثر من 96% من المداخيل الخارجية بالعملية الصعبة وأكثر من 70% من مداخيل الميزانية تأتي من إنتاج وتصدير البترول والغاز.

ألا تكفي- السيد الوزير- هذه الأرقام لتثير في أنفسنا جميعا تجنيدا شاملا تجاه الانعاش الاقتصادي وتحقيق نسبة تنمية تتماشى مع التحديات التي يواجهها اقتصادنا؟

سيدى الرئيس، السيد الوزير، اقتصادنا في حاجة إلى استثمار وتنمية، لكننا نلاحظ أن الاستثمار والتنمية يخضعان ومنذ مدة طويلة إلى العديد من الإكراهات والإعاقات.

وتبقى التحديات الوحيدة الكفيلة بتحرير الاستثمار والتنمية تتمثل في الإصلاحات والتوسط المالي، إصلاحات من شأنها إزالة المراقبة البيروقراطية غير المجدية، وضمان الشروط الضرورية للمستثمر ووضع الإدارة في خدمة المستثمرين دون أي إشكال.

السيد الوزير، نحن لازلنا ننتظر إصلاحا وعصرنة مصرفية، فأنتم تدركون ونحن أيضا ندرك أنه لا وجود لمؤسسات فعالة ولا استثمارات جدية دون وجود توسط مالي ومصالح بنكية في مستوى تطلعات المؤسسات، تحترم القواعد السليمة للتسيير، ودون

مسؤولية السهر على حسن انتقاء مشاريع التجهيزات العمومية.

وفيما يخص - سيدى الوزير - التخفيفات الجبائية لصالح المواطنين الغارمين والتسهيلات في تسيير الجبائية فإن هذه الإجراءات سوف تخفف بكل تأكيد على المواطنين في مختلف الميادين. ومعلوم أن ذلك سيبقى غير ذي معنى حقيقي إلا إذا قامت الإدارة الجبائية بمجهودات لتطبيقها وكانت فعلا في خدمة المواطنين الغارمين.

بالفعل، فإن تدعيم آليات اقتصاد السوق وإطار تنظيم تطبيق التدابير الجبائية وشبه الجبائية جدير بإصلاح عميق لكيفيات التعامل، وأيضا عصرنة الوسائل وطرق تدخل مصالح الجبائية.

إن كون المصالح الجبائية غير متسامحة في تعاملها مع الغش شيء يطالب به حزب التجمع الوطني الديمقراطي ولكن أن يكون عمال الضرائب عاملا معيقا ومعطلا للمؤسسات وللمستثمرين وقلقا للمواطنين فهذا ما نندد به وما لا نقبل به.

بخصوص الإجراءات التي تم التفكير فيها لتقوية جهاز قمع الغش والتهرب الجبائي ولا سيما تلك المتعلقة بمنع مزاولة النشاطات التجارية بالنسبة للأشخاص الذين صدر في حقهم حكم بتهمة الغش الجبائي وتدمير التبغ المحجوز والتعديلات المتعلقة بالغرامة المسبقة على الواردات فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تشجع هذا النوع من الإجراءات وتدعو الحكومة إلى السهر على صرامة وجدية العاملين في الرقابة الجبائية.

وبالفعل فإن الإجراءات المقترحة وكذلك جهاز المراقبة لمكافحة التهرب من الضريبة والغش لا يكون لهما معنى ولا نتيجة إلا إذا كان الأشخاص المكلفون بها يتحلون بصفات الإخلاص والشجاعة في تأدية مهمة الرقابة.

سيدى الرئيس، السيد الوزير، إن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تلح على الحكومة وعلى السلطات على مستوى الولايات لإيجاد ظروف الاستثمار وسير حسن للمؤسسات. إن هم حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو أن يرى في أقرب

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد الوزير الصديق العزيز، السيدة والسادة.

قبل كل شيء أود أن أشكر كل أعضاء مجلس الأمة على تدخلاتهم وتحاليلهم واقتراحاتهم وسنأخذ إن شاء الله عددا من اقتراحاتهم وتوصياتهم وتحاليلهم بعين الاعتبار في تطبيق هذا القانون وميزانية سنة 2004. أود أن أعرض عليكم بعض الأجوبة وسينقسم هذا العرض إلى أربعة أبواب.

أولا، بودي أن أعطيكم بعض التوضيحات حول النقاط المشار إليها خلال النقاش.

التوضيح الأول هو حول تطور ميزانيات بعض الوزارات وتفضل بعض الأعضاء بالقول إن ميزانية التسيير لبعض الوزارات انخفضت بالمقارنة مع سنة 2003 وارتفعت بسرعة لبعض الوزارات من سنة 2003 إلى سنة 2004، هذا أمر حقيقي ولهم الحق في طرح السؤال إذ هو ناتج عن تحويل بعض النفقات التي كانت موجودة في ميزانية التجهيز إلى ميزانية التسيير والعكس، فبعض النفقات كانت موجودة في ميزانية التسيير انتقلت إلى ميزانية التجهيز، ولناخذ مثلا عن وزارة النقل التي ارتفعت فيها ميزانية التسيير ارتفاعا سريعا وهذا لا يعني أن السيد عبد المالك سلال، وزير النقل أخذ هذه الميزانية لتسيير القطاع، إنما أضفنا 12 مليار دينار لميزانية تسيير قطاع النقل لتمويل الخطوط الجوية الجزائرية وذلك لتغطية الفرق بين تكاليف نقل المواطنين داخل البلاد والسعر الممول من طرف المواطنين، هناك فرق مابين تكاليف الخطوط الجوية الجزائرية لنقل المواطن من الجزائر إلى وهران والسعر الذي يدفعه المواطن، ولهذا قمنا بتغطية الفرق لمدة 3 سنوات من 2000 إلى 2001 فسنة 2002 وذلك لدعم الشفافية في الميزانية، وفي المستقبل إن شاء الله كلما ساعدنا مؤسسة اقتصادية نسجلها في الميزانية كمساعدة واضحة ولهدف معين، ونفس الشيء فيما يخص ميزانية قطاع الطاقة والمناجم، إذ نجد مساعدات محددة موجهة إلى منشآت المؤسسات الاقتصادية التي يشرف عليها قطاع الطاقة والمناجم، هناك أيضا وزارات أخرى معنية بذلك كوزارة الشبيبة والرياضة

وجود مستثمرين ملتزمين على مستوى الاقتصاد الوطني، ويتعلق الأمر بتوسط مالي تلتزم به البنوك والمؤسسات المصرفية ذات المصداقية إذ من شأنها تقديم خدمات ملائمة تتماشى ومتطلبات الاقتصاد العالمي وشركاء المؤسسات الجزائرية، توسط مالي يحترم قواعد المردودية ويقدم حق التقييم مستوى مخاطر المؤسسة والمستثمر.

بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي، فإن بهذه الشروط وحدها يمكن تدعيم النجاعة الشاملة لاقتصادنا وحماية التوازنات الكبرى من المخاطر الخارجية. السيد الوزير، إذا سمحت لقد تفضلتم بالأمس بتقديم عرضكم وقلتم بأن الجزائر غنية بالقوانين ولكنها ضعيفة في التطبيق، سؤالي سيدي الوزير المحترم، من هو الذي يقوم بمراقبة ومتابعة تطبيق هذه القوانين؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم بن حصير، وبذلك نكون قد أنهينا المحطة الخاصة بالنقاش العام، ونمنح السيد الوزير بعض الوقت لكي يقوم بإعداد الرد ونلتقي في هذه القاعة بعد ساعة من الآن، في حدود الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال، والجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين زوالا واستئنافها على الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. نستأنف أشغال جلستنا الصباحية المخصصة لمواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2004م والاستماع إلى رد السيد وزير المالية، ممثل الحكومة على تساؤلات وانشغالات أعضاء المجلس؛ وبعد استنفادنا لقائمة المتدخلين في النقاش العام، أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير المالية، ممثل الحكومة للرد، تفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

إذن هكذا تكون لدينا نفس الأرقام ولما يوزع التقرير النهائي سنأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار.

هذه بصفة عامة كل التوضيحات التي أردت تقديمها للإخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة. هناك بعض التوضيحات أو بالأحرى التفسيرات، التفسير الأول حول ما يسمى بـ (ANSEJ) ودور البنوك العمومية، إذ طرحت عدة أسئلة حول هذا المشكل ويقال إن البنوك لم تقم بدورها فيما يخص تمويل هذه البرامج التي حرصت عليها الحكومة وتعتبر البنوك هي العائق الأول أمام هذه البرامج! قبل كل شيء نتحدث بالأرقام، فالرقم الموجود حاليا يبين أن كل البرامج استهلكت لحد الآن 80 مليار دينار لتمويل 53500 مشروع وسمحت هذه المشاريع بفتح 150 ألف منصب شغل، وقد وزع تمويل مبلغ 80 مليار دينار بين البنوك والوكالة (A.N.S.E.J) والمستفيدين إذ ساهمت (L.A.N.S.E.J) بتمويل قدر بـ 15 مليار دينار تقريبا والمستفيدون بـ 15 مليار دينار بينما البنوك شاركت بأكثر من 50 مليار دينار، والظاهر أنها 53 مليار دينار، ولهذا فانطلاقا من هذه الأرقام من المستحيل القول إن البنوك متوقفة تماما، يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى ولكن من المستحيل أن تكون متوقفة تماما وهي تساهم في نفس الوقت بتمويل قدره 53 مليار دينار لفائدة هذه المشاريع بغية تشجيع الاستثمار لصالح الشباب.

ما هو السؤال الأساسي المطروح؟ وأقوله لكم بكل صراحة وقد طرح أمام الحكومة، هناك اقتراح من طرف عضو من أعضاء المجلس الموقر، هل هذا التمويل من صلاحيات البنوك العمومية؟ لأن البنوك العمومية حاليا مكلفة بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى تمويل المشاريع الخاصة بـ (L.A.N.S.E.J)، طبعا اجتمعت الحكومة ولا سيما وزير المالية الذي يشرف على البنوك، وبحثنا عن هذا التعطيل الذي مس (L.A.N.S.E.J)، وكان جواب المسؤولين عن البنوك واضحا مستدلين بدورهم في تمويل الاقتصاد وتلقيهم الصعوبات في تمويل الشركات الاقتصادية واعتبروا أن هذا التمويل عبء ثقيل على عاتقهم وحجم الملفات التي تخص الشباب صغير وهي بمعدل 1 مليون و500 ألف دينار ويقول مدير البنك إن دراسة الملف ومتابعته

وطبعا وزارة الاتصال والثقافة، ولو سمحتم سيدي الرئيس سأتكلم فيما يخص وزارة الثقافة طويلا خاصة أن السيدة ظريف تدخلت حول هذا الميدان ونود أن نجيبها على أساس أرقام وتحاليل ويمكن أن نأخذ من الوقت ربع ساعة في ذلك.

أما التوضيح الثاني، فهو حول تمويل إعادة الإعمار في المنطقة التي مسها الزلزال في ماي الماضي. فيما يخص مجهود الحكومة فقد اجتمع بالأمس مجلس الوزراء وأعلنت الجرائد في الصباح عن أرقام واضحة فيما يخص ما أنجز في هذا الميدان كإعادة البناء وعناوين الصحافة لهذا اليوم توضح كل الوضوح ذلك. فيما يخص تمويل هذا البرنامج، وكما تعلمون فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 خصص مبلغ 144 مليار دينار لتمويل كل البرامج الخاصة لما بعد الزلزال وصرف منها 100 مليار دينار في سنة 2003، وما تبقى منها يخص لسنة 2004 وهو ما نص عليه قانون المالية إذ تم تخصيص مبلغ 80 مليار دينار تصرف لتمويل إعادة البناء ومساعدة المواطنين خلال سنة 2004.

هناك نقطة إضافية فيما يخص التوضيحات، بحيث جاءت اللجنة بأرقام حول المداخيل والنفقات في صندوق ضبط الموارد، ولو سمحتم الأخ رئيس اللجنة والأخ مقررهما يمكن إعادة توضيح الأرقام لما لها من أهمية ولا سيما أن وزير المالية مسؤول عن هذه النفقات في هذا الصندوق حتى تكون لدينا نفس الصورة:

- في سنة 2000 بلغت المداخيل 453 مليار دج،
- في سنة 2001 بلغت المداخيل 123 مليار دج،
- في سنة 2002 بلغت المداخيل 26,5 مليار دج،
- وفي سنة 2003 مستحيل أن نعطي الأرقام بحيث ننتظر حتى نهاية السنة لنطلع عليها.

فيما يخص النفقات في هذا الصندوق هي كالتالي:

- في سنة 2000 بلغت النفقات 221 مليار دج،
- في سنة 2001 بلغت النفقات 106 مليار دج،
- في سنة 2002 الرقم غير موجود في القائمة وقد بلغت النفقات 172,8 وهو يمثل تمويل ما يسمى برأس المديونية (Le principale de la dette) ولهذا ففي آخر سنة 2002 وجد في الصندوق مبلغ 102,5 مليار دينار.

قروضا من السوق ولكن عندما ندفع أموالا لتمويل مختلف المشاريع تبقى هذه الأخيرة معطلة يعني أن 6% تمول من خزينة الدولة طبعاً إذا كان المشروع جامداً، ولهذا قررت الحكومة إنشاء هذا الصندوق وذلك بغية دراسة هذه المشاريع قبل تسجيلها فيما يسمى بميزانية التجهيز لأننا لاحظنا مع احترامنا لكل القطاعات أن بعض المشاريع ليست محضرة بدقة قبل تسجيلها في ميزانية التجهيز. ودور الصندوق الأساسي هو مساعدة مختلف القطاعات قصد التحضير التقني والمالي لهذه البرامج الضخمة إذ لا يتكفل الصندوق بالبرامج الصغيرة كقطاع التربية الوطنية والسكن إنما يتكفل بالبرامج الضخمة كبناء السدود والجامعات والمستشفيات... إلخ.

التصريح الإضافي الثالث يتعلق بقطاع المحروقات وهو معروف لدى العامة ويمكن مقارنة قطاع المحروقات في الجزائر بنظيره في دول أخرى وسبق للحكومة أن قامت بهذه المقارنة وعلى رأسها مسؤول القطاع، ماهي الدروس المستخلصة من ذلك؟ الدروس بسيطة وتبين أن تكاليف القطاع عالية جداً بالمقارنة لما هو موجود في بلدان أخرى فقط! ولا يعني ذلك تفضيل قطاع على حساب قطاع آخر، باعتبار أن هذا القطاع ينتج كمية معينة من المحروقات ولكن إذا قارناه بقطاع آخر موجود في بلد آخر ينتج نفس الكمية فنجد أن تكاليف قطاع المحروقات في الجزائر تختلف عن تكاليف قطاع المحروقات في البلدان الأخرى مما أدى بالحكومة ولا سيما وزير المالية إلى التكفل بهذا الموضوع، لماذا وزير المالية بالذات؟ لسبب بسيط وهو أن ارتفاع تكاليف القطاع معناه انخفاض الجباية النفطية ولسبب بسيط ومعقول لا بد أن نواصل مهامنا فيما يخص خفض التكاليف في قطاع المحروقات وهذا لا يعني أن المسؤول عن هذا القطاع وهو مشكور على ذلك، لم ينطلق بعد في هذا الاتجاه بل شرع في ذلك ولكن لا بد أن يكافح لأن هناك تقاليداً في القطاع تؤدي للقول إن الأمور تسير على مايرام والأموال موجودة فلتصرف والله أكبر! إن قطاع المحروقات هو قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني ولا بد من بذل جهودات فيه لخفض التكاليف وإن شاء الله ستساعد وزارة المالية

تستدعي تكاليف باهظة لايمولها الملف بحد ذاته (Le projet ne finance pas l'action de la banque) ولا بد أن نعطي لهذا الشأن أهمية لأننا من جهة نقول لا بد على البنوك أن تقوم بواجبها وأن يكون فيها إصلاح ومن جهة أخرى نقول إن البنوك ملزمة بتمويل هذه المشاريع، طبعاً، نحن لاندعو البنوك أن تتخلى عن هذه المهمة ولكن على الحكومة أن تدرس كيف تساعد هذه البنوك لتطوير دورها في التمويل إيجابياً. ولهذا أطلب من أعضاء المجلس مواصلة المراقبة والتحليل بمعيئتنا ولكن الأمر غير بسيط عندما يتعلق بالتمويل من قبل هذه البنوك.

وأعطيك رقماً حسب ما أكدته البنوك، وهو أن عدداً من القروض الموزعة على الشباب لم يتم تسديدها (Ils n'ont pas été remboursés, il y'a des défauts de paiement) ولهذا لا نستطيع الضغط على البنوك وإجبارها على الدفع ثم اتهامها بعدم القيام بواجبها، أو أنها اختلست أموال البلاد والدولة، ولهذا أطلب من الإخوة والأخوات أن نواصل تحاليلنا لتدعيم هذا البرنامج، لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار واجبات البنوك ولاسيما تلك المتعلقة بعلاقتها مع الخزينة، وسنرجع إلى هذه النقطة بالتوضيح.

التصريح الثاني هو حل ما يسمى بالصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) وطرح سؤال لماذا هذا الصندوق الإضافي؟ أقول إن إنشاء هذا الصندوق كان لسبب بسيط، درسنا في وزارة المالية ثلاثين مشروعاً ضخماً وهي مشاريع كبرى للبلد فيما يخص الهياكل العمومية، ماذا لاحظنا؟ لقد لاحظنا أن تكاليف هذه المشاريع ارتفعت إلى ثلاث أو أربع مرات وهناك من بلغت تكاليفها حتى عشر مرات منذ انطلاقتها إلى غاية تجسيدها نهائياً!

وسجلنا في بعض المشاريع مدة دامت لأكثر من سبع سنوات أو ثماني سنوات أو عشر سنوات في إنجازها وكلها تعتبر تكاليف إضافية للميزانية، إذ بمجرد انطلاق المشروع يبدأ في استهلاك الثروات التي تستدعي هي بحد ذاتها تكاليف لإنجازها. واستعمال الثروة لإنجاز مشروع معين له فوائد، وتدفع خزينة الدولة 6% سنوياً لتمويل العجز وذلك عندما تأخذ

من هذا التمويل بغرض الري فقد بلغت 50.000 هكتار، كل هذه الأرقام تغطي سنوات 2000 و 2001 و 2002. وفيما يخص مناصب الشغل المفتوحة في الأرياف ولاسيما الناتجة عن هذه المشاريع فقد تم توفير 570.000 منصب شغل غير أن البعض منها دائم وبعضها غير دائم، وحسب وزارة الفلاحة فإن مناصب الشغل الناتجة عن هذه البرامج أو ما يسمى (L'équivalent emploi) بلغت حاليا 235.000 منصب شغل إضافي. ولهذا فإن قضية تمويل الفلاحة تستدعي تصريحات إضافية، ومن ناحية المبدأ، فإن تمويل الفلاحة ومساعدة المنتجين أمر لا بد منه وطبعا أخذت هذه التجربة مدة ثلاث سنوات وهي الآن بحاجة إلى تقييم؛ ولهذا سبق لي أن قلت في المجلس الشعبي الوطني إن الحكومة مستعدة لتقييم هذا البرنامج بدقة ولكن بدون أن يعطل البرنامج، إن في الوقت الذي يواصل فيه البرنامج نشاطه نقوم بعملية التقييم قصد إثراء برنامج تمويل الفلاحة في الجزائر ولهذا أشاطر الرأي القائل بمواصلة البرنامج وتقييمه في آن واحد.

قبل أيضا إن الشباب لم يستفيدوا من هذا البرنامج ولكن حسب المعلومات المتوفرة حاليا فإنه في إطار هذا الصندوق وتمويل برامجه موجود حاليا برنامج يخص الشباب وهو موجه لذوي الشهادات الجامعية ولحاملي شهادات من مختلف المدارس المختصة وهو يخص 20.000 شاب (20 mille jeunes vont profiter du programme de fonds de développement de l'agriculture, se sont des jeunes diplômés en matière agricole) هذه كلها تصريحات إضافية يمكن أن تفيدنا في المستقبل.

هناك تصريح إضافي غير صحيح تماما، إن قيل إن اليونسكو لا تعترف بالشهادات الجزائرية أعلمكم أنه ليس من صلاحيات اليونسكو أن تُقيم الشهادات في البلدان فهذه إشاعة نود أن نوقفها فوراً (L'UNESCO ne reconnaît pas.. n'a pas pour vocation, ni pour prérogative de noter les pays) اليونسكو منظمة لإعانة البلدان في ميادين التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة والعلوم... إلخ، فليست مؤهلة أن تعطي للجزائر علامة صفر على عشرين أو عشرين على عشرين! دعونا

في بذل هذه الجهود.

فيما يخص أيضا السؤال المطروح حول ما يسمى بصندوق التطهير للمؤسسات، قيل يوجد في مشروع قانون المالية صندوق إضافي لتطهير المؤسسات، أقول هذا غير صحيح، إنما طرأ تغيير في عنوان الصندوق الذي كان يسمى «صندوق دعم الاستثمار» وأصبح يسمى في نص القانون الجديد «صندوق دعم الاستثمار وعصرنة المؤسسات»، لماذا هذه الإضافة ياترى؟ السبب بسيط بحيث لاحظنا - سنرجع إلى هذه النقطة حول رؤيتنا حول استراتيجيات الاقتصاد في البلد - أن بعض المؤسسات العمومية لها إمكانيات للنجاح ولكنها معطلة في عملية عصرنة وسائل الإنتاج ولها أسواق ولكن (L'outil de production) معطل قليلا ولهذا فكرت الحكومة في تغيير عنوان هذا الصندوق حتى نسمح لبعض المؤسسات التي لها آفاق اقتصادية إيجابية لتمويل بعض البرامج لعصرنة وسائل الإنتاج داخل المؤسسات، طبعا هذا لا يعني أن كل المؤسسات معنية بذلك أو أن التمويل يكون مجانيا، إنما سنرى كيف سيتم التكفل بذلك.

التفسير الآخر هو حول النمو الفلاحي في البلد، قبل كل شيء يمكن أن أعطيكم بعض الأرقام لأنها تفيد دائما، معلوم أن النمو الفلاحي في سنة 2003 بلغ نسبة 16% وهذا لا يعني أنه ناتج عن برنامج تمويل الفلاحة لأن برنامج تمويل الفلاحة يستدعي وقتا، لاسيما فيما يخص تمويل بعض البرامج كغرس الأشجار الذي يأخذ وقتا كافيا ليحصل الإنتاج وأيضا قضية تمويل الري فهو الآخر يأخذ وقتا حتى ينعكس على الإنتاج ولكن يمكن إعطاؤكم بعض الأرقام فيما يخص تمويل النمو الفلاحي في البلد وهذا يمكن أن يفيدنا جميعا. سنأخذ من وقتكم قليلا سيدي الرئيس، نحن جميعا ننتظر وقت المغرب.

فيما يخص عدد المشاريع الممولة من طرف (FNDR) أو صندوق تمويل النمو الفلاحي هو 268.642 مشروع، أما توسيع المساحة الصالحة للغرس (L'extension de la superficie agricole) فقد بلغ 167.267 هكتارا. أما فيما يخص إنتاج الحبوب فقد ساهم البرنامج في تمويل 721.000 هكتار؛ وفيما يخص المساحة المستفيدة

لماذا ذلك، السبب بسيط، لقد تكلمنا عن التكاليف في قطاع المحروقات ونفس التكاليف نجدها في قطاعات أخرى، هناك تكاليف في المشاريع، تكاليف في التسيير وما إلى ذلك، فالتكاليف تمس مختلف القطاعات الاقتصادية.

ذلكم هو الهدف الأساسي للإصلاحات، ماهي ميادين وأولويات هذه الإصلاحات الأولية الأولى في الإصلاحات المعروفة وهي عصرنة البنوك، لكن لماذا لم تأخذ عصرنة البنوك حقيها! سأرجع إلى تحليل ذلك في النقاط الآتية، لماذا لم تُسرّع عملية عصرنة البنوك التي هي أولى الأولويات للإصلاح الاقتصادي؟

أما فيما يخص الأولوية الثانية، فهي عصرنة قطاع الاتصالات، فلحد الآن نقول بكل صراحة والحكومة لا تستحي عند قولها: (l'Algérie est le pays le plus en retard en matière des télécommunications de toute la Méditerranée) هذا هو الواقع، فكم من مستثمر يطلب خطا هاتفيا فيلاقي عراقيل! وكذلك مشكل الفاكس المعطل. هذا هو الواقع، ولهذا فمن ضمن الأولويات التي لا بد من الحديث عنها هي أولا، عصرنة البنوك وثانيا، عصرنة قطاع الاتصالات وبما أننا مقبلون على العولمة فالشيء الأساسي فيها هو عولمة الاتصالات. أما القطاع الثالث، أقول بكل صراحة، هو عصرنة قطاع الإدارة بمختلف مصالحها وهذا واضح أيضا، نعرف كم يعاني المواطن حتى يتحصل على سجل تجاري وكم يواجه من مشاكل كثيرة حول الضرائب، وأنا أشكر الأخ ممثل كتلة حزب جبهة التحرير الوطني على تحليله فيما يخص ضرورة عصرنة وزارة المالية ومن دون شك فإن من أولويات عصرنة الإدارة في الجزائر هي عصرنة قطاع المالية.

طبعاً، سأحدث فيما بعد عن استراتيجية مكافحة الغش وما أقوله ليس مجاملة بل هو مكتوب من طرف وزير المالية وموجه إلى رئيس الحكومة (La modernisation du ministère des finances est le cœur de la réforme en Algérie) أنا مسؤول عن هذا الكلام، ولا يتحرك الاقتصاد إلا إذا كنا بدورنا نشطاء. كنا قد تكلمنا عما يسمى بالنفقات الاجتماعية ومقارنتها مع نفقات دعم الاقتصاد (L'action sociale et l'action économique)

من هذا الكلام الذي يؤثر سلبيا لا إيجابيا في الأوساط المعنية بالأمر (l'UNESCO n'a pas pour vocation de noter les diplômés algériens) علينا أن ننزع هذه الفكرة من أذهاننا، والمهم هو كيف نقيم نظامنا بأنفسنا ولا ننتظر التقييم من الخارج، والمفيد في كل ذلك هو أن نحاول تطوير الأنظمة التربوية ولا ننتظر الفتوى من اليونسكو.

هذه بصفة ملخصة التفسيرات الإضافية؛ وفيما يخص عددا كبيرا من التحاليل المقدمة من طرف أعضاء مجلس الأمة الموقر بودي أن أرجع إلى بعض النقاط لما لها من أهمية سواء اليوم أو غدا.

النقطة الأولى تتمحور حول الإصلاحات الاقتصادية والرؤية الاقتصادية، والسؤال المطروح هو هل هناك إرادة سياسية لمواصلة الإصلاحات، وهل هناك رؤية اقتصادية واضحة في أوساط الحكومة. والله هذا السؤال يتطلب جوابا. فيما يخص الإصلاحات، يمكننا أن نتكلم عن أهداف الإصلاحات وميادينها ووسائلها وتقييمها... إلخ.

فيما يخص أهداف الإصلاحات، أقول بكل صراحة، لقد انطلقت الجزائر في بناء اقتصاد السوق وهذا هو الهدف الأساسي واسمحوا لي إضافة عبارة بناء «اقتصاد سوق مفتوح»، هذا هو هدف الإصلاحات، لماذا؟ السبب بسيط وهو أن كل الاقتصاديين متفقون حول هذا الموضوع، طبعاً هناك من يريد التشويش ولكن بصفة عامة كل الاقتصاديين متفقون في كون الاقتصاد المسير والمحمي له تكاليف كبيرة باهظة يستحيل على الجزائر تغطيتها في المستقبل، وهكذا نرجع إن شاء الله إلى المديونية العمومية، لأن المديونية العمومية هي نتاج تلك التكاليف الموروثة عن الاقتصاد المسير، إذن فالهدف واضح نريد بناء اقتصاد سوق مفتوح وهنا أود أن أقول شيئاً بسيطاً عن الالتزامات الدولية التي يرى بعض الإخوة أن لا فائدة منها! أعلمكم أنها ناتجة عن اختيار جزائري وليست مفروضة من طرف أوروبا أو المنظمة الدولية للتجارة لتحتم علينا اختيار اقتصاد سوق مفتوح، إنما هو اختيار وطني وما يسمى بالالتزامات الدولية فهو ناتج عن هذا الاختيار الوطني الأساسي وسأوضح لكم

البرامج وتطبيقها وتقييمها تأخذ وقتا وتحتاج إلى كفاءات وانتقال الأشخاص من قطاع إلى قطاع آخر وكلها تنعكس سلبيا على الإصلاحات الاقتصادية، هذا فيما يخص الوسيلة الأولى، طبعاً هناك وسيلة أخرى إيجابية متوفرة في الجزائر من دون البلدان الأخرى، الجزائر والحمد لله لها أموال لأن الإصلاحات الاقتصادية لها تكاليف وقد تكلمنا عن النفقات ذات الطابع الاجتماعي والنفقات ذات الطابع الاقتصادي ولهذا تكون إن شاء الله السياسة المالية للبلد موجهة في المستقبل لدعم الاستثمار ولأحسن توازن مابين النفقات ذات الطابع الاجتماعي والنفقات ذات الطابع الاقتصادي.

أقول بكل صراحة إن الحكومة كلها منسجمة حول قضية الرؤية الاقتصادية لكن هناك من يجري بسرعة أكبر من الآخرين، وهذا لا يعني عدم الاتفاق في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية إذ أن الاتفاق موجود لكن تطبيقه سيكون متواصلاً تدريجياً.

هذا بالنسبة للتحليل الأول، أما فيما يتعلق بالتحليل الثاني فهو حول النمو، استمعت إلى عدد من التدخلات حول النمو، بحيث قيل إنه غير مستمر وغير مستقر، هذا أيضاً واضح وبودي أن أعطي بعض الأرقام، دور المحروقات في النمو الجزائري كالتالي:

– مساهمة المحروقات بنسبة 36% من المنتج الداخلي الخام،

– مساهمة الفلاحة بنسبة 9,5%،

– مساهمة البناء والأشغال العمومية بنسبة 8,8%،

– مساهمة قطاع الخدمات بنسبة 25,2%.

وبالتالي فإن قطاع المحروقات وقطاع الخدمات لهما دور كبير في هذا النمو وهذا ما يدفع بنا إلى التفكير في تنويع الاقتصاد الوطني. ومعروف أيضاً أن ما يسمى بتنويع هياكل الاقتصاد الوطني يتطلب وسيلة أولى وهي الإصلاح الاقتصادي؛ ولهذا بودنا معرفة كيف نواصل الإصلاحات الاقتصادية كوسيلة دفع لتنويع هياكل الاقتصاد الوطني.

فيما يخص البطالة والفقر، فإن بعض أعضاء المجلس الموقر صرحوا في تدخلاتهم أن في الجزائر حالياً استقراراً فيما يخص التوازنات الكبرى ولكن

ولأول مرة نتكلم عنها في وزارة المالية بهذا الوضوح فقد طلبت من جماعة في وزارة المالية أن يوضحوا لي ما الفرق بين النفقات الاجتماعية من جهة ونفقات دعم الاقتصاد من جهة أخرى، أما الأرقام التي ذكرها الأخ المحترم فهي حقيقة، إذ كلما أنفقنا 5 دنانير لصالح المجتمع – وهذا لا يعني رفض هذه النفقات – ولكن تصوروا إنفاق 5 دنانير لصالح المواطنين المستهلكين، تقابله نفقة 1 دينار فقط لصالح الإنتاج والاستثمار! إن هذا غير معقول ولهذا فإن عصنة الإدارة ككل لا بد منها.

الميدان الرابع فيما يخص الإصلاحات، سبق لي أن قلت لا بد أن يتحول القطاع العام من قطاع لاستهلاك الثروات إلى قطاع لإنتاج الثروات، هذا بالنسبة للقطاع العام ككل وهذا لا يعني أن القطاع العام لا يشمل شركات عمومية ناجحة، بل هي موجودة كما يوجد شركات عمومية فاشلة ولهذا فإن من بين الإصلاحات الاقتصادية هناك رغبة في تحويل القطاع العام من مستهلك للثروات العمومية إلى منتج للثروات العمومية وهذا يتطلب وقتاً، هناك اتجاه واضح «بدون غايطة» كما يقال بالمثل الشعبي، والحكومة تقوم بالواجب لكن تدريجياً، لأن هذه الأمور تستدعي وقتاً ولعلكم لاحظتم الاجتماع الذي يخص السيد أويحي مع (CPE) أسبوعياً تقريباً وكذلك الاجتماع مع (CNI) كل 15 يوم تقريباً وهذا دليل على أن الحكومة تقوم بالواجب فيما يخص الإصلاح الذي يمس هذا القطاع، والعملية صعبة وليست سهلة ولكن لا بد أن ننطلق فيها هذه السنة خاصة إذا علمنا أنها تستغرق 5 سنوات وعليه فلا يمكن أن ننتظر إلى غاية السنة المقبلة للشروع فيها حيث سيستغرق العمل هنا 6 سنوات، إذن الأمور واضحة بالنسبة للحكومة.

طُرح سؤال فيما يخص الرؤية الاقتصادية، أقول بكل صراحة من بين وسائل الإصلاحات هناك وسيلة أولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وهي الاستقرار السياسي (La stabilité politique c'est le premier moyen de la réforme économique) لا يوجد أي بلد نجح في الإصلاحات الاقتصادية بدون استقرار سياسي، ومن رأى غير ذلك فليقل، إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يتطلب استقراراً سياسياً والسبب بسيط لأن تحديد

وجود عدد كبير من الفقراء في المجتمع الجزائري يعني اتساع الفقر في الجزائر؟ هذا الموضوع يحتاج إلى تحليل، أعطيكم بعض الأرقام الرسمية من الهيئة الوطنية للإحصائيات، فيما يخص مايسمى مداخيل الأسر المتاحة (Le revenu disponible des ménages) أي الأموال التي تستعملها الأسر للاستهلاك أو التوفير... إلخ، وحسب الأرقام الموجودة لقد ارتفعت المداخيل في الفترة ما بين سنوات 1997 و2002 إلى 6,4% سنويا، أخذا بعين الاعتبار التضخم، فالأرقام موجودة في ال (O N S) ولا أظن أن رئيس الحكومة يتصل كل صباح بمدير ال (O N S) ليطلب منه تغيير الأرقام، هذا غير معقول (ONS, c'est une institution indépendante) الأرقام موجودة، ولا يعني ذلك أن الفقر غير موجود في الجزائر، هو موجود ولكن مداخيل الأسر الجزائرية موجودة أيضا.

أما بالنسبة لقضية الأجر الأدنى (S N M G)، هو في ارتفاع إذ بلغ في سنة 1995، 4 آلاف دينار وسيصبح انطلاقا من 01 جانفي القادم 10 آلاف دينار، أما ما يسمى بـ (SNMG réel) أخذا بعين الاعتبار التضخم فقط ارتفع سنويا بمعدل 5,9% ولا يعني ذلك أن مستوى (SNMG) في الجزائر كاف ولكن خلال السنوات الماضية ارتفع الحد الأدنى للأجر (SNMG) وارتفعت القدرة الشرائية لهذا الأجر، لهذا فقضية الفقر تستدعي تحليلا دقيقا.

أما التحليل الإضافي الآخر، سيدي الرئيس، فهو حول المديونية العمومية والسؤال المطروح، لماذا هذه المديونية وكيف يتم التخلص منها وماهي الآفاق؟ أقول بدون تفاصيل، ولكن الفكرة المهمة أن المديونية العمومية للبلد ناتجة عن الاقتصاد المسير وأنا مسؤول عن هذا الكلام، المديونية العمومية للبلد ناتجة عن الاقتصاد المسير وطبعاً هذا لا يعني أن المسؤولين عن المديونية هم مديرو الشركات العمومية إنما كل المسؤولين، (C'est la maison Algérie) هي من أقامت فوضى كبيرة وجاءت بفاتورة قدرها 2435 مليار دينار! وهذا ناتج عن وسائل تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني، وفي هذا التحليل لا أقصد قطاعا معينا ولكننا كلنا مسؤولون عن هذه الفوضى التي أوصلت إلى

البطالة ماتزال في ارتفاع والفقر ما يزال في ارتفاع أيضا، وأقول بكل صراحة هذا غير صحيح والأرقام موجودة.

فيما يخص البطالة، حسب المعلومات المتوفرة حاليا، لوقارنا سنة 2003 فقد ارتفع عدد مناصب الشغل في الجزائر من 6.073.000 منصب شغل إلى 7.200.000 منصب شغل وذلك حسب التوقعات الحالية لأواخر هذه السنة، في شهر نوفمبر، وهذا الارتفاع يدل على أنه خلال هذه السنوات الأخيرة تم توفير 1.200.000 منصب شغل جديد ما بين 1999 و2003، في مختلف القطاعات، كقطاع الفلاحة والأشغال العمومية والخدمات، وحتى قطاع الصناعة رغم محدودية نسبة النمو به والتي بلغت 1,9% وبالتالي فهو ليس في انخفاض، فقد تم فيه إنشاء مناصب شغل، إلا أنها أقل من تلك المخصصة لقطاع الفلاحة أو مختلف القطاعات الأخرى.

ولهذا علينا أن نطلع على الأرقام قبل أن نتحدث عن البطالة أو أن نتوجه للمنظمة الوطنية للإحصائيات (ONS) حتى تقدم لنا الرقم الحقيقي حول هذا الموضوع.

إضافة إلى ذلك، فلو طبقنا المعايير في تحديد مايسمى (La population active) المستعملة في المغرب الشقيق سينخفض معدل البطالة في الجزائر. معدل البطالة في سنة 2002 بلغ 25,8% وسينخفض في سنة 2003 إن شاء الله، ولو طبقنا المعايير المستعملة في المغرب الشقيق سينخفض هذا المعدل إلى 20%، وإن شاء الله ستحضر منظمة (O N S) الأرقام حتى تكون واضحة، أخبركم أننا كلّفنا هذه المنظمة بدراسة المعايير المستعملة في البلدان المجاورة ومقارنتها بالمعايير المستعملة في الجزائر، ففي المغرب مثلا يُعتبر كل شخص موجود في المزرعة عاملا مائة بالمائة، أما في الجزائر فيعتبر عاملا لأيام معدودات في السنة، ولهذا فقضية معدل البطالة تستدعي تحليلا، وإن شاء الله ستكون الأرقام موجودة بعد قليل، ونفس الشيء فيما يخص الفقر، ولا يعني ذلك أن الحكومة غير مهتمة بالموضوع والأخ الوزير المكلف بالتضامن الوطني مطلع على الظروف الاجتماعية في البلد، ولكن نتساءل هل يعني ذلك أن الفقر يتوسع في الجزائر، هل

المنتخبون على المستوى الوطني دورهم واضح دستوريا. إن دور المنتخبين المحليين ناتج عن قانوني الولاية والبلدية، وفي نظر الحكومة - كما هو معروف - لا بد من تطبيق القوانين، هناك مادة تتعلق بهذا الموضوع في قانوني الولاية والبلدية، (La participation des élus au processus de choix des projets... etc) وإن لم يكن ذلك كافيا سيكون هناك إن شاء الله مشروع قانون للولاية وآخر للبلدية، وحسب معلوماتي فإن وزير الدولة، وزير الداخلية قد تفضل وقدم مشروع القانونين إلى اللجنة المختصة بالمجلس وكذا بالمجلس الشعبي الوطني، وهذه فرصة تمكن الإخوان النواب وأعضاء مجلس الأمة من استغلالها لإثراء هذين القانونين لدعم دور المنتخبين المحليين، ووزارة المالية تتمنى أن يلعب الإخوان دورا أكبر وتكون هناك مساعدة لوضع تقييم أولي لهذه المشاريع، لأننا قد نتساءل ونقول إن السيد الوالي مخطئ ونقول أيضا إن السيد الوالي غير مخطئ، فإن كانت هناك مناقشة على مستوى المجلس الشعبي الولائي فيمكن أن يكون هناك إثراء في تحضير البرامج، في تطبيقها وفي تقييم البرامج المطبقة.

أما فيما يخص النقطة التالية فهي مهمة جدا ومتعلقة بتمويل العجز في الميزانية (Financement du déficit)، طبعا وقبل كل شيء أذكر بأن العجز في الميزانية كما هو مذكور حاليا مبني على سعر مرجعي للبترول وهو 19 دولارا للبرميل، ولو أخذنا سنة 2003 كمثال فإنه كان متوقعا خلال هذه السنة أن يكون سعر البرميل الحقيقي وليس المرجعي معادلا للسعر المرجعي 27 دولارا، كل هذه الأموال التي تفوق 19 دولارا تذهب إلى صندوق ضبط الموارد وهذا الصندوق يساهم في تمويل العجز قانونا؛ الوسيلة الثانية هي تمويل قروض جديدة للخزينة في الأسواق الداخلية (Les emprunts de l'Etat) للخزينة العمومية حق قانوني للحصول على قروض في الأسواق المالية الداخلية، فيمكنها أن تقترض من البنوك وأن تقترض من شركات التأمين وحتى من المواطنين ومن مختلف المؤسسات وهذه الوسيلة الثانية، أما الوسيلة الثالثة فهي متعلقة بالتمويل الخارجي وفي هذه النقطة يمكن القول إننا انطلقنا منذ زلزال 21 ماي 2003 في حملة لتمويل بعض البرامج، والبرامج

الديون العمومية بقيمة 2435 مليار دينار! خدمة المديونية حاليا معروفة، تحدثت عنها بالأمس حيث بلغت 273 مليار دينار في ميزانية 2004، وستصادقون إن شاء الله على هذا النص (Il y a 273 milliards de dinars de service de la dette) ولهذا مستحيل أن توصل الجزائر سياسة الديون العمومية، مستحيل تماما، لأن حجم المديونية الحالية - تبارك الله - لا بأس بها وإن جاءت أسباب أخرى ستتأثر الأجيال الصاعدة سلبيا من جراء هذه المديونية، ولهذا انطلقت الحكومة مثلما هو معروف فيما يسمى بالتسيير الناشط للمديونية العمومية، وكما تعلمون في المديونية العمومية لدينا مديونية داخلية ومديونية خارجية، أما المديونية الداخلية فحجمها 960 مليار دينار والمديونية الخارجية هي الفرق ما بين 2400 مليار دينار و 960 مليار دينار وهو ما يساوي 1500 مليار دينار تقريبا. لقد انطلقت الحكومة في التسيير الناشط لهذه المديونية، ماذا نعني بالتسيير الناشط؟ التسيير الناشط يعني خفض خدمة المديونية، والهدف من التسيير الناشط لهذه المديونية هو خفض تكاليف خدمة المديونية وسيطبق سنة 2004 إن شاء الله وهذا ناتج عن المبادرة التي قام بها فخامة الرئيس في إيفيان في جوان الماضي وأيضا مبادرات وبرامج تابعة للحكومة (La volonté du Gouvernement est de réduire le service de la dette) وهذا واضح كل الوضوح، خفض تكاليف خدمة المديونية العمومية، وهذا لسبب بسيط، لأننا إن خفضنا من هذه التكاليف تبقى الأموال موجودة لتمويل القطاعات الأخرى، أما حاليا فتقل المديونية هو أكثر من اللازم ويؤثر على الإمكانيات المالية للدولة لتمويل القطاعات الأخرى منها النفقات الاجتماعية ولا سيما النفقات ذات الطابع الاقتصادي، إذن هناك من يتساءل حول استراتيجية الحكومة، آفاقها، رؤيتها، فالأشياء واضحة (Il faut diminuer le service de la dette, il faut augmenter l'efficacité de la dépense publique) وهذا واضح، لا بد أن تكون هناك نجاعة في النفقات العمومية، ولهذا أرجع إلى نقطة إضافية في التحليل وهي قضية دور المنتخبين في تحضير البرامج، طرح سؤال كيف ترون في المستقبل دور المنتخبين على المستوى المحلي؟ طبعا

نأخذ كمثال قضية السجل التجاري، أنا لست مسؤولاً عن السجل التجاري، فالحكومة طبعاً هي المسؤولة عنه، لكن المصدر المهم بل الأهم في الغش الجبائي هو الاستعمال الفوضوي لهذا السجل التجاري؛ لهذا فقضية الاستراتيجية تتطلب رؤية وتحديدًا للصلاحيات والمسؤوليات، وهذا لا يعني أن المديرية العامة للضرائب لا تقوم بدورها، فأول شيء أريد التذكير به ببساطة وهو أن لوزارة المالية في هذا الميدان أولويات، ماهي هذه الأولويات؟ تتمثل في الدعم - وأقولها بكل صراحة - وهو ما يسمى بالمديرية الخاصة بأكبر الخاضعين للضرائب (la direction des grandes entreprises) ضمن المديرية العامة للضرائب، لماذا؟ لسبب بسيط، وهو أننا قد لا نحظنا في الجزائر أن 1000 من كل الخاضعين للضرائب هو مصدر لـ 70% من كل الضرائب.

(Je répète: 1000 contribuables produisent 70% de la recette ordinaire وهذا دون عد شركة سوناطراك، فأنا لا أتكلم عن هذه الشركة إنما أتكلم عن الجباية العادية، وسوف نبدأ في تنظيم أحوالنا فيما يخص هذه الألف، وهذا لا يعني أننا نترك الآخرين في فوضى ولكن على الأقل تعطى الأولوية لهذه الألف من المؤسسات التي هي من أكبر المؤسسات الاقتصادية للبلاد، منها من هي في قطاع المحروقات خارج سوناطراك ومنها مختلف الشركات الأجنبية، لهذا نجد أنه في الجزائر - بلدنا المحترم - فرق ما بين الأهداف وطرق جمع الوسائل ونعطي مثلاً، المديرية العامة للضرائب تستخدم 23.000 موظف ومعدل الرواتب هناك يساوي 22.000 دينار جزائري، أقولها بكل صراحة وأنا مسؤول على ما أقول، (On ne mène pas une bataille fiscale avec des salariés payés 22.000 dinars par mois!) لأنهم ليسوا بملائكة؛ لكننا لو خرجنا بقانون جديد ونأخذ هؤلاء الإخوان وندريبهم تدريجياً جديداً وننظم لهم ما يسمى بالرسكلة... إلخ وندفع لهم رواتب أخرى تماماً ستعلو أصوات من هنا وهناك تصيح هل هم أحسن من جزائريين آخرين!! ولهذا تجدنا ندور في حلقة! (Pas de bataille fiscale sans qualification et pas de qualification sans intéressement) هذا الأمر

الممولة من الخارج حجمها يتراوح ما بين - ونحن مازلنا في مفاوضات مع مصادر التمويل - 600 و 700 مليون دولار، أي ما يعادل حالياً 60 مليار أو 70 مليار دينار كتمويل خارجي وهو خاص بعجز سنة 2003 وستتم مواصلة هذا التمويل في سنة 2004... إلخ. وهنا السؤال مهم في حد ذاته، فالميزانية في الجزائر ما زالت تعرف حالة ضعف (C'est un budget fragile) لأنه مازال متعلق بتقلبات سعر النفط، ولهذا فإن قضية الإصلاح الاقتصادي وتنويع هياكل الاقتصاد الوطني مهمة أيضاً من زاوية الميزانية (Le budget souffre de l'instabilité) فهناك صعود ونزول، فنحن كنا نتمنى أن نكون في وضعية كوضعية تونس مثلاً، فوزير المالية في تونس مرتاح، لماذا هو كذلك؟ لأن النمو التونسي غير مبني على قطاع يعرف تقلبات، فمصدر النمو هناك مختلف ووزير المالية هناك مرتاح و (Il n'a pas de soucis)؛ فحسب معلوماتي حتى وإن حدث وتعطل قطاع عن المعهود يعوضه قطاع آخر ويبقى النمو متواصلاً وهذا أمر منعدم عندها، فنحن مرتبطون - لا نقول كل الارتباط - بنسبة 38%، لهذا نؤكد على عملية الإصلاح وتنويع الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص النقطة المهمة المتعلقة بسؤال طرح حول هل هناك استراتيجية لمكافحة الغش الجبائي؟ النقطة الأولى في هذا المجال، وأقولها بكل صراحة وأعبر عنها رسمياً حين أقول إن مسؤولية وزارة المالية في مكافحة الغش الجبائي لها أهمية، لكن أعيد وأقولها بكل صراحة وبصفة رسمية إن وزارة المالية مستحيل أن تنجح في مكافحة الغش الجبائي لوحدها، فيجب إشراك عدد كبير من القطاعات كالتجارة ومصالح الأمن، فلو حددنا الاستراتيجية وكنا مستعدين لمكافحة الغش فإنه ليس لوزارة المالية أن تفعل ذلك لوحدها باعتبار أن لديها مديرية عامة تعرف كل شيء، لا، ليس هذا ممكناً، وهذا غير صحيح، نعم للمديرية العامة للضرائب بوزارة المالية صلاحيات وكفاءات وستتطور الأمور إن شاء الله، لكنها تعتبر غير كافية، فيجب أن نقولها بكل وضوح، فلوزارة التجارة دور كبير ولمصالح الأمن دور كبير أيضاً... إلخ؛ لا ندخل في التفاصيل لأن الرؤية هنا واضحة فيما يخص الاستراتيجية.

الحكومة أيضا، (C'est le Gouvernement qui demande plus de dialogue économique) لقد انطلقنا في هذا الحوار في المرحلة الانتقالية وخلال مايسمى بالثنائية والثلاثية ولكن الحوار يتطلب بعض الشروط، وتتمثل في توفير المعطيات والأرقام لكل الأعضاء المساهمين في الحوار حتى يتمتع كل مشارك فيه بالمعلومات.

ثانياً، أن يكون الحوار مسؤولاً، فالحوار الذي يُوصَل إلى نفقات عمومية أكثر لا يعتبر حواراً، فيجب أن يكون الحوار مسؤولاً، فالنفقات العمومية كنا قد تكلمنا عنها، وذكرنا نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام، وأنتم تعرفون التخوف، فالجباية العادية تقدر بـ 603 مليار دينار، وناقصات التوظيف تقدر بـ 603 مليار دينار، فالمعادلة بسيطة جداً، نضيفها إلى قيمة المديونية وكذا إلى بعض النفقات التي تسمى بالنفقات اللازمة وأنا أقولها بكل صراحة إن الحكومة تطلب الحوار أو مواصلة الحوار، ولكن على أسس واضحة ولا يجب أن نغطي الشمس بالغربال! كأن نسأل عن وقت الاجتماع إلا للاجتماع، وعند حدوثه نقول قد اجتمعنا وانتهى، فالجزائر بحاجة إلى نقاش حقيقي حول السياسة الاقتصادية وهذا ليس لجيلنا وإنما للجيل القادم؛ ولهذا كعضو في الحكومة أشاطر الفكرة التي تقول يجب أن نكثر من الحوار وأنا أشاطركم الرأي، لكن يجب أن يكون واضحاً وعلى قواعد واضحة أيضاً؛ وفي رأيي سيدي الرئيس، أتمنى أن نحمي هذا الحوار الاقتصادي، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير. شكراً أيضاً للسيدات والسادة أعضاء المجلس على تدخلاتهم وسنلتقي غداً إن شاء الله على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحاً للمصادقة على نص القانون الذي نوقش وتم الرد على انشغالات الأعضاء بخصوصه... نعم، السيد وزير المالية تفضل.

السيد الوزير: نقطة أخرى جد مهمة سيدي الرئيس وهي متعلقة بالجواب على السيدة زهرة ظريف بيطاط الخاص بقطاع الثقافة والاتصال ودون أخذ الوقت لأنني كنت قد طلبت 20 دقيقة للرد على انشغالها

ونفكر فيه مرة أخرى في المستقبل إن شاء الله. مع كل الحسابات التي قمت بها وبالمقارنة مع ما هو موجود والتجارب الموجودة في البلدان الأخرى فإننا نلاحظ أنه في هذه البلدان، المديرية العامة للضرائب غير تابعة لوزارة المالية، (Pas de bataille fiscale sans qualification et pas de qualification sans intéressement) أجورهم مدفوعة ولكنهم مراقبون، وفي عدد من البلدان نجد المديرية العامة للضرائب أو مايسمى بالمديرية الجامعة للمال (La collecte des revenus) ليست تابعة لوزارة المالية، لكن أجور موظفيها مدفوعة وموظفوها مكونون وموجودون تحت المراقبة، أما عندنا فالمديرية العامة للضرائب ما زالت تابعة للوظيفة العمومي ومن حظها أن تعرف حسن الإصلاح؛ هذا فيما يخص الاستراتيجية.

هناك نقاط أخرى مختلفة ولكن مستحيل الخوض فيها لأنني أخذت قسطاً كبيراً من وقتكم لذا فهو مستحيل مواصلة هذا العرض، أردت إنهاءه بالتذكير ببعض التزامات الحكومة، أول شيء متعلق بولاية الأغواط وقد قال الأخ عضو مجلس الأمة أن فخامة الرئيس قد زار ولاية الأغواط ولكن بعد ذلك تم نسيانها، فأنا رسمياً وباسم الحكومة، أهنته وأقول لهم إنني لن أنساهم ولن ينساهم إلا الموت، لأننا هنا للقيام بواجبنا إن شاء الله وتغطية ما قرره فخامة رئيس الجمهورية بولاية الأغواط وهو التزام باسم الحكومة. أما الالتزام الثاني فمتعلق بقضية تقييم ما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا البرنامج كما تعلمون يغطي ما بين سنة 2001 حتى سنة 2004، وكما تفضلتم سنقدم إن شاء الله التقييم الكمي والكيفي فيما يخص هذا البرنامج ويمكن - وهو من حقكم - لو سمحت الحكومة وستسمح بذلك إن شاء الله أن نأتي في سنة 2004 بوثيقة تقدم كل المعلومات الخاصة بالبرامج الممولة وإنتاجها وتمويلها... إلخ، فأنا لا أرى أي مانع في ذلك.

أخيراً، هناك عنصر مهم جداً متعلق بقضية الحوار الخاص بالسياسة الاقتصادية للبلاد، فوالله العظيم الحكومة غير متخوفة من هذا الأمر تماماً، فهذا لفائدة الشعب الجزائري ولفائدة الهيئات التشريعية ولفائدة

وسأفعل ذلك كتابيا وأبعث به إن شاء الله إلى مكتب المجلس.

السيد الرئيس: شكرا. إذن يكون بذلك كل أحد قد أخذ حقه في الرد ومن الآن إلى الغد إن شاء الله سوف تحضر اللجنة المختصة التقرير التكميلي وملتقي على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا للمصادقة على نص قانون المالية لسنة 2004 ؛ شكرا لكم جميعا وصح فطوركم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.

ملحق

سؤال كتابي

من السيد محمد بوشكير

عضو مجلس الأمة

إلى

السيد وزير الدولة

وزير الداخلية والجماعات المحلية

تقوم بها الآن شبكات متخصصة، تستعمل أحدث الوسائل التكنولوجية ولعله من المفيد ذكر بعض الإحصائيات المتعلقة بالقضايا التي عالجتها هذه المصالح في مجال محاربة هذا الشكل من الإجرام خلال سنتي 2001 و2002.

ففي سنة 2001 تم اكتشاف ومعالجة العديد من القضايا المتعلقة بـ70 بطاقة رمادية و127 جواز سفر و9 بطاقات تعريف و5 رخص سياقة و131 تأشيرة مزورة. وفي سنة 2002 تم اكتشاف ومعالجة 51 بطاقة رمادية و97 جواز سفر و17 بطاقة تعريف و8 رخص سياقة و145 تأشيرة مزورة.

إن تفحص هذه الأرقام يمكن من ملاحظة تراجع محسوس في عدد قضايا التزوير المعالجة خلال سنة 2002 فيما يخص البطاقات الرمادية وجوازات السفر مقارنة مع سنة 2000 في حين نسجل ارتفاعا طفيفا في الوثائق الرسمية الأخرى.

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوثائق الرسمية المزودة بعدد من عناصر الاحتياط المرئية وغير المرئية تجعل منها نظريا غير قابلة للتزوير وهو الأمر الذي يدفع مصالح الشرطة لكشف أي عمل غير مشروع يمس هذه الوثائق في الشكل أو المضمون عن طريق مراقبة صارمة مدعومة بمعاينة وثائقية دقيقة على مستوى مخابر الشرطة في ظل الاحترام التام للحريات الفردية. وأخيرا إن الشرطة تعمل جاهدة على القضاء على هذه الظاهرة ولكن بفضل يقظة الجميع ومساهمة السلطات العمومية في تجديد بعض الوثائق واستبدالها بأخرى أكثر أمنا يمكن استئصال هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها بشكل ملحوظ.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير.

الجزائر في 15 نوفمبر 2003

نور الدين يزيد زرهوني

وزير الدولة، وزير الداخلية

والجماعات المحلية

تطالعنا وسائل الإعلام الوطنية بصفة مستمرة بأخبار اكتشاف وإلقاء القبض على عصابات وشبكات تزوير، لاسيما الوثائق الإدارية الرسمية، الشيء الذي جعل المؤسسات العمومية والخاصة والمواطن يشعر بالخطر من هذه الظاهرة، وذلك مخافة الوقوع - أثناء المعاملات - في شباك هذه العصابات بالاعتماد على وثائق إدارية مغشوشة ومزورة.

والوثائق الرسمية المعرضة بشكل خاص للتزوير هي جوازات السفر، التأشيرات، البطاقات الرمادية للسيارات، رخص السياقة، وغيرها من الوثائق التي تحترف تزويرها شبكات متخصصة تستعمل تقنيات حديثة ووسائل تكنولوجية عالية كالإعلام الآلي وأجهزة السكانيين والطابعات الملونة... إلخ.

أمام تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة وتوسعها، أسأل السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، عن الإجراءات التي اعتمدها أو ستعتمدها الوزارة لمواجهة هذه الظاهرة؟

تفضلوا معالي الوزير بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر في 25 فيفري 2003

جواب السيد الوزير:

بموجب سؤالكم الكتابي تفضلتم بطرح انشغالكم حول ظاهرة تزوير الوثائق الرسمية والإجراءات المتخذة لمحاربتها، ردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن مصالح الشرطة المختصة ما فتأت تعمل جاهدة للحد من ظاهرة تزوير الوثائق الرسمية التي أصبحت

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 23 شوال 1424 هـ

الموافق 17 ديسمبر 2003م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587